جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

تقييم سياسات تسعير النفط الخام الليبي

"دراسة تحليلية من منظور الاستدامة"

خلال الفترة 1958-2010

إعداد الطالبة

أمينة الصيد بوعجيلة محمد

إشراف الدكتور

إبراهيم صالح الرفادي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير"

قسم الاقتصاد –كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

خريف 2013-2014

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

تقييم سياسات تسعير النفط الخام الليبي

"دراسة تحليلية من منظور الاستدامة "

عن الفترة 1958- 2010

إعداد

أمينة الصيد بوعجيلة محمد

بكالوريوس اقتصاد - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

لجنة الإشراف والمناقشة:

د. إبراهيم صالح الرفادي ..... مشرفاً رئيسياً

د. عبدالله امحمد شامية ..... ممتحناً داخلياً

د. مجيب حسن محمد ..... ممتحناً خارجياً

اعتماد عميد الكلية.....

خريف 2013

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

الآية (88) من سورة هود

الإهـــــداء

إلى منبع العلـم وهادي البشرية إلى النور إلى من قال فيه العزيز القدير .

(وإنـك لعلى خلق عظيم)

إلى رسول السلام إلى من دعانا للغفران شفيعاً بين يدي الرحمـــن سيد الخـلق وإمام المرسلـين

(نـبينـا محمد عليه الصلاة والسلام)

إلى من قدموا لي نسق الحياة سلسبيلاً . . وجعلوا لي الزهور أكاليلاً

إلى مثلي الأعلى . . إلى من علماني أن ارتقي سلـم الحياة

بحكمة وصبر أهدي تاج الوعد إلى قدوتي ومصدر فخري واعتزازي

(**والدي**) رحمة الله

(**والدتـي**) العزيزة حفظها الله وأمد في عمرها مثالاً للحب

والتضحية والإيثار

إلى كل كلمة طيبة والتشجيع المستمر . . . علـى من شاركوني حلو الحياة ومرها

(أخوتـــي الأعـــزاء)

إلى من حبهم يسري في عروقي

(زوجـــــي العزيـــز)

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي جعل توفيقنا لحمده نعمة مضافة منه إلى سائر نعمه، وصلى الله على محمد صفوته من خلقه وعلى آله الطاهرين.

أما بعد ،،

أقدم كل عبارات الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل/ إبراهيم صالح الرفادي وذلك بتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، ولما قدمه من آراء وتوجيهات عملية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء هيأة التدريس بكلية الاقتصاد – بقسم الاقتصاد– جامعة بنغازي على توجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة– كما لا يسعني إلا أن أشكر معيدي ومعيدات قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، لما قدموه لي من دعم مادي ومعنوي، وأخص بالذكر الأخت المعيدة هناء عبدالكريم والأخت المعيدة بديعة أحمد الجهيمي، ولا أنسى أن أشكر الأستاذة سعدة العقيبي لما قدمته لي من عون، ولا أنس أن أشكر العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد ومكتبة مركز البحوث الاقتصادية ومكتبة أكاديمية الدراسات العليا، جزاهم الله عني كل خير.

وأخيرا " أرجو من الله عز وجل أن يفيض برحمته على كل من قدم لي يد العون ولو بكلمة، جزى الله الجميع عني كل خير.

أمينة

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الآية.	أ
	الإهداء.	ب
	شكر وتقدير.	ج
	قائمة المحتويات .	د
	قائمة الجداول .	ح
	ملخص الدراسة .	
	الفصل الأول **الإطار النظري للدراسة**	
1.1	المقدمة .	2
2.1	مشكلة البحث .	3
3.1	أهمية البحث .	4
4.1	هدف الدراسة .	4
5.1	منهجية البحث .	5
6.1	الدراسات السابقة.	5
7.1	الفترة الزمنية للبحث.	8
8.1	تقسيمات البحث.	8
	الفصل الثاني **دور النفط الخام في الاقتصاد الليبي**	
1.2	المقدمة.	11
2.2	نبذة عن نشأة وتطور النفط الخام الليبي.	12
3.2	قانون النفط الخام الليبي وأهم التعديلات التي أجريت عليه.	14
4.2	أهم حقول النفط الخام الليبي.	20
5.2	خصائص الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط الخام .	24
6.2	خصائص الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط الخام.	25
7.2	وجهة الصادرات النفطية الليبية	28

الرقم	الموضوع	الصفحة
8.2	أساليب إدارة و استغلال الثروة النفطية.	31
	الفصل الثالث **التطور التاريخي لأسعار النفط الخام**	
1.3	المقدمة .	37
2.3	مفهوم السعر النفطي وأنواعه.	37
3.3	تطورات أسعار النفط الخام منذ اكتشافه و حتى نهاية الستينيات	40
1.3.3	أسعار النفط الخام منذ اكتشافه وحتى نهاية الثلاثينيات.	40
2.3.3	أسعار النفط الخام خلال فترة الأربعينيات.	42
3.3.3	أسعار النفط الخام خلال فترة الخمسينيات.	44
4.3.3	أسعار النفط الخام خلال فترة الستينيات .	46
4.3	تطورات أسعار النفط الخام خلال فترة السبعينيات والثمانينيات.	51
1.4.3	أسعار النفط الخام خلال فترة السبعينيات.	51
1.1.4.3	اتفاقية طهران.	52
2.1.4.3	اتفاقية طرابلس.	52
3.1.3.3	اتفاقية جنيف الأولى.	53
4.1.4.3	اتفاقية جنيف الثانية.	53
5.1.4.3	تعديلات الأسعار بعد اتفاقيتي جنيف عام 1973.	54
6.1.4.3	تغيرات الأسعار خلال وبعد عام 1974 .	56
2.4.3.	تطور أسعار النفط الخام خلال فترة الثمانينيات .	61
5.3	تطورات أسعار نفط الخام من بداية التسعينيات وحتى نهاية عام 2010.	66
1.5.3	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة التسعينيات.	66
2.5.3	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 2000–2010 .	68
	الفصل الرابع **العوامل الأساسية المؤثرة في تسعير النفط الخام**	
1.4	المقدمة .	74
2.4	العامل السياسي.	74
3.4	التغير في استراتيجيات الدول المستهلكة للنفط الخام .	77

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.4	العوامل المتعلقة بالسوق وزيادة الطلب.	81
5.4	عامل المضاربة.	86
1.5.4	الأسعار الفورية.	86
2.5.4	الأسعار الآجلة .	86
6.4	عامل التكلفة.	88
1.6.4	التكلفة الثابتة .	89
2.6.4	التكلفة المتغيرة .	89
3.6.4	تكلفة الفاقد .	89
7.4	منظمة اوبك و الية تسعير النفط الخام	91
8.4	عوامل أخرى.	96
1.8.4	العلاقات الدولية .	96
2.8.4	المناخ .	96
3.8.4	تلوث البيئة وقوانين المحافظة عليها.	97
4.8.4	التطور والتقدم التكنولوجي.	97
5.8.4	التضخم العالمي وأزمة الدولار .	97
الفصل الخامس **تقييم سياسة ليبيا السعرية ووضع إستراتجية نفطية لاستدامة النفط الخام**		
1.5	المقدمة .	100
2.5	نظرية هارولد هوتلنك	100
3.5	تطور تسعير النفط الخام الليبي .	101
4.5	الاستدامة و علاقتها بالنفط الخام	114
5.5	تحديد السعر الامثل لبرميل النفط الخام .	115
1.5.5	سياسة الإنتاج المثلى للنفط الخام .	117
2.5.5	العناصر المكونة للسعر العادل لبرميل النفط الخام.	120
3.5.5	مرونة الطلب على النفط الخام .	123
1.3.5.5	المرونة السعرية للطلب على النفط الخام .	123
2.3.5.5	المرونة الداخلية للطلب على النفط الخام .	124
3.3.5.5	المرونة التبادلية للطلب على النفط الخام .	124

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.3.5.5	الآثار المترتبة على انخفاض مرونة الطلب على السلعة النفطية.	124
6.5	رؤية استشرافية لأهم عناصر الإستراتيجية النفطية في ليبيا .	127
	الفصل السادس **الخاتمة**	
1.6	المقدمة.	132
2.6	النتائج.	132
3.6	التوصيات.	134
	المراجع	138

قائمة الجداول

الرقم الجدول	العنوان الجدول	رقم الصفحة
(2 –1)	النشاط الاستكشافي في ليبيا خلال الفترة من (1954–1961)	14
(2 –2)	تطور إنتاج واحتياطيات النفط الخام	19
(2 –3)	نشاط الحفر في آبار الاستكشافات والتطوير خلال الفترة (1956–1980)	23
(2 –4)	أهم خمس دول مستوردة للنفط الليبي	30
(3 –1)	تطور أسعار برميل النفط العربي الخام المعلن (الرسمي) (1945–1970)	50
(3 –2)	عرض وطلب النفط خلال الفترة (1900–1967) بآلاف البراميل يوميا.	51
(3 –3)	تطور أسعار النفط الخام العربي الخفيف المعلنة درجة 34 من 1970–1980	61
(3 –4)	تطور أسعار النفط الخام العربي الخفيف المعلنة من 1982–1990	66
(3 –5)	تطور أسعار النفط الخام الاسمية لخامات أوبك وبرنت وتكساس 1987–1999	71
(3 –6)	التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام خلال عامي 2007–2008	72
(4 –1)	حجم الطلب على النفط الخام الليبي في مناطق الاستهلاك الرئيسية خلال الفترة من (1991–1998) مليون ب/ي	84
(4 –2)	تواريخ بدء الإنتاج النفطي للدول العربية السبعة الأعضاء في أوبك للفترة المحصورة بين (1928–1962) مليون برميل	95
(5 –1)	طريقة شركة إسو في الوصول إلي السعر المعلن للنفط الخام الليبي	103
(5 –2)	الأسعار المعلنة للنفط الخام الليبي (1955–1971)	105
(5 –3)	سعر النفط الخام الليبي 40 API أبريل 1971	107
(5 –4)	إنتاج وأسعار النفط الخام الليبي(1974–1976)	109
(5 –5)	متوسط أسعار النفط الخام الليبي للفترة (1994–1998)	112
(5 –6)	متوسط أسعار الخام النفط الليبي خلال الفترة (2001–2009)	113

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وضع خطوط عامة لسياسة ليبيا النفطية في مجال الأسعار والتي يجب أن تكون في إطار الحفاظ على الثروة النفطية و استدامتها أطول فترة زمنية ممكنه، و ما يصاحب هذه السياسة من ترشيد الإنتاج، وزيادة الاحتياطي من النفط الخام في باطن الأرض.

كما تهدف الدراسة لمعرفة مدى نجاح ليبيا في استخدام السياسة السعرية لتحقيق الهدف.

و من أجل تحقق هدف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي حيث سيتم استعراض تطور أسعار النفط الخام منذ اكتشافه في ليبيا و حتى عام 2010 ، كما سيستخدم المنهج التحليلي الوصفي في دراسة و تحليل البيانات الإحصائية .

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك حاجة لاستخدام النفط الخام كوسيلة لإجراء تغيرات جذرية في الاقتصاد الليبي بحيث تسمح هذه التغيرات بنمو الاقتصاد بوتيرة عالية من اجل إيجاد ركائز متنوعة تعوض عن مورد النفط وتضمن استدامته كمورد للأجيال القادمة.

كما يتعين على كل إستراتيجية نفطية جذرية أن تأخذ في الاعتبار الواقع الموضوعي و الإمكانيات الفعلية و أن تضع على رأس أهدافها تعزيز الاستقلال الاقتصادي و العمل على جعل النفط أداة للتغيرات الجذرية الموجهة لمصلحة الأفراد في المجتمع و أن تأخذ في الاعتبار الاستفادة من عامل الوقت على أساس أن النفط ثروة ناضبة تتطلب انتهاج التخطيط طويل الأمد لتحقيق الهدف .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 المقدمة:

يُعد اكتشاف النفط في ليبيا من أهم الأحداث إن لما يكن أهمها على الإطلاق، فاكتشافه في ليبيا قد غيّر مجرى الحياة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أدى إلى أن تكون ليبيا من الدول الهامة في الشرق الأوسط والعالم في مجال إنتاج وتصدير النفط الخام.

فأصبح الاقتصاد الليبي يعتمد على النفط الخام كسلعة، وكمصدر للدخل، ووسيلة للحصول على العملة الأجنبية، حيث تمثل صادرات النفط الخام أكثر من (97.6%) من إجمالي الصادرات الفترة الممتدة من اكتشاف النفط و حتى عام 2010م.

والنفط كسلعة إستراتيجية تتحدد أسعاره وكمياته بناء على عوامل خارجية مما يجعل اقتصاد ليبيا، وغيرها من الدول النفطية، سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في السوق العالمية[1]. وبناء على ذلك فإنه يجب تبني استراتيجيات تهدف إلى المحافظة على هذا المورد الناضب والاستفادة منه أطول فترة زمنية ممكنة.

وقد كانت إستراتيجية ليبيا وأهدافها منذ صدور أول تشريع نفطي سنة 1955 الذي نظم الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بالنشاط النفطي والتعديلات التي أجريت عليه، تهدف إلى حماية هذه الثروة النفطية واستدامتها، وكانت تهدف أيضاً إلى رفع احتياطي الدولة من النفط

([1]) أسامة نجم، الطلب على الصادرات النفطية من النفط الخام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، خريف2003، ص2 .

الخام، وزيادة الدخل وذلك في إطار الاستغلال الأمثل لهذا ا لمورد، ومحاولة استمراره لأطول فترة ممكنة.

بالتالي فإن صياغة استراتيجيات محددة المعالم وفي إطار الإمكانيات المتاحة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة في مختلف المجالات، لابد أن تؤدي إلى استغلال النفط الخام بأفضل الطرق.

وفي مجال الأسعار، وهو موضوع هذه الدراسة، فقد سعت الدول المتقدمة إلى زيادة تراكم احتياطياتها من النفط الخام وذلك من خلال محاولة تخفيض الأسعار وزيادة عرض النفط الخام على الرغم من نجاح الدول المصدرة للنفط ، وخاصة خلال فترة السبعينيات في أحداث تغييرات في الأسعار، إلا أن ذلك لم يضمن الحفاظ على النفط الخام كثروة وطنية، لذلك لابد لها من وضع إستراتيجية محكمة لضمان استغلال المورد الاستغلال الأمثل[1].

2.1 مشكلة البحث:

تشكل إيرادات النفط الخام الليبي المصدر الرئيسي، والذي يكاد يكون الوحيد، لدخل الدولة والمسيطرة على اقتصادها، على الرغم من الجهود التي بذلت من خلال خطط التنمية منذ بداية السبعينات التي وضعت بهدف تخفيض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، إلا أن ذلك لم يتحقق.

كما أن النفط الخام مورد غير متجدد، وعليه يجب زيادة كميات الاحتياطي منه، كما يجب الاستغلال الأمثل للمتوفر ضمانا لاستدامته بهدف ضمان حق الأجيال القادمة في هذا المورد الغير متجدد.

---

(1) إبراهيم صالح الرفادي، الإستراتيجية النفطية والتنمية الاقتصادية في ليبيا، مجلة الثقافة العربية، 1984، ص33.

وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في تقييم سياسة التسعير للنفط الخام الليبي بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لهذا المورد الناضب، ولبيان ما إذا كانت ليبيا قد انتهجت السياسات السعرية الرشيدة خلال جميع فترات إنتاجها السابقة، وفيما إذا كانت هذه السياسات السعرية فعّالة من منظور استدامة هذا المورد الغير متجدد.

3.1 أهمية البحث:

استناداً إلى مشكلة البحث التي تكمن في أهمية النفط الخام من جانبين:

الأول: أن النفط الخام هو المصدر الوحيد للدخل وكذلك للطاقة في ليبيا.

الثاني: أن النفط الخام يمثل ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها من الهدر والاستنزاف باعتباره مورداً ناضبا.

عليه فإن أهمية البحث تنطلق من أهمية هذه السلعة لليبيا ، فأي سياسة سعريه يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع الفعلي لسوق النفط والقوى المؤثرة فيه، وتهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة للمحافظة على هذا المورد الغير متجدد لاستدامته.

4.1 هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:-

1 - وضع خطوط عامة لسياسة ليبيا النفطية في مجال الأسعار، والتي يجب أن تكون في إطار الحفاظ على الثروة النفطية، وما يصاحب هذه السياسة من ترشيد للإنتاج .

2 - معرفة مدى نجاح ليبيا ودول الأوبك في استخدام السياسة السعرية لتحقيق الهدف

3 - السياسة سعرية يجب أن تأخذ في الاعتبار الظروف والتناقضات الدولية، وتأخذ في عين الاعتبار الاستفادة من عامل الوقت بالنسبة للنفط بهدف استدامته لأطول فترة ممكنة.

5.1 منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي ، حيث سيتم استعراض تطورات أسعار النفط منذ اكتشافه وحتى الآن، كما سيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في دراسة وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بأسعار النفط الخام.

6.1 الدراسات السابقة:

في دراسة قدمت سنة (1984) عن الإستراتيجية النفطية في ليبيا، وكانت تهدف إلى وضع خطوط عامة للسياسة النفطية من أجل استخدام النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النفط بخصائصه المتمثلة في كونه مورداً ناضباً وعالِ التكاليف، وكونه قابلا للتخزين على نطاق واسع ولمدة طويلة فإن ذلك يحتم ضرورة التخطيط بصورة متكاملة لإطالة عمر استثماره، والتضامن مع المناطق الأخرى لإنتاجه والحرص على استخدام احدث وسائل التكنولوجيا واتخاذ الوسائل الكفيلة بعدم تلاعب المخزنين بالأسعار[1].

وفي دراسة عن تحليل وقياس الطلب على الصادرات الليبية من النفط الخام خلال الفترة (1970 – 1998). حيث تهدف إلى دراسة هيكل الصادرات الليبية من حيث تركيبها السلعي، وتوزيعها الجغرافي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الطلب على الصادرات الليبية من النفط الخام تجاه الدول محل الدراسة منخفض المرونة السعرية وهذه النتيجة تعتبر مهمةً في تحديد سياسات ليبيا النفطية، وذلك فيما يتعلق بالإنتاج والتسعير[2].

---

(1) إبراهيم صالح الرفادي، مرجع سبق ذكره، ص33 .

(2) أسامة نجم، الطلب على الصادرات الليبية من النفط الخام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، خريف2003، ص58 .

وتوصلت دراسة أخرى تتعلق بتقييم تنفيذ السياسة النفطية في ليبيا خلال الفترة (1969 – 2003) إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين قدرة السياسات النفطية على تحقيق الأهداف، وبين ما توفره المتغيرات البيئية المحيطة من فرص أمام عمليات التنفيذ أو قيود عليها[1].

وفي دراسة حول مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1972– 1994) حيث كانت تهدف إلى تحليل أثر سعر الصرف على سياسات التسعير النفطية، توصلت إلى مدى أهمية سعر الصرف كأداة من أدوات سياسات التسعير النفطية بعد أن أخفقت سياسات حصص الإنتاج في زيادة سعر النفط في الأسواق العالمية، وأوضحت الدراسة أن النتائج التي توصلت إليها تعتمد على المنهجية المتبعة وعلى البيانات الإحصائية المتاحة[2].

كما بينت دراسة أخرى عن نشأة الصناعة النفطية في ليبيا وتطورها والسياسات المتبعة خلال الفترة (1953 – 2006)، ضرورة أن تأخذ سياسات الدولة في اعتبارها إدارة هذا المورد الناضب واستثماره بأفضل الشروط الممكنة لتنمية الاقتصاد الوطني، كما يجب ترشيد استهلاك الطاقة للمحافظة على مصادرها من خلال الاستغلال الأمثل لها، وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة البديلة ولتخطي الاقتصاد المرتكز على النفط[3].

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى تتبع مراحل الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والأسعار والسياسات المتبعة خلال الفترة.

([1]) فادي محمد المغيربي، تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2003، ص360.

([2]) ممدوح الخطيب الكسواني و احمد حبيب صلاح، مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 1994، ص27 .

([3]) سعدة العقيبي، الصناعة النفطية في ليبيا نشأتها تطورها والسياسات المتبعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2007، ص5.

في دراسة أخرى أجريت حول مستقبل عقود المشاركة النفطية ومقاسمة الإنتاج في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1974 – 2006) حيث كانت تهدف إلى إبراز أهمية العقود النفطية الليبية ومعرفة مميزات وعيوب كل نوع من أنواع هذه العقود والاتفاقيات وتحليل جدول المشاركة والتقاسم مع الشركات الأجنبية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. بعد اكتساب الدول المنتجة الخبرة في مجال التسويق خلال الفترة الطويلة التي قضتها في هذا المجال فإنها لا تحتاج إلى وساطة الشريك الأجنبي خاصة في ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام.
2. لم يعد التمويل يشكل معضلة بالنسبة للدول المنتجة بل يجعل منها فرصة استثمارية متاحة أمام الدول المنتجة وشركاتها الوطنية خاصة في ظل تمتعها بفائض كبير وهو ما يطبق على ليبيا.
3. تمكنت الشركات الوطنية نسبياً من تجاوز معضلة التكنولوجيا والمعدات، ولم تعد تكنولوجيا الصناعة الاستخراجية بعيداً عن متناول الشركات الوطنية[1].

كما أظهرت دراسة أجريت على نشوء الصناعة النفطية الليبية وتنميتها خلال الفترة (1955–1995) أن الاقتصاد الليبي سوف يظل يعتمد لأمدٍ طويل على إنتاج النفط والغاز، كما أشارت إلى احتمال أن يظهر في المستقبل مصدر جديد للعملة الأجنبية في ليبيا، ذلك أن آثارها وسواحلها الجميلة ستجذب إليها السائحين[2].

([1]) عبدالسلام الروينى، مستقبل عقود المشاركة النفطية ومقاسمة الإنتاج بالاقتصاد الليبي في ظل التطورات النفطية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2006.

([2]) جوديت غورني، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط، ترجمة: محمد عزيز، فتحي بوسدرة، منشورات جامعة قاريونس، 2003، ص12.

7.1 الفترة الزمنية للبحث:

سيغطي هذا البحث الفترة (1958– 2010) وهي فترة كافية للدراسة والتحليل والوصول إلى تحقيق هدف البحث ، ليبان تغيرات الاسعار و اسباب هذه التغيرات و الاثار الاقتصادية المترتبة عليها.

8.1 تقسيمات البحث:

الفصل الأول : يتناول المقدمة، ومشكلة وأهمية البحث، وهدف البحث، والمنهجية المتبعة للدراسة، وتقسيمات البحث.

الفصل الثاني: يتضمن نبذة تاريخية مختصرة عن نشأة وتطور النفط الليبي منذ اكتشافه وبداية ظهور التشريعات النفطية في ليبيا كقانون المعادن ثم قانون النفط الليبي وأهم التعديلات التي أجريت على هذا القانون ليتناسب مع توجهات وسياسات الدولة في إطار الحفاظ على هذا المورد الناضب ثم تم عرض أهم الحقول النفطية التي اكتشفت وأهم الشركات التي عملت في ليبيا كما تم بيان وجهة الصادرات الليبية من النفط وأساليب إدارة واستغلال الثروة النفطية في ليبيا.

الفصل الثالث: يشتمل على عرض تاريخي لتطورات أسعار النفط الخام ، وذلك منذ اكتشافه في ليبيا عام 1958 وحتى عام 2010 وذلك من خلال تقسيم هذا الجزء من البحث إلى أربع فترات زمنية كالتالي:

- تطور أسعار النفط الخام منذ اكتشافه وحتى نهاية الثلاثينيات.
- تطور أسعار النفط الخام منذ بداية الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات.
- تطور أسعار النفط الخام خلال فترة السبعينيات والثمانينات.
- تطور أسعار النفط الخام من فترة التسعينيات وحتى عام 2010 .

الفصل الرابع: يعرض العوامل الأساسية المؤثرة في تسعير النفط الخام وهي:

- العامل السياسي.
- تغيرات في الاستراتيجيات النفطية للبلدان المستهلكة للنفط .
- العوامل المتعلقة بالسوق وزيادة الطلب.
- تكاليف الإنتاج.
- المضاربة.
- منظمة أوبك وآلية تسعير النفط الخام.
- عوامل أخرى.

الفصل الخامس : تم فيه بداية عرض لنظرية الاقتصادي هارولد هوتلنك للموارد الناضبة، ثم دراسة تطور تسعير النفط الخام الليبي في ظل منظمة الأوبك ،وبيان مفهوم الاستدامة وعلاقتها بتسعير الموارد الناضبة.ووضع تصور لكيفية تحديد السعر الأمثل لبرميل النفط الخام من خلال عرض السياسة المثلى للإنتاج والتي يجب أتباعها لاستدامة النفط الخام وذلك بوضع أسس ينبغي أتباعها عند تحديد ووضع سعر لبرميل النفط الخام تتم فيه مراعاة مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط والدول المستوردة له وضرورة التركيز على كون النفط مورد غير متجدد.

الفصل السادس: يشتمل على ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

الفصل الثاني

دور النفط الخام في الاقتصاد الليبي

الفصل الثاني
دور النفط الخام في الاقتصاد ليبيا

1.2 مقدمة:

يلعب النفط الخام دورا بارزا وحيويا في اقتصاديات كثير من البلدان، ويشكل في عدد منها العمود الفقري للحياة الاقتصادية، إذ لا تشكل عائدات النفط الخام القسم الأكبر من الدخل الوطني فحسب، بل أيضا موردا للعملات الأجنبية إلى جانب أنه ثروة ناضبة يجب استغلالها بكفاءة، بالتالي فإنه يمكن القول بأن اكتشاف النفط الخام يعتبر من أهم الأحداث في تاريخ ليبيا الاقتصادي المعاصر، وقد أدى هذا الاكتشاف إلى تحول كبير وشامل في اقتصاد الدولة، حيث ساعد على إخراج البلاد من حالة الركود والفقر الاقتصادي، وذلك بإحداث تغييرات أساسية في هيكل الاقتصاد الليبي، حيث كان دخول الشركات الأجنبية السبب الأول في التأثير على هيكل اقتصاد البلاد، فبدا أثر النفط الخام يظهر في شكل مصروفات محلية لشركات النفط التي كان لها الأثر الكبير على اقتصاد البلاد خلال الفترة 1956–1964، بكونها المحرك لكل من الإنفاق والنشاط التجاري والعقاري، وأثر ذلك بمرور الوقت على كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد.

عليه سيتعرض هذا الفصل بداية إلى تاريخ اكتشاف النفط الخام في ليبيا وأهم الشركات الأجنبية التي توافدت على ليبيا، ثم سيتم التعرض لقانون النفط الخام الليبي وما طرأ عليه من تعديلات، وأهم الحقول النفط الليبي، ثم خصائص الاقتصاد الليبي قبل وبعد اكتشاف النفط الخام ووجهة الصادرات النفطية،وأساليب إدارة واستغلال الثروة النفطية في ليبيا.

2.2 نبذة عن نشأة وتطور النفط الخام الليبي:

كانت أول الإشارات الدالة على وجود النفط الخام في ليبيا قد ظهرت في مدينة طرابلس بمنطقة سيدي المصري عام 1914، وذلك عندما انبعثت الغازات البترولية من إحدى الآبار التي كان الحفر فيها جاريا ووصل إلى عمق 160 مترا، ثم بعد ذلك في زلطن عام 1929، وتاجوراء عام 1934 بالإضافة إلى مناطق أخرى في سهل الجفارة [1]، كما عثر عام 1937 على آثار بترول في الملاحة شرق طرابلس عندما كانت إحدى الشركات الإيطالية (آجيب) تبحث عن المياه ووصل الحفر إلى عمق 265 مترا.

ورغم كل تلك الدلائل على وجود النفط الخام في ليبيا إلا أنه لم يكتشف بكميّات تجارية حتى أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب وقوع الحرب العالمية الثانية وانشغال الإيطاليين فيها مما قضى على المحاولات الإيطالية في البحث والتنقيب، كما أن منتجات البترول لم تكن ذات أهمية مقارنة بأهميتها في وقتنا الحالي، بالإضافة إلى فترة الإدارة الانتقالية، حيث تخوفت الشركات من الدخول إلى بلد لم يعرف بعد مصيره السياسي؛ وبعد انتهاء الحرب وخسارة إيطاليا فيها دخلت القوات البريطانية والفرنسية ليبيا وأصبحت ليبيا تحت إدارتها، وحصلت شركة (إسو) على ترخيص من الإدارة البريطانية للاستطلاع السطحي دون التنقيب، ونتيجة ذلك تأكّد وجود النفط في ليبيا وبكميات تجارية.

بعد أن نالت ليبيا استقلالها عام 1951 واتضح وضعها السياسي وساد الاستقرار نشطت الشركات بالعمل في ليبيا بجديّة، ومنحت بعض الشركات تراخيص على الرغم من عدم صدور قانون البترول الليبي آنذاك، منحت تلك التراخيص بموجب قانون المعادن الذي صدر عام

([1])محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، بنغازي 1989، ص265.

1953، ونص هذا القانون على أن كل ما في الأراضي الليبية من معادن هو ملك للدولة الليبية ولا يجوز لأحد أن ينقّب عنها أو يستخرجها أو يستثمرها أو يحصل عليها إلا بموجب ترخيص أو احتكار يمنح بمقتضى أحكام القانون، كما بين القانون استعداد الحكومة لقبول طلبات التراخيص للاستطلاع على البترول، ووفقا لهذا القانون حصلت شركات بترول عالمية على تراخيص استطلاع بتاريخ 7 نوفمبر عام 1953، وهي[1]:

1. شركة (شل) وكانت تمثلها شركة البترول الأنجلوسكسونية.
2. شركة (إسو) ستاندرد ليبيا.
3. شركة موبيل أويل وكانت تمثلها شركة توتل أويل أوف كندا فرع ليبيا.
4. الشركة الفرنسية للبترول وكانت تمثلها البترول توتال ليبيا.
5. شركة (ب ب) التي كانت تمثلها شركة دارسي للاستكشاف إفريقيا المحدودة.
6. شركة أموزيس التي تشترك في ملكيتها شركة بترول كاليفورنيا اشباتيك وشركة بترول تكساكو أوفرسيز.
7. شركة أويزيس أويل ليبيا التي كانت تمثل شركة أوهايو للبترول وقد سّميت بعد ذلك بشركة ماراثون وكانت تمثل أيضا كلا من شركة كونتيننتال وأميرادا.
8. شركة نلسن بنكر هنت وهي شركة أمريكية مستقلة.
9. شركة الزيت الليبية الأمريكية وهي كذلك شركة أمريكية مستقلة.

وقد استمر العمل بقانون المعادن لمدة عامين حتى صدور قانون البترول الليبي. والجدول رقم (2–1) يبين المؤشرات الأولى للبحث عن النفط في ليبيا.

([1]) تطور صناعة البترول الليبي، مجلة النفط العربي، السنة الأولى، العدد الأول، يوليو1964، ص18.

حيث يبين هذا الجدول عدد الفرق الجيولوجية العاملة في ليبيا خلال الفترة المبيّنة في الجدول، ويوضح الزيادة في عدد الفرق المستكشفة، ففي عام 1954 كان عددها 10 فرق، بينما في عام 1957 وصل هذا العدد إلى 621 فرقة جيولوجية، في حين وصل العدد إلى 666 عام 1961، وهذا يدلل على تأكد وجود النفط وبكميات تجارية في البلاد، كما يبين الجدول عدد الأقدام التي حفرت (بالآلاف) في الآبار، سواء من خلال الاستكشاف أو التطوير.

جدول رقم (2–1)

النشاط الاستكشافي في ليبيا خلال الفترة من (1954–1961)

السنة	عدد الفرق الجيولوجية	عدد الأقدام التي حفرت (بالألف)		
		استكشافي	تطوير	المجموع
1954	10	–	–	–
1955	70	–	–	–
1956	252	9	0	9
1957	621	29	0	29
1958	989	157	0	157
1959	675	343	0	343
1960	814	142	782	924
1961	666	378	948	1.326

المصدر : شور سام، وهولمان بول، نفط الشرق الأوسط والعالم العربي الآمال والمشكلات دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة 1987، ص152.

3.2 قانون البترول الليبي رقم (25) وأهم التعديلات التي أجريت عليه:

في 21– 4–1955 صدر قانون البترول الليبي الذي ينص على (**أن جميع المصادر المعدنية في الطبقة التحت سطحية هي ملك الدولة الليبية وقسم البلاد إلى أربع مناطق استكشافية ووضعت قواعد وأحكام وشروط منح الامتياز فيما يخص التزامات العمل وشروط**

التخلي عن الامتياز وأعلن أن عائد الدولة يجب أن يكون 50% من دخل عمليات الشركات بعد خصم التكاليف وأن تأخذ العوائد على شكل رسوم وإيجارات ومستحقات أخرى بإضافة إلى الضرائب الإضافية) [1]، وصدرت لوائح تنظيمية ، وأرسي النشاط البترولي على أساس قوي ، وتسابقت الشركات للحصول على الامتيازات ، وقد منحت بالفعل امتيازات تشمل قسما كبيرا من الأراضي الليبية لعشرين شركة ، من بينها الشركات التسع السابقة الذكر، أما جنسيات تلك الشركات فهي 13 شركة أمريكية، وواحدة بريطانية، هولندية، وواحدة بريطانية وواحدة فرنسية، واثنان ألمانيتان، واثنان إيطاليتان، وشاركت شركات أخرى في عمليات البحث والتنقيب عن طريق شراء حصص في عقود الامتيازات القائمة بعد حصولها على موافقة السلطات الرسمية على التنازل [2]، وقد اشتمل هذا القانون على عدة مزايا شجعت على تنمية صناعية نفطية تنافسية ومزدهرة في ليبيا طوال فترة الستينيات [3]، وبناء على قانون البترول قسّمت ليبيا إلى أربعة أقسام بترولية كبرى، قسّم كل منها إلى مجموعة من مناطق الامتياز، وأعطي لكل منها رقم خاص، وهذه الأقسام الأربعة هي:

1. القسم البترولي الأول، ويغطي الجزء الشمالي الغربي من البلاد.
2. القسم البترولي الثاني، يشمل كل الأجزاء الشمالية الشرقية.
3. القسم البترولي الثالث، ويشمل كل الأجزاء الجنوبية الشرقية.
4. القسم البترولي الرابع، وشمل الجزء الجنوبي الغربي من البلاد[4].

([1]) جون رايت ، تاريخ ليبيا منذ اقدم العصور ، تعريب ، عبدالحفيظ الميار ، احمد الباردني ، دار الفرجاني ، 1972 ، طرابلس ليبيا ، ص231.

([2]) مجلة النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص19.

([3]) جوديت غورني، ترجمة فتحي أبو سدرة ومحمد عزيز، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2003، ص81.

([4]) محمد المبروك المهدوي، مرجع سبق ذكره، ص277.

كما تم تعديل قانون البترول الليبي بمرسومين أحدهما في 3 يوليو والثاني في 9 نوفمبر عام 1961 بإدخال بعض النصوص المتعلقة بالنظر في طلبات العقود النفطية والتنازل عن هذه العقود، كما تضمن تعديل النصوص المالية المتصلة بالرسوم والإيجارات والإتاوات، وذلك بهدف زيادة دخل الدولة النفطي، كما عدلت النصوص المتعلقة بالجهاز الحكومي حيث ألغيت لجنة البترول، وحلت محلها وزارة شؤون البترول[1].

في نوفمبر عام 1965 تم إجراء تعديل آخر للقانون اشتمل على التغييرات الآتية[2]:

1. تعامل الإتاوة على أنها نفقة من نفقات الإنتاج ولا تعد مبلغا يدفع سلفا من حصة الدولة.
2. يحسب الدخل لأغراض الضريبة على أساس الأسعار المعلنة مطروحا منه الخصم الذي اتفق بشأنه بين منظمة الأوبك والشركات النفطية المعنية بأن يكون 7.5 % عام 1965، و 6.5 % عام 1966، ولا يتجاوز 6.5 % بعد ذلك.
3. لا تتجاوز نفقات التسويق التي يسمح بأن تخفّض الدخل أكثر من 0.5 سنت أمريكي لكل برميل.

وقد بينت مذكرة التعديل اشتراط شركة إسو أن يكون تطبيق قاعدة الإتاوة ملزما لجميع الشركات دون استثناء، كما عرضت الحكومة من جانبها الإعفاء من بعض أنواع الضرائب المستحقة لها على الشركات والتي لم يتم تسديدها، وافقت الشركات رسميا على التعديل في منتصف يناير من عام 1966.

من الأحداث المهمة أيضاً في هذه الفترة قرار إنشاء المؤسسة الليبية العامة للبترول في عام 1968، والتي تعنى بتنمية الثروة البترولية وإدارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة، كذلك

([1]) عبدالرازق المرتضى سليمان، العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك)، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس، 1991، ص152.

([2]) جوديت غورني ، مرجع سبق ذكره، ص99.

إنشاء صناعات بترولية وطنية، والاشتراك مع الهيئة المختصة في تخطيط و تنفيذ السياسة النفطية، وتحديد الأسعار، والمحافظة عليها.

كما تم في إطار الحفاظ على الثروة المعدنية إصدار اللائحة رقم (8) لعام 1963، التي وضعت صيغتها في منظمة الأوبك وتم التصديق عليها في اجتماع المنظمة السابع عشر الذي عقد في نوفمبر عام 1968، وأوصت المنظمة جميع الدول الأعضاء بضرورة تطبيق هذه اللائحة، والتي أعطت الحق للحكومة في الرقابة على الشركات، وعدم السماح بالقيام بأي نشاط دون الحصول على إذن مسبق، ولم توافق الشركات رسميا على هذه اللائحة حتى عام 1971 بموافقتها على اتفاقية طرابلس، حيث نصت آخر فقرة فيها على ضرورة تطبيق هذه اللائحة [1]، كما أصدرت اللائحة رقم (9) في شأن الرقابة الماليّة والإدارية والفنية للمحافظة على الثروة النفطية، وذلك في يوليو عام 1973.

كما أجريت بعد ذلك العديد من التعديلات على القانون كان من أهمها:

1. إدخال مادة جديدة في القانون تقضي بفرض غرامات وتعويضات في حالة مخالفة القواعد المتصلة بالمحافظة على الثروة النفطية والتي فصلتها اللائحة رقم(8).
2. أصبحت أسعار النفط الخام تحدد بقرار من وزير النفط بعد أن كانت تحدد بالاتفاق بين الإدارة والشركات المعنية، وذلك بناء على ما جاء في اللائحة رقم (6)، والتي نص القانون فيها على أنه يجوز لوزير النفط في حالة تغيير ظروف أو أسس تحديد أسعار النفط الخام، أو مشتقاته في السوق ،أن يحدد أسعار النفط الخام أو مشتقاته بقرار منه يراعي فيه ظروف السوق ومزايا النفط الخام الليبي[2].

([1]) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1985، ص277.

([2]) شكري غانم ، نفس المرجع السابق ، ص204.

رفع معدل الضريبة على الإنتاج حيث أصبحت بهذا التعديل 6.5 %، وكذلك رفع معدل الإتاوة لتصبح 16.67 %[1].

كما تم عام 1970 إنشاء المؤسسة الوطنية للنفط ، لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول ، لتقوم بدور فعال في تنمية الصناعة النفطية الليبية، وقد حدد قانون إنشائها اختصاصاتها كما يلي:

1. القيام بنفسها أو مع غيرها من الشركات العاملة بعمليات الاستكشاف والبحث والتنقيب عن النفط وإنتاجه سواء كان بترولا خاما أم غازا طبيعيا.
2. مد أنابيب النفط وتشغيلها وإدارتها، وإنشاء المصافي ومعامل التكرير والمستودعات.
3. إقامة الصناعات الكيماوية.
4. تملك الناقلات أو استئجارها لنقل النفط الليبي.
5. تسويق النفط الخام سواء المملوك لها أو يؤول إليها.
6. إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة الموانئ النفطية.
7. الاشتراك في وضع مواصفات المنتجات النفطية المحلية والمستوردة وتصنيعها محليا والاتجار فيها.
8. القيام بخدمات النقل الداخلي المتعلقة بالصناعة النفطية.

وبدأت المؤسسة أعمالها منذ ذلك التاريخ.

وعلى الرغم من أن الإنتاج التجاري لم يبدأ إلا عام 1961، بدأ الإعلان عن الاستكشافات عام 1959 وظهرت للمرة الأولى إحصائيات تبين وجود احتياطيات متواضعة، وبدأت ليبيا في

([1]) عبدالرازق المرتضى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص156.

إنتاج وتصدير النفط الخام، والجدول التالي يبين تطور إنتاج واحتياطيات النفط الخام الليبي خلال الفترة (1956–1969)، كما يبين تكاليف التطوير والتنقيب عن النفط الخام .

جدول رقم (2–2)

تطور إنتاج واحتياطيات النفط الخام في ليبيا

السنة	الإنتاج		الاحتياطيات مليون برميل	تكاليف التطوير الرأسمالية مليون دولار	تكاليف التنقيب +تكاليف التطوير الرأسمالية
	1000ب /ي مليون ب/ي*				
1956	–	–	–	–	8.6
1957	–	–	–	–	10.9
1958	–	–	–	3.5	14.2
1959	–	–	50	16.1	38.7
1960	–	–	1500	36.3	70.4
1961	20	7.3	2000	83.4	138.3
1962	185	67.5	3000	70.4	120.4
1963	465	169.7	4500	66.4	112.3
1964	860	313.9	7000	107.0	216.6
1965	1.220	445.3	9000	148.6	219.8
1966	1.505	549.3	1000	114.2	202.4
1967	1.745	636.9	20000	109.1	188.4
1968	2.600	949.0	29200	–	–
1969	3.500	1.280.0	30000	–	–

المصدر: شور سام، وهولمان بول، نفط الشرق الأوسط والعالم العربي الآمال والمشكلات، دار النهضة للطباعة ونشر، القاهرة، 1987، ص154.

*(ب =برميل ، ي = يوم) .

يبين الجدول أن إنتاج النفط الخام في ليبيا لم بدأ فعليا حتى سنة 1962 بكميات تجارية ، وكان قد بدء في التنقيب عن النفط الخام سنة 1956 بتكاليف تنقيب بلغت 8.6 مليون دولار، ووصلت هذه التكاليف سنة 1958 إلى120.4 مليون دولار ،أما بالنسبة إلى تكاليف التطوير فقد بلغت 3.5 مليون دولار سنة 1958 ، أما الاحتياطي من النفط الخام فهو يزداد بزيادة الكميات المستخرجة حيث بلغ سنة 1958 حوالي 2000 مليون برميل في اليوم ، أما سنة 1967 فقد بلغ 20,000 مليون دولار في اليوم ، هذا الجدول يبين مجاميع المصروفات والتكاليف حتى سنة

1967 ، ورغم ازدياد هذه التكاليف إلا أنها تعد منخفضة نسبيا مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط.

4.2 حقول النفط الليبية:

بعد صدور قانون البترول الليبي رقم (25) ولوائحه المنظمة للنشاط النفطي في ليبيا، ومنح العديد من الشركات النفطية الأجنبية امتيازات تشمل مساحات شاسعة من الأراضي الليبية، بدأ الإعلان عن الاستكشافات النفطية في مناطق مختلفة من ليبيا وكان من أهم تلك الاستكشافات ما يلي:

1. **حقل زلطن** : وهو أول حقل كبير وتم اكتشافه من قبل شركة إسو، وقد اكتشافته عام 1959، ويقع غرب مدينة اجدابيا، على مسافة 160 كم من خليج سرت، وعدد آباره المنتجة 154 بئرا.
2. **حقل الظهرة** : يقع في طرابلس وتم اكتشافه عام 1958، ولم يبدأ الإنتاج فيه إلا عام 1962، وعدد آباره المنتجة 106 بئرا.
3. **حقل العطشان:** وهو أقدم الحقول التي اكتشفتها شركة إسو عام 1957، لكنه صغير ولم تحاول الشركة استغلال منطقته لأنها كانت تبعد مسافة 580 ميلا عن أقرب نقطة على الساحل يمكن أن ينقل إليها الخام بقصد التصدير[1].
4. **حقل الراقوبة:** اكتشف عام 1961، وتتولى العمل فيه شركة إسو نيابة عن الشركة الليبية الأمريكية، كان إنتاج هذا الحقل أوائل حياته الإنتاجية 80 ألف برميل يوميا.

([1]) عبدالمنعم عبدالوهاب النفط بين السياسة والاقتصاد، دراسة جغرافية اقتصادية سياسية، وكالة المطبوعات، الكويت يناير 1974، ص98.

5. **حقل البيضاء:** تم اكتشافه عام 1959، ويقع جنوب غرب زلطن، ويبلغ عدد آباره المنتجة 48 بئرا.

6. **حقل الواحة:** اكتشفت البئر الأولى فيه أواخر عام 1960، ثم حفرت أربع آبار أخرى في السنة التالية، وينتمي هذا الحقل إلى الامتياز الممنوح إلى شركة أواسيس .

7. **حقل جالو:** تم اكتشافه عام 1961، على مسافة 90 ميلا شرقي حقل الواحة، وبلغ إنتاجه 44000 برميلا يوميا .

8. **حقل السرير:** اكتشف عام 1961، وتم حتى أوائل عام 1967 حفر 106 بئرا، منها 82 بئرا منتجة، وبدأ التصدير منه عام 1967.

9. **حقل الكتلة:** اكتشف عام1965 من قبل شركة أواسيس، وبدأ إنتاجه بمعدل 3,400 برميل يوميا، ويبلغ عدد آباره المنتجة 21 بئرا.

10. **حقل آمال :** اكتشف عام 1959، وبلغ إنتاجه عام 1974 حوالي 34,774,433 برميلا يوميا .

11. **حقل العورة :** اكتشف عام 1962، وتدفق منه النفط بمعدل 760 برميل يوميا، ووصل معدل إنتاجه عام 1974 حوالي 2,202,796 برميلا من 18 بئرا منتجة .

12. **حقل ماجد :** اكتشف عام 1967، وتدفق البترول منه بمعدل 595 برميل يوميا، وبلغت الآبار المنتجة 6 ابار يتدفق منها البترول بالانسياب الطبيعي حتى عام 1974.

13. **حقل أم الفرود:** اكتشف عام 1962 من قبل شركة فيلبس، ثم ضم إلى المؤسسة الوطنية للنفط عام 1971، ووصل معدل إنتاجه عام 1974 إلى 138,492 برميلا لكل بئر.

14. **حقل سماح:** اكتشف عام 1966، وبلغ إنتاجه حوالي 1,800 برميلا يوميا، وبلغت آباره المنتجة عام 1974 حوالي 17 بئرا، يتم الإنتاج فيها بالانسياب الطبيعي.

15. **حقل دفا** : اكتشف عام 1960، وبلغ إنتاج أول بئر فيه 175 برميلا، وبلغ إنتاج عام 1974 حوالي 47,378,200 برميلا يوميا[1].

16. **حقول انتصار** : هي مجموعة من الحقول (انتصار أ– ب– د) جميعها تابعة لشركة أوكسيدنتال، وتعتبر أكبر حقول منتجة اكتشفت في ليبيا عام 1967، وبلغ إنتاجها عام 1974 نحو 104 برميلا يوميا.

17. **حقل النافورة:** اكتشف عام 1965 لشركة اموزيس، وقد بلغت الآبار المنتجة عام 1974 حوالي 35 بئرا.

18. **حقل البوري:** من أهم الحقول البحرية التي تم اكتشافها عام 1976 شمال غرب طرابلس، ووصل معدل إنتاجه ألف برميل يوميا.

بالإضافة إلى حقل الحفرة الذي اكتشف عام 1958، وحقل المبروك الذي اكتشف عام 1959، وحقل أوجلة عام 1967، وحقل أبو الطفل والباهي عام 1968، وحقل مسلة عام 1976، وحقل مرزق الذي اكتشف عام 1985[2].

وبذلك تحولت الصحراء الليبية، التي كانت حتى عام 1958 خالية من الحياة، إلى مراكز للبحث والتنقيب، ولم تنته فترة الستينيات حتى ظهرت ليبيا كأكبر منافس لدول الخليج في إنتاج النفط ففي نهاية عام 1969 احتلت المركز الرابع بين دول الأوبك من حيث الإنتاج والمركز الثاني بين الدول العربية بعد السعودية، وفاق الإنتاج الليبي إنتاج الكويت في تلك السنة.

أما انخفاض الإنتاج بعد عام 1970 فقد كان للأسباب الآتية:

- الحفاظ على الاحتياطي الموجود لفترة أطول من خلال تخفيض الإنتاج.

([1]) محمد المبروك المهدوي، مرجع سبق ذكره، ص 282–285.

([2]) جوديت غورني، ترجمة فتحي أبو سدر ة ومحمد عزيز، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2002، ص24.

- استغلال ثروات البلاد الأخرى وتنميتها حتى لا يعتمد على النفط فقط كمورد للدخل.
- التدهور الذي حصل في سوق النفط بداية الثمانينيات.

وقد خضعت الشركات لأوامر التخفيض، حيث خفضت الإنتاج بحوالي 780 ألف برميل في اليوم عن المعدل عام 1970.

جدول رقم (2–3)

نشاط الحفر في آبار الاستكشافات والتطوير خلال الفترة (1956–1980)

السنة	عدد الآبار المنتجة نفط	منتجة غاز	جافة	المجموع	مجموع الأقدام المحفورة
1956	–	–	1	1	9.0372
1957	–	–	4	4	33.847
1958	4	–	23	27	143.673
1959	16	2	23	41	314.305
1960	48	1	9	58	936.567
1961	116	–	111	227	1.332.159
1962	106	4	121	231	1.581.161
1963	146	1	210	357	2.425.279
1964	231	6	170	407	2.552.977
1965	205	2	153	360	2.399.618
1966	147	7	91	245	1.789.000
1967	117	5	69	191	1.532.941
1968	117	1	75	193	1.636.838
1969	207	5	113	325	2.552.575
1970	174	6	64	244	2.355.134
1971	27	1	23	51	484.644
1972	27	–	38	65	555.789
1973	47	–	35	82	515.355
1974	46	1	25	72	492.941
1975	1679	29	1384	3092	–
1976	1629	29	1422	3180	–
1977	1827	31	1458	3316	–
1978	1935	30	1505	3471	–
1979	2093	33	1044	3670	–
1980	192	–	–	4071	–

المصدر : محمد المبروك المهدوي ، جغرافيا ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1989 ، ص272–273.

بين الجدول التطورات الاستكشافية كما هي واضحة من عدد الآبار المحفورة خلال الفترة (1958–1980)، وفي عام 1964 بلغت الآبار المحفورة 407 بئرا منها 237 بئرا منتجة كذلك نلاحظ انخفاض عمليات الحفر في سنوات 1966–1968 بسبب اهتمام الشركات بزيادة الإنتاج وتأخر عمليات التنقيب في مناطق العقود الجديدة، وبدأ نشاط الحفر من جديد في عام 1969 ثم عاد لينخفض من جديد عام 1971 وفي عام 1974 تم حفر 72 بئرا منها 46 بئرا منتجة ويرجع ذلك لسياسة الدولة المتمثلة في تقليل الإنتاج من جهة وتهرب الشركات من زيادة استثماراتها في ليبيا من جهة أخرى، ثم ارتفع معدل حفر الآبار وتطورها بعد عام 1975 حيث بلغت عام 1980 ما مجموعه 4071 بئرا.

5.2 خصائص الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط الخام:

كان اقتصاد ليبيا في تلك الفترة يمثل نموذجا للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، فقد كان قطاع الزراعة يستوعب حوالي 80% من السكان واليد العاملة، وينتج حوالي 60% من الناتج الإجمالي والذي قدر بمبلغ 15 مليون جنيه إسترليني عام 1950، أي أن متوسط الدخل الفردي كان 15 جنيها إسترلينيا، وهو دخل يعد منخفضا مقارنة بالدول الأخرى النامية[1].

وكان الشعير والتمور وعشبة الحلفاء وبذور الخروع وأنقاض الحديد من مخلفات الحرب ، تمثل سلع التصدير الرئيسية للبلاد، وكان رأس المال المتراكم لدى غالبية السكان يتألف من الماشية والأدوات والقليل من المعدات الخفيفة[2].

أما قطاعا الصناعة والخدمات فقد كانا يعانيان من التخلف في الإدارة ووسائل الإنتاج، وحتى ما كان متطورا بعض الشيء فقد كانت ملكيته تعود للأجانب مما جعل تكاملها مع

([1]) علي أحمد بن اعتيقه، النفط والمصالح العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1987، ص11.

([2]) جوديت غورني، مصدر سبق ذكره، ص29.

الاقتصاد الوطني أمرا شديد الصعوبة، كما أن المرافق الأساسية للبلاد والتي أنشئت أثناء العهد الإيطالي كالكهرباء والمواصلات ،كانت تهدف إلى ربط البلاد بالاقتصاد الإيطالي، بالإضافة للأضرار التي أصابتها أثناء الحرب العالمية الثانية.

أما من حيث الوضع الاجتماعي في ليبيا ، فقد كان حوالي 90% يسودهم الأمية، ومن بين الفئة القليلة من خريجي الجامعات لم يوجد منهم من يحمل درجة الدكتوراه، وقد نقصت النسبة العالية لنمو السكان نتيجة النسبة العالية للوفيات، حيث كان يموت طفل واحد خلال سنته الأولى من بين كل طفلين يولدان حيين، وكانت الأمراض منتشرة كالسل والتراخوما وأمراض الأطفال، وكان حوالي 20% فقط ممن في سن الدراسة ينخرطون في التعليم النظامي، ولم يكن هناك سوى أربع مدارس ثانوية صغيرة.

هذه الخصائص كانت تدعو للتشاؤم بالنسبة لمستقبل ليبيا الاقتصادي، خاصة بالنسبة للاقتصاديين الذين درسوا أوضاع البلاد آنذاك مثل (بنجمين هيجنز) الذي قال في كتابه عن التنمية الاقتصادية الصادر عام 1957 ما معناه أنه توجد في ليبيا جميع المعوقات المادية والبشرية للتنمية الاقتصادية، وإذا تمكنت ليبيا من التغلب على هذه المعوقات فإن هناك أملا في التنمية لأي بلد آخر في العالم.

6.2 خصائص الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط الخام:

ساهمت سياسة ليبيا في ذلك الوقت في جلب عدد كبير من الشركات الأجنبية للتنافس على اكتشاف وتصدير النفط الخام بكميات تجارية وبسرعة لم يسبق لها مثيل، حيث كانت سرعة تطور قطاع النفط أكبر من قدرة البلاد الإدارية والبشرية على استيعاب مثل هذا التغيير الجذري[1]

([1]) علي أحمد بن أعتيقة، مرجع سبق ذكره، ص12.

بدأ أثر اكتشاف البترول يظهر في شكل مصروفات محلية لشركات النفط الأجنبية خلال الفترة (1956–1964)، حيث كانت هي المحرك الرئيسي للإنفاق والنشاط التجاري والعقاري، وبذلك كانت هذه المصروفات كافية لخلق انتعاش اقتصادي في البلاد، فخلقت فرصا جديدة ومتزايدة للعمل وزاد الطلب على السلع والخدمات المحلية مما أدى إلى زيادة الدخل، وبالتالي زيادة الاستهلاك والادخار والاستثمار، وخاصة الاستثمار في المباني والخدمات اللازمة لشركات النفط والعاملين بها، وفي الوقت نفسه بدأت أسعار السلع والخدمات والأجور بالارتفاع، وبذلك بدأت تأثيرات النفط الإيجابية والسلبية تظهر على اقتصاد ليبيا[1].

وبطبيعة الحال فإن الشركات تنفق جزءا من هذه المبالغ على ما تشتريه من الخارج مباشرة أو عن طريق شركاتها الأم، حيث بلغت في السنوات نفسها ما يزيد عن ثلث مجموع الإنفاق الإجمالي للشركات، هذا الارتفاع في الإنفاق كان نقطة البداية لاختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبين النمو في المدن والقرى.

إن الأثر الأول لمصروفات شركات النفط في السوق المحلي بدأ يظهر منذ بداية عهد النفط في القطاعات المتصلة بصناعة النفط كقطاع النقل، ثم انتقل إلى قطاع العقارات والمقاولات، ونتيجة لهذا التوسع اتجهت عناصر الإنتاج من العمل في القطاعات الإنتاجية التي سبقت النفط، والتي كانت تعاني من التخلف والحرمان، إلى مجالات النشاط الجديدة، كما تأثر قطاع الزراعة من جراء هذه التغييرات، حيث اتجه سكان الريف إلى العمل في قطاع النفط في مدينتي طرابلس وبنغازي، وبذلك توسعت الهجرة من الريف إلى المدن الساحلية وجاءت هجرة اليد العاملة كنتيجة طبيعية لاستبدال اليد العاملة الزراعية بوسائل الإنتاج الحديثة من جهة، والتوسع الصناعي الذي كان يحتاج إلى الكثير من اليد العاملة من جهة أخرى.

([1]) شكري غانم، النفط الليبي، وزارة النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس 1980، ص55.

لو أن هذا التوسع في المدن وما سببه من هجرة من الريف إلى المدن كان نتيجة لمرحلة نمو طبيعية لأدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعي للاستفادة من ارتفاع الطلب والأسعار، لكن ذلك لم يحدث لأن ما جاء به النفط هو مبلغ من المال أنفق في البلاد وسبب في توسع نقدي في قطاع التجارة والخدمات دون أن يحدث تطوراً يذكر في الموارد الأخرى أو زيادة في إنتاجية اليد العاملة ورأس المال، وبما أن قطاع الزراعة كان يعاني من التخلف فإنه لم يكن قادرا على توفير الإنتاج اللازم لاستهلاك المدن التي أصبحت مزدحمة بالسكان المحليين والأجانب، والذين زادت دخولهم بعد النفط، وبذلك أصبح المستهلك الليبي مرتبطا بالسوق العالمية. وعلى الرغم من الأثر السيء للنفط على قطاع الزراعة، إلا أنه وفر الدخل اللازم للعاملين في المدن وحقول النفط ، كما وفر للبلاد العملة الصعبة اللازمة للاستيراد، الأمر الذي زاد العزلة بين المستهلك الوطني وقطاع الإنتاج المحلي وخاصة الإنتاج الزراعي[1].

لقد سبب النفط الخام توسعا في قطاع البناء والتشييد وفي نفس الوقت انخفضت مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة وكافة القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهذا يدل على سهولة التوسع في قطاع البناء والتشييد مقارنة بالقطاعات التي تحتاج إلى تنمية شاملة للموارد والإمكانيات البشرية كما هو الحال في قطاعي الزراعة والصناعة، وقد سجلات جميع القطاعات غير قطاع البناء والتشييد قد بسيطا خلال الفترة (1958–1968).

كذلك تأثر قطاع التجارة بصورة عامة بما في ذلك النقل، وكان أول اتجاهات نشاط التوسع التجاري هو الاعتماد على استيراد السلع والخدمات التي زاد الطلب عليها بسبب نشاط شركات النفط، وفي مجال الخدمات ارتفعت قيمة الخدمات المستوردة من الخارج من لا شيء يذكر قبل النفط إلى حوالي 37.6 مليون دينار خلال عام 1962، أما صادرات البلاد غير النفطية فقد

([1]) علي أحمد أعتيقة، مرجع سبق ذكره، ص12.

انخفضت، بينما ارتفعت بطبيعة الحال صادرات النفط الخام من 4 ملايين دينار عام 1961 إلى 664 مليون عام 1968، أما العناصر التي كانت مسيطرة على قطاع التجارة في تلك الفترة فكانت غالبيتها من التجار الإيطاليين واليهود والذين كانت لهم خبرة في هذا المجال.

من ذلك يمكن القول أن هناك قطاعات تضرّرت من أثر النفط خاصة خلال الفترة (1956–1965)، وهي قطاعات الزراعة والصناعة واليد العاملة من حيث التوزيع بين الريف والمدن وإنتاجيتها بصورة عامة، كذلك من أبرز الآثار الضارة للنفط على الاقتصاد الليبي موجة التضخم المالي مع اكتشافه، وازدادت قوة مع تطور هذا القطاع وخاصة خلال فترة الستينيات عندما ارتفع الإنفاق العام بسبب عائدات النفط ، لقد كان لهذه الظاهرة آثار سلبية على توظيف عناصر الإنتاج وتوزيع الدخل بين الأفراد[1].

7.2 وجهة الصادرات النفطية الليبية:

بدأ تصدير النفط الخام الليبي عام 1961، وبلغ إجمالي الصادرات حوالي 5.2 مليون برميل استوردت بريطانيا منها الجزء الأكبر، تلتها إيطاليا، ثم بلجيكا وهولندا وفرنسا وألمانيا الغربية.

وفي عام 1962 بلغ إجمالي الصادرات 6.5 مليون برميل، وظلت بريطانيا المستورد الأكبر بالإضافة إلى الدول السابقة .

في عام 1963 احتلت ألمانيا الغربية المركز الأول واستوردت الجزء الأكبر من إجمالي صادرات ليبيا النفطية والتي بلغت حوالي 167.8 مليون برميل، وجاءت بريطانيا في المركز الثاني تلتها إيطاليا ثم هولندا وفرنسا، كما استوردت كل من الولايات المتحدة وسويسرا والسويد وأسبانيا ومصر والنرويج والمغرب وغانا و الدانمارك كميات أقل .

([1]) علي أحمد أعتيقة، مرجع سبق ذكره، ص13.

استمرت ألمانيا الغربية كأكبر مستورد للنفط الليبي من جملة الصادرات التي بلغت عام 1964 حوالي 313.9 مليون برميل، تليها بريطانيا ثم إيطاليا وهولندا وفرنسا وبقية الدول في السنة السابقة. وقد بلغت الصادرات النفطية حوالي 442.7 مليون برمل عام 1965[1].

من ذلك نستنتج استحواذ دول أوروبا الغربية على نسبة كبيرة من الصادرات الليبية من النفط الخام خلال تلك الفترة، إلا أن ليبيا بدأت بعد عام 1971 تبحث عن أسواق أخرى لتصريف نفطها وذلك لضمان وتنويع الأسواق حتى لا يسيطر الاحتكار على هذه الثروة فاتجهت نحو أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتي، واليابان، وأمريكا اللاتينية، كذلك كندا والأرجنتين واليابان ونتيجة لذلك زادت نسبة صادرات ليبيا للدول خارج أوروبا من 7%عام 1970 إلى 17 % من إجمالي الصادرات عام 1974.

وقد كان اتجاه صادرات النفط الليبي إلى أوروبا للأسباب الآتية :

1. قرب ليبيا من أوروبا وارتباط الشركات المنتجة بالسوق الأوروبية .
2. أسعار النفط الليبي المنخفضة نسبيا خاصة قبل عام 1970 ومنافستها الشديدة لنفط الشرق الأوسط .

ولازالت السوق الأوروبية تشكل السوق الرئيسية للنفط الليبي وتتصدرها إيطاليا وألمانيا الغربية حيث استأثرتا بنسبة كبيرة من الصادرات النفطية الليبية تجاوزت 50 %من مجموع الصادرات، والجدول التالي يبين أهم خمس دول مستوردة للنفط الليبي (بملايين البراميل يوميا)[2].

([1]) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص200.

([2]) شكري غانم، مرجع سبق ذكره ، ص309.

جدول رقم (2-4)

أهم خمس دول مستوردة للنفط الليبي

البلد	1965	1966	1967	1968	1969	1970	المجموع
ألمانيا الغربية	168.667	188.311	148.570	260.184	274.244	285.339	1325.315
إيطاليا	44.459	65.692	129.234	183.238	241.783	275.285	939.691
بريطانيا	88.294	75.970	75.737	171.955	152.851	179.381	744.188
فرنسا	42.014	64.216	80.615	75.327	121.115	119.786	503.073
هولندا	34.352	53.373	58.127	68.415	113.070	122.626	449.963
المجموع	377.786	447.562	492.283	759.119	903.063	982.417	3962.23

المصدر : شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، وزارة النفط ، الهيئة القومية للبحث العلمي،طرابلس 1980 ،ص200.

بالتالي وخلال الفترة المذكورة فإن دول غرب أوروبا هي المستورد الأساسي للنفط الليبي، ولم تستورد اليابان منه إلا عام 1970، كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت سوقا غير ذات أهمية للنفط الخام الليبي حيث كانت صادرات ليبيا إليها متذبذبة.

مما سبق تتضح مدى أهمية النفط لليبيا كدولة مصدرة لهذا المورد وأن اعتمادها عليه كمصدر للدخل هو اعتماد شبه كلي، وبما أن النفط الخام مورد ناضب ومعنى ذلك اقتصاديا أن له عمر زمني معلوم ومحدد للاستغلال قد يقصر أو يطول، لذلك نوه الاقتصادي الانجليزي هارولد هوتلنك عن الاستغلال الاقتصادي للموارد الناضبة في مقالته الوحيدة التي نشرت عام 1931[1]، وقصد بذلك ضرورة أن يوجد تعويض مادي نقدي للطرف المعني بذلك المورد الناضب سواء أكان منتجا أو مالكا له كتعويض عن ذلك النضوب أو الاستنزاف لهذا المورد الناضب وأن هذا التعويض قد يكون متساويا بين القيمة الحالية والمستقبلية للمورد وقد تكون

([1]) محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة للطباعة وللنشر والتوزيع، الزاوية، 2003، ص56.

القيمة الحالية متزايدة تصاعديا مع القيمة المستقبلية ، وتتمثل أهمية احتساب بدل تعويض النضوب في النقاط التالية:

1. أنه حق طبيعي من حقوق الملكية والسيادة لمالك هذا المورد.
2. الحصول على عائد اقتصادي عادل وكبير عن ذلك المورد الناضب.
3. تحقيق التوازن في استغلال الموارد الطبيعية في أي زمن أو أي بلد.
4. المساواة في توزيع المنفعة النفطية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
5. قياس لسلامة وصحة السياسات النفطية المتبعة في أي زمان وأي مرحلة ومدى اكتمال عناصر تلك السياسات.
6. تحقيق تنمية متوازنة لاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة مع تطوير للأنشطة الاقتصادية بصورة متكاملة قدر الإمكان.
7. تسريع مسار التطور الحضاري بكل جوانبه المادية والمعنوية.

8.2 أساليب إدارة و استغلال الثروة النفطية في ليبيا:

تعتبر صناعة النفط الخام من الصناعات كثيفة رأس المال وتحتاج إلى تقنيات لا تتوفر لذا أغلب الدول المنتجة للنفط وخاصة الدول النامية منها ، لذلك تتبع هذه الدول العديد من الأساليب والطرق لاستغلال ثرواتها النفطية حسب ما أتاحته الظروف التاريخية المحيطة التي صاحبت ابتاع إحدى الوسائل أو الطرق ، خاصة وأن هذه الدول كانت في حاجة إلى الشركات النفطية الكبرى لعدم توفر الإمكانيات والخبرات المحلية لاستثمار النفط في أراضيها ونشير هنا إلى أهم هذه الطرق و الأساليب وهي :-

1 نظام الامتياز النفطي:

عادة ما تلجأ إدارات الدول إلى إبرام عقود إدارية مع أفراد أو شركات، للقيام بأعمال لا تستطيع الدولة القيام بها ، وتتنوع هذه العقود بتنوع الأعمال التي تغطيها، وهذه العقود حسب المادة 667 من القانون الليبي عقود الغرض منها إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية أو تكون هذه العقود من جهة الإدارة المختصة بتنظيم هذا المرفق بحيث فرد أو شركة يعهد إليها باستغلال المرفق فترة معينه من الزمن[1]

2-نظام المشاركة:

يقصد بالمشاركة امتلاك الدولة المضيفة نسبة من رأس مال المشروع النفطي القائم في أراضيها ، والذي تديره إحدى الشركات النفطية الأجنبية. وتأخذ المشاركة أشكالا تتنوع من دوله إلى أخرى حسب القوانين والتشريعات المحلية والظروف المحيطة ، فقد تكون المشاركة في الإدارة و التمويل أو احدهما ، وقد تكون في إحدى مراحل الإنتاج أو تشمل كل مراحل ويتم تحديد نسبة المشاركة بالاتفاق بين الطرفين ، وقد تحدد بنسبة تأخذ في الارتفاع تفوق 50%[2]، وفي بعض الحالات ترفع النسبة تدريجيا لتصل إلى 100%، وهذا يعني انتقال ملكية الشركة بالكامل إلى الدولة.

3-التأميم:

يحمل هذا المصطلح مدلولا واسعا يشمل نظما قانونية متباينة فقد تقوم السلطة العامة بأخذ الملكية كإجراء مؤقت، وقد يؤدي إلى نقل الملكية بشكل نهائي فيعتبر نزع ملكية ، وقد واجهت

([1]) الجماهيرية الليبية ،الهيئة العامة لشؤون القضاء،القانون المدني ، طرابلس،الهيئة العامة لشؤون القضاء 1988 ، ص121.

([2]) إيان سكيت ، منظمة الأوبك خمس وعشرون سنه من الأسعار و السياسات، ترجمة الهادي بولقمه و محمد عزيز و محمد المغيربي (بنغازي ،منشورات جامعه قاريونس 1991 ص103) .

الدول المضيفة صعوبات عديدة عند محاولتها تأميم الشركات الأجنبية والمشروعات القائمة على أراضيها وخاصة في مطلع السبعينات عندما بدأت موجة التأميمات فأغلب الدول المنتجة للنفط هي دول نامية لا تملك القدرات والمهارات اللازمة لإدارة هذه المشاريع ، فلكي تنجح عمليات التأميم يجب توفر مجموعة من الشروط[1] :-

1-توفير الإمكانيات الاقتصادية حيث أن إنتاج النفط يتطلب رؤوس أموال ضخمه.

2-توفير الإمكانيات التقنية المتقدمة .

3-توفير الإمكانيات الإدارية و التنظيمية.

4-توفير القدرات الدبلوماسية.

5-توفير الإمكانيات العسكرية.

6-إمكانية تضامن أو تعاون الدول المنتجة لتأييد قرارات الدولة القائمة بالتأميم.

4- عقود المقاولة:

ينص عقد المقاولة على اعتبار الشركة الأجنبية مجرد مقدم خدمات للمؤسسة أو الشركة الوطنية التي تقوم بتوجيه العمليات ، والتي تملك وحدها النفط المستخرج ومعدات الإنتاج [2]، وتختلف عقود المقاولة من بلد إلى آخر ومن حاله إلى أخرى ، وقد اتبعت بعض الدول نمط ا آخر من العقود يعرف بعقد المساعدة الفنية ، حيث لا يتحمل المتعاقد الأجنبي أي مخاطر بل يكتفي بتقديم الخدمة في إحدى مراحل الصناعة النفطية ، وهذا النوع من العقود يعكس رغبة الدولة في استغلال الثروة النفطية بشكل مستقل[3]

([1]) سيد فتحي احمد الخولي ، اقتصاد النفط ،جدة دار حافظ للنشر و التوزيع 1992،ص345.

([2]) عبدالرازق المرتضي سليمان ، العلاقات الدولية في دول الاوبك اوجهها القانونية ، طرابلس، المنشأة العامة للتوزيع و الاعلان 1983،ص342.

([3]) عبدالرازق المرتضي سليمان ، نفس المصدر السابق ص 406.

5-الشركات الوطنية:

قامت الدول المنتجة للنفط بإنشاء شركات وطنية ، وذلك للسيطرة على مقدراتها النفطية ، وكوسيلة فعالة لتنفيذ سياساتها النفطية ، وسعت من وراء ذلك إلى التحكم والسيطرة في السوق المحلية ودخول الأسواق العالمية ، محاولة كسر احتكار الشركات النفطية الكبرى على هذه الأسواق ، وما يترتب على ذلك من زيادة الإيرادات وعائدات الدولة من قطاع النفط[1].

6-اتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج (EPSA):

هي عبارة عن عملية استثمارية لفترة معينه من الزمن عادة ما بين 20 إلى 30 سنه يستثمر بموجبه المستثمر الأجنبي من اجل الاستكشاف ، ومن تم عند بلوغ مرحلة الإنتاج يسترجع ما أنفقه في شكل نفط خام وهو ما يسمى بنفط الكلفة (Cost oil) ثم يحصل على نسبة معينه من الإنتاج ربحا للاستثمار ، وهذه النسبة متوقفة على درجه المخاطرة الرأسمالية وعلى أسعار النفط العالمية وعلى كلفة الإنتاج وهي ليست نسبة ثابتة وإنما هي نسبة موضع تفاوض بين المستثمر والدولة المضيفة[2].

اتبعت ليبيا نظام الاستكشاف وبدأت العمل به سنه 1973 بإصدار مرسوم تعلن فيه أن جميع الترتيبات المقبلة مع الشركات الأجنبية ستكون في شكل مقاسمه الإنتاج ومع حلول سنه 1974 بدأ تطبيق هذا النمط من العقود بها حيث تم التعاقد بموجب هذا النوع من الاتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية و هي(اوكسيدنتا ، اسو ، اجيب ، الفا الحيتن ، توتال ، موجيل ، براسبترو)، وأطلق عليها عقود الاستكشاف و مقاسمة الإنتاج الأولى (EPSA1).

([1]) عبدالرازق المرتضي سليمان ، العلاقات الدولية في دول الاوبك اوجهه ا القانونية ، طرابلس، المنشأة العامة للتوزيع و الاعلان 1983،ص342.

([2]) فاضل الجلبي ، لقناة الجزيرة www.google.com برنامج اكثر من رأي 13.4.2007.

وقد أجريت العديد من التعديلات على هذه العقود حيث عدلت سنة 1980-1981 نتيجة للتطورات الدولية وتغيير السوق من سوق بائعين إلى سوق مشتريين لتصبح عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج الثانية (EPSA2) ، كانت هذه العقود وليدة الاحتياجات العملية لزيادة رقعة الاستكشافات النفطية ومعرفة حجم المخزون النفطي للدولة الليبية ، ومساهمتها الفعلية في جميع مراحل العمليات النفطية واستمر العمل بهذه الاتفاقيات حتى عام 1988 ، التي طورت فيها الاتفاقيات لتصبح اتفاقية الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج الثالثة (EPSA3)، ومازال يجري التعاقد على أساسها حتى عام 2004 ، ثم أجريت دراسة لتطوير هذا الجيل من الاتفاقيات وإعداد نموذج اتفاقية الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج الرابعة(EPSA4)،وهى مستمر العمل بها حتى وقتنا الحالي. [1]

([1]) المركز الدولي للضرائب و الاستثمار ، ضرائب النفط في ليبيا،2005 www.google.com.

الفصل الثالث

التطور التاريخي لأسعار النفط الخام

الفصل الثالث
التطور التاريخي لأسعار النفط الخام

1.3 مقدمة:

يعتبر تسعير النفط الخام من أكثر المواضيع أهمية وحساسية وإثارة للجدل ، وذلك لأنه يرتبط بشكل مباشر بعوائد وإيرادات ونفقات الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، كما أنه يتأثر بعوامل سياسية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، حيث إن النفط سلعة إستراتيجية عالمية تزداد أهميتها يوما بعد يوم، وفي نفس الوقت هي سلعة اقتصادية ناضبة لذلك يجب وضع السياسات التسعيرية التي تحفظ حق الدول المنتجة والمصدرة وتضمن استدامة هذا المورد الناضب أطول فترة زمنية ممكنة ؛وبناء على ذلك سيتضمن هذا الفصل دراسة لأهم التطورات التي حصلت لأسعار النفط الخام منذ اكتشافه عام 1858 في الولايات المتحدة، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاث فترات زمنية، تبدأ الفترة الزمنية الأولى منذ اكتشاف النفط وحتى نهاية فترة الستينيات، والفترة الزمنية الثانية تدرس تطورات أسعار النفط الخام خلال السبعينيات والثمانينيات، في حين تتضمن الفترة الزمنية الثالثة تطورات الأسعار منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

وقبل البدء في عرض تطورات الأسعار لابد من المرور على بعض المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بموضوع الدراسة.

2.3 مفهوم السعر النفطي وأنواعه:

1.2.3 سعر النفط الخام CROUD OIL PRICE

يقصد به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدات نقدية محددة وفي زمان ومكان محددين،أي هناك علاقة بين القيمة للشيء وسعرها المحدد لها وهي علاقة غير ثابتة بل متغيرة

وهذا التغير ناجم عن تأثير وتداخل عدة عوامل منها ما هوا قتصادي ، وسياسي، واجتماعي، أو بناء عن طبيعة السوق.

2.2.3 السعر المعلن (الرسمي) POSTED PRICE

هو السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق ،وقد كان حساب الأتاوى وضرائب الدخل يتم على أساس هذا السعر

3.2.3 سعر السوق الفوري SPOT PRICE

هو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية، أي هو السعر السائد في السوق عند إتمام الصفقة فعلا.

4.2.3 السعر الحقيقي REAL PRICE

هو السعر بعد خصم نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة

.5.2.3 سعر التحويل CONVERSION PRICE:

هو السعر الذي يتفق عليه عند بيع النفط من شركة إلى شركة أخرى من نفس المجموعة.

6.2.3 السعر الترجيعي NET BACK ARRANGEMENT PRICE

هو سعر الوحدة النفطية على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منه تكلفة تكرير الوحدة النفطية وهامش الربح منها،أي أن هذا السعر في مقداره ومستواه يستند إلى السعر الفوري للخام وكذلك للسعر الترجيعي السائد في السوق الفورية

7.2.3 السعر الإرجاعي REROSPECTIVE. ARRANGEMENT PRICE

هو السعر الذي يحسب على أساس السعر الفوري للخام أو على أساس السعر الترجيعي.

8.2.3 سعر المقايضة النفطي BARTER. ARRANGEMENT PRICE

هو السعر الذي يحدد قيمة السلعة النفطية استنادا إلى سعر يكون أقل من السعر الفوري أو هو السعر المتحقق ، أي أن هذا السعر للمقايضة النفطية بين الأطراف المتبادلة نجم عن حاله فائض من العرض النفطي في السوق الدولية ، ووجد في السوق الفورية من اجل تسهيل عمليات التبادل السلمي النفطي بالاستناد إلى الأسعار الفورية من جانب والأسعار الرسمية من جانب أخر ، وبصورة تقل عنها في مقداره النقدي لذلك يكون مائلا للسعر المتحقق.

9.2.3 السعر المتحقق REALIZED PRICE

هو السعر الفعلي للنفط عند بيعه في السوق.

10.2.3 الربح PROFIT

هو الفرق بين سعر ونفقة إنتاج برميل النفط الخام باستخدام الوحدات الإنتاجية فوق الحدية، أو الفرق بين الفرصة البديلة لعوامل الإنتاج وبين البرميل الذي تسهم في إنتاجه.

11.2.3 الإتاوة ROYALTY

تعني المدفوعات النقدية أو العينية التي يلتزم بأدائها صاحب الامتياز (بمقتضى اتفاق) إلى الدولة المضيفة، وذلك عن كل وحدة إنتاج بترولي يحصل عليه الطرف الأول من المنطقة التي يغطيها اتفاق الامتياز، ويعتبر كتعويض عن النفط المستخرج على اعتبار أنه مورد ناضب.

12.2.3 ضريبة الدخل INCOME TAX

هي مقدار ما تدفعه الشركة المنتجة للنفط للدولة صاحبة حقوق النفط كضريبة عما تحققه من أرباح والتي تحسب على أساس الفرق بين السعر المعلن وتكلفة الإنتاج[1].

([1]) محمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط ، دار شموع الثقافة ، للنشر و التوزيع الزاوية ،2003 ، ص 347.

3.3 تطورات أسعار النفط الخام منذ اكتشافه وحتى نهاية الستينيات:

1.3.3 أسعار النفط الخام منذ اكتشافه وحتى نهاية الثلاثينيات:

اكتشف النفط الخام للمرة الأولى عام 1859 بولاية بنسلفينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ الإنتاج بمعدل 30 ب/ى وتم بيع البرميل بمبلغ عشرين دولارا خلال نفس العام ؛ونتيجة لدخول العديد من المنتجين في هذه الصناعة والاستخدام المحدود لهذا المصدر الجديد للطاقة ، بالإضافة لشيوع استخدام الفحم والخشب آنذاك ، زاد المعروض من النفط الخام فانخفض سعره عام 1860 إلى 9.59 دولارا للبرميل، ثم انخفض في العام التالي ليصل إلى 0.49 دولار، وكنتيجة لانخفاض رأس المال المستخدم في استخراج النفط الخام من قبل المنتجين الجدد أصبحت المنافسة أمرا حتميا ومهد ذلك لوجود شركة قائدة برأس مال كبير هي شركة (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي) حيث سيطرت هذه الشركة على الصناعة النفطية لعقود من الزمن[1]. ولم يقتصر إنتاج النفط الخام فقط على الولايات المتحدة حيث أنتج في رومانيا وكندا والاتحاد السوفييتي عام 1900، كذلك أنتجت دول عربية هي العراق والكويت وقطر والسعودية والجزائر ما بين 1905–1930.

واستمر سعر برميل النفط الخام بالتذبذب حيث كان ما بين 0.95 دولارا و1.29 للفترة 1880–1899، كما ظهرت عام 1900 شركات نفط أخرى منافسة لشركة ستاندرد أويل أهمها شركة نفط الخليج، وشركة تكساس، وقامت هذه الشركات بإنتاج كميات كبيرة من النفط الخام وحددت أسعار جديدة له مما دعى شركة ستاندرد أويل للاتفاق مع هاتين الشركتين لتوحيد الأسعار من خلال أخذ متوسط أسعار نفط الشركات الثلاث ليكون سعر البرميل الواحد .

([1]) نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط الخام العربي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 2000، ص26.

كان سعر برميل النفط الخام الأمريكي الجديد 1.19 دولارا عام 1900 وانخفض ليصبح 0.61 دولارا عام 1911 وذلك بسبب دخول شركات أخرى لسوق النفط وتدخل الحكومات من أجل حل الاحتكار النفطي، ثم بدأت الأسعار في الارتفاع من جديد عام 1911 حتى وصلت إلى 0.95 دولارا عام 1913، وقد ساهمت الحرب العالمية الأولى عام 1914 في زيادة الطلب العالمي على النفط الخام لاستخدامه كوقود في الحرب وأدى ذلك لارتفاع سعر البرميل من النفط الخام في 1918 إلى 1.18 دولارا للبرميل ، وأصبح 3.07 دولارا عام 1920[1]، وقد حافظ متوسط أسعار النفط الخام الأمريكي على مستوى متقارب منذ عام 1920 وحتى ظهور أزمة الكساد الكبير في 1929 عندما وصلت الأسعار إلى 1.19 دولارا للبرميل مع بداية عام 1930، ثم انخفضت مرة أخرى في العام التالي لتصل إلى 0.65 دولارا للبرميل، وخلال هذه الفترة ظهرت الشركات النفطية الكبرى كأحد أركان السوق حيث كانت تتمتع بسيطرة تامة على صناعة النفط الخام من الإنتاج وتحديد الأسعار إلى التسويق، وسميت وقتها الشقيقات الثمانية ثم اندمجت فيما بينها لتصبح خمس شركات كبرى في وقتنا الحالي هي اكسون موبل، وشل، و ب ب أمكو، وشفرن تكساكو، وتوتال فينا ألف ، وشكلت هذه الشركات قوة احتكار في السوق النفطية ضد الدول النامية المنتجة للنفط الخام والشركات المستقلة وظلت سيطرتها على السوق النفطية شبه مطلقة حتى بداية فترة السبعينيات [2]، وبسبب تأثيرات أزمة الكساد الكبير السلبية على جميع مجالات النشاط الاقتصادي وعلى تسعير النفط الخام بشكل خاص بالإضافة إلى ظروف الحرب العالمية الثانية، انخفضت أسعار النفط الخام إلى 1.09 دولارا عام 1930 ثم وصل

([1]) نواف الرومي ، نفس المرجع السابق ، ص29.

([2]) فادي محمد المغيربي، تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 1996، ص75.

برميل النفط الخام في 1939 إلى 1.02 دولار، وخلال هذه الفترة كانت السيطرة واضحة من قبل الشركات الكبرى في تحديد أسعار النفط الخام في العالم[1].

2.3.3 أسعار النفط الخام خلال فترة الأربعينيات :

في هذه الفترة كان تسعير النفط الخام يتم من خلال قاعدة تسعيرية سميت بقاعدة نقطة الأساس الأحادية وبناء عليها تحسب أسعار النفط الخام وكأنه تم تصديره من خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، أما السبب في اختيار سعر بترول خليج المكسيك كسعر تأشيري فذلك يرجع إلى أن هذا الخليج وقتها كان يعد المكان الوحيد في العالم الذي يصل فيه عدد الصفقات إلى قدر من الأهمية يكفي لتشكيل سوق حقيقية[2]، هذه القاعدة تضمن أرباحا إضافية للشركات الكبرى من خلال ملكيتها لوسائل الشحن إضافة إلى أرباح إنتاجها للنفط الخام ، كما أن هذه الشركات كانت تهدف من خلال اتباع هذه القاعدة إلى الحفاظ على القوة التنافسية للنفط الخام الأمريكي وتجنب حرب سعرية فيما بينها [3]، كانت بريطانيا غير راضية عن تكاليف الشحن الوهمية المفروضة على وارداتها من النفط الخام وذلك لكونها أكبر مستورد للنفط الخام خلال تلك الفترة بالإضافة إلى زيادة نشاطها العسكري ، نتيجة لذلك تم في 1945 الاتفاق على أسعار جديدة بحيث تحدد الأسعار وفقا للنفقات الحقيقية للشحن.

هذه الطريقة لم تستمر طويلا حيث اكتشفت أمريكا انخفاض قوتها التنافسية أمام النفط الخام لشرق الأوسط الذي كانت أسعاره منخفضة ، تم تعديل الاتفاقية إلى تسعيرة جديدة اتفق

([1]) فادي محمد المغيربي، نفس المرجع السابق ، ص36.

([2]) كامل بكري، وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1991، ص185.

([3]) سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار جدة، الطبعة الخامسة، 1998، ص312.

فيها على إيجاد نقطة أساس ثانية تقع في الخليج العربي بذلك أصبح للأسعار نقطتي أساس الأولى في خليج المكسيك والثانية في الخليج العربي، ووافقت الشركات الكبرى على هذا التعديل لأنها كانت قد لجأت إلى إيجاد نقطة تعادل بين سعر النفط الخام في الخليجين في ميناء نابولي جنوب إيطاليا وذلك على أساس تساوي المسافة بين كل من المنطقتين وميناء نابولي، وترتب على هذا النظام التسعيري زيادة القدرة التنافسية لنفط الخام لشرق الأوسط تجاه النفط الخام الأمريكي إذ أن تكلفة نقل النفط الخام العربي إلى مناطق عديدة في العالم أصبحت أقل من تكلفة نقل النفط الخام الأمريكي إلى نفس المناطق ، عام 1947 أصبحت واردات أوروبا من أمريكا غير ذات شأن بل وتحولت أمريكا إلى مستورد كبير للنفط الخام وواكب هذا التطور ارتفاع تدريجي في أسعار النفط الخام الأمريكي في تكساس من 1.05 دولارا عام 1944 إلى 2.75 دولارا عام 1947، في حين ارتفع سعر برميل النفط الخام العربي في رأس تنورة من 1.05 دولارا في 1944 إلى 2.22 دولارا في 1947 ونتيجة لاختلاف الأسعار المعلنة حل ميناء ساوثمبتون في انجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تتعادل فيها أسعار خليج المكسيك مع أسعار النفط الخام لشرق الأوسط ، على الرغم من أن المسافة بين هذه المنطقة وساوثمبتون أقصر بكثير منها بين ساوثمبتون وخليج المكسيك. وهذا أدى إلى ارتفاع تكاليف نقل النفط الخام العربي الأمر الذي يعني ارتفاع أسعار النفط الخام العربي، هذه الطريقة سميت بالتسعير على أساس تساوي الأسعار في ساوثمبتون [1]، وبعد أن توقف تصدير النفط الخام الأمريكي إلى أوروبا بدأت الشركات النفطية تمارس سياسة تخفيض الأسعار سواء في خليج المكسيك أو في الشرق الأوسط في حين بقيت الأسعار في تكساس ثابتة ، ثم طبقت صيغة تسعير جديدة تتخذ من الخام الفنزويلي الذي تصدره شركات النفط الأمريكية إلى أوروبا مقياسا تأشيريا بمعنى أن هذه الشركات

([1]) كامل بكري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص187.

كانت تعتبر الخام الفنزويلي كما لو أنه قد تم شحنه من الولايات المتحدة ، بالتالي فإن تحديد أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة لم يكن يخضع لعوامل الطلب والعرض وإنما لمشيئة الولايات المتحدة التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من سوق النفط العالمي، وابتداء من 1947 تمكن النفط الخام العربي من أن يصدر إلى دول أوروبا الغربية وتزايدت خلال الفترة من 1947–1950 التي تميزت بإهمال القواعد التسعيرية السابقة لمصالح الدول المنتجة والمصدرة و رعت مصالح الشركات الكبرى ، وكرد فعل أعلنت الحكومة الفنزويلية في 1948 إصدارها قانونا بحصولها على 50% من أرباحها المتحققة من إنتاج النفط الخام في أراضيها وحذت السعودية حذو فنزويلا عام 1950، ثم الكويت عام 1951، والعراق وإيران في 1952 وسميت هذه الطريقة بقاعدة مناصفة الأرباح، وأدى اتباعها إلى زيادة إيرادات الدول المنتجة إلى مبلغ يتراوح بين 70 إلى80 سنتا للبرميل الواحد بعد إضافة الإتاوة[1].

3.3.3 أسعار النفط الخام خلال فترة الخمسينيات:

هذه الفترة كانت فترة تقلبات في أسعار النفط الخام لشرق الأوسط بين ارتفاع وانخفاض للأسباب الآتية:

1. تزايد الطلب الأمريكي على النفط الخام لشرق الأوسط حيث تحولت الولايات المتحدة إلى دولة مستوردة للنفط الخام منذ عام 1948 بسبب عدم قدرة العرض على مجاراة الطلب المتزايد على النفط الخام محليا[2].
2. توقيع شركة مصر الأهلية للنفط اتفاقية مع الشركة الإيطالية الوطنية عام 1955 يكون بمقتضاها نصيب مصر 75% من أرباح عمليات استخراج النفط الخام.

([1]) نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص45.

([2]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص31 6.

3. إغلاق قناة السويس أمام الملاحة العالمية بسبب العدوان الثلاثي على مصر في 1956، واضطرار ناقلات النفط إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح وبالتالي زيادة تكاليف الشحن.

4. رغبة بعض الدول المنتجة إنشاء شركات نفط وطنية ، حيث وصل سعر برميل النفط الأمريكي عام 1957 إلى 3.25 دولارا ، بينما وصل سعر الخام الفنزويلي إلى 3.07 دولارا .

5. هذه الزيادة في أسعار النفط الخام العربي كانت آخر زيادة نفذتها شركات النفط الكبرى منذ تلك الفترة وحتى اتفاقية طهران في 1971[1].

لم تكن الشركات الكبرى راضية عن هذا الارتفاع في الأسعار، فركزت جهودها على محاولة تخفيض أسعار النفط الخام وفعلا بدأت الأسعار في الانخفاض في نهاية الخمسينيات وذلك للأسباب الآتية[2]:

1. قيام الولايات المتحدة بفرض قيود على استيراد النفط الخام عام 1959 لحماية المنتجين الصغار واتباع نظام الحصص في الاستيراد.

2. زيادة عرض النفط الخام في دول الشرق الأوسط بعد استقلال دول شمال إفريقيا.

3. إعلان شركات النفط العاملة في فنزويلا تخفيض أسعارها المعلنة بمقدار 15 سنتا للبرميل عام 1959.

وفي إبريل عام 1959 انعقد المؤتمر العربي الأول للنفط كرد فعل تجاه تخفيض أسعار النفط الخام، وذلك في القاهرة وأصدر قرارات كان من أهمها توجيه توصية للشركات الكبرى من

([1]) نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص61.

([2]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

أجل التشاور مع الدول العربية النفطية قبل إجراء أي تعديل في الأسعار المعلنة ، غير أن هذه الشركات تجاهلت نداء البلدان العربية وقامت بتخفيض الأسعار، مما دعى الدول العربية المنتجة للنفط الخام إلى الإعلان عن ميلاد الأوبك في أغسطس عام 1960.

4.3.3 أسعار النفط الخام خلال فترة الستينيات:

في سبتمبر من عام 1960 في بغداد تم الإعلان عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول، وتم تسجيلها لدى هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر عام 1962 كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات، وكان السبب الرئيسي لإنشاء هذه المنظمة هو رغبة الدول المنتجة والمصدرة للبترول المحافظة على استقرار أسعار النفط الخام ، وتم الإعلان عنها بحضور السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا ، بالإضافة إلى ممثلين عن جامعة الدول العربية ، وكانت المنظمة تهدف إلى[1]:

1. تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل الطرق لحماية مصالحها.
2. المشاركة الفعالة في وضع القرارات التسعيرية التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.
3. المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.
4. تحقيق عائد عادل على الاستثمارات في الصناعة النفطية.

كان الهدف الأهم هو رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في خلق جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع الشركات الكبرى المحتكرة لهذه الصناعة والوصول إلى حلول مرضية لجميع الأطراف ، وقد حققت منظمة الأوبك منذ تأسيسها وحتى عام 1970 بعض الإنجازات الإيجابية

([1]) سيد فتحي أحمد الخولي ، نفس المرجع السابق ، ص 324.

لصالح الدول الأعضاء فيها فيما كانت الشركات الكبرى تشكل خلال تلك الفترة تكتلا قويا ضد تلك الدول ، ومن أهم هذه الإنجازات ما حققته في مجال تسعير النفط الخام وتنفيق الريع وإلغاء سماحات التسويق[1] وسنتناول هذه النقاط بشئ من التفصيل.

أ. تسعير النفط الخام:

- تم في 1961 توجيه نداء للشركات الكبرى من قبل المنظمة لإعادة النظر في تسعير نفط الخام لمنظمة وكذلك عوائدها النفطية.
- في 1964 طالبت المنظمة الشركات العاملة في أراضيها بإلغاء التخفيضات التي تجريها على الأسعار المعلنة عند احتساب العائد الحكومي لكن الشركات رفضت الطلب إلى أن تم عقد اتفاقية طهران عام 1971.
- في 1965 أصدرت ليبيا قانونا تم بموجبه فرض دفع ضريبة الدخل على أساس الأسعار المعلنة بدلا من الأسعار الحقيقية على الشركات العاملة في أراضيها، وقد أيدت أوبك هذا القرار.
- في 1968 أصدرت المنظمة بيانا بضرورة زيادة الأسعار المعلنة للبرميل من النفط أعضائها وأطلق عليه (بيان المنظمة).
- عام 1970 نجحت ليبيا في زيادة سعر نفطها المعلن واعتبرت هذه الخطوة الأولى لنجاح مفاوضات طهران في 1971.
- اتفقت المنظمة عام 1970 مع شركات النفط الكبرى على زيادة سعر نفط الأعضاء فيها (الثقيل والمتوسط بمقدار 9 سنتات للبرميل)، وفي نفس العام قررت المنظمة الآتي:

([1]) نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص68.

1. زيادة الأسعار المعلنة بشكل موحد بحيث تعكس التغيرات الحاصلة والتي تحصل في السوق النفطية .
2. اتباع طريقة جديدة في تنسيق فروقات الأسعار المعلنة للدول الأعضاء.
3. العمل على إزالة فروقات الأسعار للنفط الخام المتشابهة في الدول الأعضاء مع الأخذ في الاعتبار فروقات الكثافة والموقع الجغرافي .
4. جعل الحد الأدنى للضريبة التي تدفعها الشركات النفطية العاملة في أراضي الدول الأعضاء عند نسبة (55%).
5. استطاعت المنظمة منع حدوث أي تخفيضات في الأسعار المعلنة طوال فترة الستينيات.

ب. تنفيق الريع:

رفضت الشركات النفطية الكبرى طلب المنظمة اعتبار الريع (الإتاوة) جزءا من نفقات الإنتاج حيث كانت تعتبره جزءا من الأرباح وذلك بموجب اتفاقية مناصفة الأرباح حيث النسبة المقررة عالميا لهذا الريع تتراوح بين 12.5 % الي 25% من قيمة برميل النفط الخام المستخرج، فيجب على الشركات احتسابها ودفعها للحكومة المعنية قبل تقسيم الأرباح بين الطرفين ، في هذا المجال قررت المنظمة في 1962 أن لكل عضو فيها الحق في مفاتحة الشركة المعنية في أن تحدد دفعات الريع بنسبة موحدة تراها الدول الأعضاء عادلة ولا تعتبر دفعة على حساب ضريبة الدخل المستحقة ، ولم توافق الشركات على ذلك حتى عام 1964 واستغرق التنفيذ عدة سنوات.

ج. تخفيض ومن ثم إلغاء سماحات التسويق:

سماحات التسويق: هي مبالغ كانت تخصمها الشركات من سعر البرميل الخام بموجب اتفاق مسبق بينها وبين أعضاء المنظمة باعتبارها نفقة تسويق النفط الخام، وقد اتفقت المنظمة

مع الشركات عام 1968 على تخفيض هذه السماحات من (2 سنت) إلى (0.5 سنت) للبرميل، وفي عام 1970 قررت منظمة الأوبك إلغاء جميع سماحات التسويق الممنوحة للشركات .

وبعد نجاح الأوبك نسبيا في تحقيق أهداف هامة في المجال النفطي بدأت بعض الدول العربية المنتجة للنفط الخام في تأسيس منظمة عربية مختصة في شؤون النفط العربي وفي يناير عام 1968[1] اجتمع وزراء النفط لكل من السعودية والكويت وليبيا في بيروت وأعلنت ميلاد (منظمة الدول العربية المصدرة للبترول) كمنظمة تهدف إلى تحقيق التعاون التام بين الأعضاء في مختلف أوجه النشاط النفطي، وتحديد السبل والوسائل للحفاظ على مصالح الدول الأعضاء ، وتأمين وصول النفط الخام إلى الأسواق لاستهلاكه بشروط عادلة ومعقولة [2]، ويعتبر استخدام النفط الخام كسلاح خلال حرب أكتوبر عام 1973 أهم إنجازات الأوابك.

بالتالي فإن فترة الستينيات هي الفترة الأهم بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام منذ اكتشافه وبداية النشاط النفطي، حيث كانت سيطرة الشركات الكبرى واضحة خلال الفترات السابقة استطاعت الدول المنتجة خلال فترة الستينيات ، أن تتخذ مواقف وردود أفعال قوية كان لها الأثر الكبير في سياسات الإنتاج والتسعير، وأدت إلى زيادة عوائدها والحفاظ على استقرار الأسعار على الأقل خلال تلك الفترة، والجدول التالي يوضح تطورات الأسعار المعلنة للنفط الخام العربي الخفيف خلال الفترة (1945–1970)[3].

([1]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 331.

([2]) محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط ، 1979، ص151.

([3]) سيد فنحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص318 –319.

جدول رقم (3-1)

تطور أسعار برميل النفط العربي الخام المعلن (الرسمي) (1945-1970)

السنة	السعر المعلن
1945	1.05
1946	1.05
1947 (مارس)	1.20 (1.60 في ديسمبر)
1948 (يناير)	2.06 (2.18 في مارس)
1949 (إبريل)	2.02 (1.88 في يوليو)
1950 (يناير)	1.75 (1.81 في يوليو)
1951	1.75
1952	1.75
1953	1.97
1954	1.97
1955	1.97
1956	1.97
1957	1.12
1958	2.12
1959	1.94
1960	1.80
1961	1.80
1962	1.80
1963	1.80
1964	1.80
1965	1.80
1966	1.80
1967	1.80
1968	1.80
1969	1.80
1970	1.80

المصدر: سيد فتحي أحمد الخولي ، اقتصاد النفط ، دار جدة . الطبعة الخامسة.1998، ص 318.

كما يبين الجدول التالي جدول (3-2) عرض وطلب النفط الخام خلال الفترة (1900-1967) بآلاف البراميل يوميا.

جدول رقم (3-2)

العرض والطلب على النفط

الآلف البراميل

السنة	الطلب	العرض
1900	150	149
1912	370	352
1922	780	859
1932	1200	1310
1938	1800	1988
1947	2700	3020
1950	3920	3802
1955	4900	5107
1960	7884	8037
1961	8384	8570
1962	9070	9291
1963	9804	10003
1964	10505	10776
1965	11333	11570
1966	12194	12551
1967	13088	13482

المصدر: سيد فتحي أحمد الخولي .اقتصاد النفط . دار جدة.الطبعة الخامسة،1998، ص319.

4.3 تطورات أسعار النفط الخام خلال فترة السبعينيات والثمانينيات:

1.4.3 أسعار النفط الخام خلال فترة السبعينيات:

شهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة وعديدة في سياسات التسعير، وذلك من خلال الاتفاقيات المتتالية التي أجريت ، من اتفاقية طهران، إلى اتفاقية طرابلس، إلى اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية ، بالإضافة إلى محاولات الدول المنتجة للنفط الخام لسيطرة على مواردها وذلك من خلال التأميم الكلي أو الجزئي.

1.1.4.3 اتفاقية طهران:

في مؤتمر طهران في فبراير عام 1971 ظهرت الدول المصدرة للنفط الخام كطرف قوى في المفاوضات مع الشركات الكبرى من خلال التهديد بالحد من الإنتاج ، وقد اشترك في تلك المفاوضات 16 شركة أمريكية ، وشركة يابانية ، وست شركات أوروبية كطرف واحد سميت بمجموعة الثلاثة والعشرين ، أما الطرف الآخر فكان مكونا من دول الخليج العربي المصدرة للنفط الخام السعودية والعراق وإيران، وتم الاتفاق على زيادة موحدة في الأسعار المعلنة مقدارها 35 سنتا لبرميل النفط الخفيف مع زيادة سنوية مقدارها 2.5% حتى عام 1975 كما رفع معدل الضريبة إلى 55% كحد أدنى ، وقد مثلت هذه الاتفاقية تحولا رئيسيا في ميزان القوى الاقتصادية لصالح الدول المنتجة للنفط الخام في صراعها مع الشركات الكبرى ، وزادت الدول المنتجة من مجهوداتها لتحقيق السيطرة على مواردها النفطية من خلال التأميم كما حدث في ليبيا والجزائر والعراق، أو من خلال التأميم على مراحل كما حدث في السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى[1].

2.1.4.3 اتفاقية طرابلس:

لم تكن ليبيا راضية عن الزيادات التي حصلت في الأسعار من خلال اتفاقية طهران لذلك جرت مفاوضات بين ليبيا والشركات العاملة بها على أساس أن الزيادات السابقة لم تكن كافية وأن العلاوة لشحن المسافة القصيرة لم تكن مناسبة ، كما أنه إذا كانت الشركة الوطنية للنفط قادرة على بيع النفط الخام بأسعار تتجاوز الأسعار المعلنة بكثير، فهذا يعني أن هذه الأسعار منخفضة كثيرا وقد أيدت كل من السعودية والعراق والجزائر ليبيا في هذه المفاوضات ، وبذلك

([1]) دافيد ايدنز، ترجمة محمد عزيز وفتحي أبو سدرة، النفط والتنمية في الشرق الأوسط ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص192.

تمت اتفاقية طرابلس في مارس عام 1971 وأوجبت على كل شركة نفط عاملة في ليبيا الالتزام بالتغييرات على معدل مستقر للضريبة يبلغ 55%، وتم رفع سعر النفط الليبي ليصبح 3.45 دولارا وهو أعلى من سعر نفط الخام لدول الخليج بمقدار 1.16 دولارا ، وكانت هذه الزيادة للنفط الخام الليبي نتيجة لمميزاته المتمثلة في انخفاض نسبة الكبريت فيه ، وهذا ما دعى العراق إلى المطالبة بنفس الزيادة التي حظي بها نفط ليبيا وذلك لأن نفط العراق يتميز بانخفاض نسبة الشمع[1].

3.1.4.3 اتفاقية جنيف الأولى:

أدى التخفيض الذي حصل في سعر صرف الدولار الأمريكي إلى انخفاض عائدات الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، على اعتبار أن الدولار هي العملة المتفق عليها للدفع في نصوص الاتفاقيات المبرمة ، لذلك طالبت الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام بتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة هذا الانخفاض ، بذلك تم توقيع اتفاقية جنيف الأولى في يناير عام 1972 والتي قررت رفع الأسعار المعلنة لسعر برميل النفط الخام بنسبة 8.49% كذلك زيادة الأسعار كلما تدهور سعر الصرف إزاء سلة العملات الرئيسة في العالم ، وتظهر أهمية هذه الاتفاقية في أنها منعت تدهور دخول الدول المنتجة والمصدرة للنفط مقاسا بالعملات الرئيسية للنفط والتي كانت وفقا للاتفاقية تسع عملات رئيسية[2].

4.1.4.3 اتفاقية جنيف الثانية:

تقدمت الكويت باقتراح تعديلات جديدة للأسعار تضمن استقرارها لمواجهة تغيرات أسعار صرف الدولار، حيث تم في فبراير عام 1973 عقد اتفاقية جديدة في جنيف تقضي بتعديل

([1]) جوديت غورني، مرجع سبق ذكره، ص203.

([2]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص335.

الأسعار المعلنة لخامات الخليج وليبيا ونيجيريا برفعها بنسبة 11.9% عما كانت عليه من قبل للبرميل كما تضمنت الاتفاقية تعديل كيفية عمل المعادلة المتبعة لاحتساب المتوسط الحسابي للتغير في قيمة إحدى عشر عملة (بدلا من تسعة في جنيف الأولى) وحددت المتوسط الذي سيتم اعتماده بصورة شهرية لتعديل الأسعار المعلنة للخامات لدى حدوث تغيرات في أسعار العملات مقارنة بأسعار صرف الدولار التي كانت سائدة أثناء استقرار نظام النقد الدولي.

5.1.4.3 تعديلات الأسعار بعد اتفاقيتي جنيف خلال عام 1973:

برزت خلال هذه الفترة حاجة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام لإيجاد طريقة لتسعير نفطها الخام، والعمل على زيادة مستوى أسعارها إلى المستوى الذي يواكب التطورات الحادثة في السوق النفطية والمتمثلة في:

- ارتفاع الأسعار المتحققة للنفط الخام بسبب زيادة الطلب عليه مقارنة بما هو معروض منها مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية في أسواق الاستهلاك العالمية.
- زيادة أرباح الشركات الكبرى وصادرات البلدان المتقدمة مقابل انخفاض القوة الشرائية لعائدات دول الأوبك التي تتعامل من بين ما تتعامل به الدولار .

لذلك تم الاجتماع في الكويت لدول الخليج العربي الست في أكتوبر عام 1973 بتخويل من المنظمة، وأصدرت قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفط الأوبك بمقدار 7% عن الأسعار السائدة ، ليصبح متوسط سعر برميل النفط الخام العربي الخفيف 3.4 دولارا كما ارتفع عائد الحكومة المنتجة نتيجة هذه الزيادة من 1.77 دولارا للبرميل إلى 3.05 دولارا ، بهذا اعتبر هذا القرار إلغاءا عمليا لاتفاقية طهران كما أنهي تحكم الشركات الكبرى المطلق في عملية تسعير النفط الخام لبلدان الأوبك ، حيث أصبح تحديد أسعار النفط الخام عملا من أعمال السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية للبلدان المالكة لها ويتم تقريره من قبلها دون اللجوء

للمفاوضات[1].

كما اجتمع وزراء نفط دول الخليج الأعضاء في أوبك في نفس العام في الكويت وقرروا تخفيض الإنتاج بمقدار 25% سنويا ، وذلك كرد فعل على مساندة بعض البلدان الغربية (الولايات المتحدة، هولندا، البرتغال، جنوب إفريقيا) للعدو الصهيوني وأدى ذلك إلى حدوث عجز واضح في المعروض النفطي مقابل الطلب المتزايد كما أدى إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام العربي وتصاعد الأسعار المتحققة ، كما قامت إيران ببيع نفطها بمزايدة علنية بأكثر من 17 دولار للبرميل ، كل ذلك دفع المنظمة إلى التدابير السريعة للمحافظة على أسعار نفطها وعوائدها من الانخفاض ، اجتمع وزراء نفط بلدان الخليج العربي في طهران في ديسمبر عام 1973 وأصدروا قرارهم الذي اعتبر أقوى من قرار الكويت متضمنا ما يلي[2]:

1. زيادة الأسعار المعلنة للنفط الخام بنسبة 130% تعتبر نافذة المفعول اعتبارا من يناير 1974 .
2. زيادة العائد الحكومي من البرميل الخام ليصبح 7.00 دولارا ، غير أن هذه الزيادة لم تكن من جانب واحد حيث حققت الشركات كذلك زيادة في الأرباح قدرها 4.00 دولارا للبرميل الخام .
3. زيادة فروقات الكثافة بحيث أصبحت زيادة 3 سنتات لكل درجة كثافة أقل من 34 وزيادة 6 سنتات لكل درجة كثافة فوق 34.

ما حدث جعل من بلدان منظمة الأوبك تنفرد بقرارات التسعير دون اللجوء الشركات الكبرى.

([1]) نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص97.

([2]) نواف الرومي ، نفس المرجع السابق ، ص99.

6.1.4.3 تغيرات الأسعار خلال وبعد عام 1974 :

اجتمعت ثلاث دول خليجية هي (الإمارات، قطر، السعودية) في إبريل وأصدرت القرارات الآتية:

1. تخفيض سعر البرميل من سعر الإشارة بمقدار 40 سنتا ليصبح 11.251 دولارا ، مع تحديد سعر البيع الرسمي ب 10.46 دولارا للبرميل.
2. زيادة معدل العائد الحكومي من البرميل الخام العربي ليصبح 10.08 دولارا للبرميل.
3. زيادة نسبة الريع لتصبح 20% وكذلك معدل ضريبة الدخل لتصبح 85%.

وبعد اجتماعات عديدة قررت الأوبك في ديسمبر 1974 سريان هذا مع الأخذ في الاعتبار موضوع تكلفة الإنتاج للبرميل لكل قطر في المنظمة ، وقد سادت الأسعار التي قررت حتى عام 1975 في سبتمبر، ولكن في أكتوبر من نفس العام صدر قرار لوزراء نفط الأوبك بزيادة الأسعار المعلنة بنسبة 10% ليصبح سعر برميل خام القياس 11.51 دولارا ومن ثم ألغى السعر المعلن سريان نظام المشاركة بها منذ عام 1974، كما قررت حكومات الأوبك في سبتمبر عام 1975 رفع الأسعار من جديد بداية من منتصف عام 1976 غير أن تجميد الأسعار استمر خلال العام نفسه ، وعقد مؤتمر للمنظمة في إندونيسيا في مارس عام 1976 طالبت فيه العراق بزيادة الأسعار بما لا يقل عن 15%، لمواجهة الزيادة الكبيرة في أسعار استيرادات بلدان أوبك من البلدان الصناعية الغربية وذلك مقابل إصرار بعض الأعضاء على استمرار تجميد الأسعار لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية ، كما تم في الدوحة في ديسمبر من نفس العام عقد مؤتمر تضمن إقرار نظامين للأسعار لأول مرة على مستوى المنظمة وهو كالتالي:

- زيادة أسعار النفط لكل من السعودية والإمارات بنسبة 5% ابتداء من يناير عام 1977.

- زيادة الأسعار لبقية أعضاء المنظمة بنسبة 10% في المرحلة الأولى التي تبدأ من يناير عام 1977، تليها زيادة ثانية بنسبة 5% تبدأ في يوليو من نفس العام.

ونتيجة للتطورات السلبية في مؤتمر الدوحة عقد مؤتمر آخر للمنظمة في استوكهولم في يوليو من نفس العام لوضع حد لنظام السعرين ، وقد أحرز تقدم نسبي في توحيد أسعار نفط الأوبك عند زيادة 10% المقدرة سابقا وإلغاء زيادة الـ 5%[1]، وتم الاتفاق على هذه الزيادة ليصبح سعر خام الإشارة 12.70 دولارا كسعر رسمي لبلدان الأوبك ، وفي ديسمبر من العام نفسه اجتمعت أوبك في كراكاس وكان هناك خلاف بين فريقين ، يضم الأول السعودية والإمارات وقطر والكويت وإيران ويطالب بتجميد الأسعار نظرا لوجود فائض في المعروض العالمي وحدوث تدهور في السوق العالمي ، والفريق الثاني الذي يضم كل من العراق والجزائر وليبيا ونيجيريا والذي يطالب بزيادة في الأسعار بنسبة تتراوح بين 5–10 %بسبب التضخم وتدهور سعر صرف الدولار، وفي نهاية المؤتمر اتفق على تجميد الأسعار وذلك حتى نهاية عام 1978 ليكون سعر النفط الخام العربي 12.70 دولارا ، وفي نهاية عام 1978 أدت الاضطرابات السياسية في إيران وإضرابات العمال في حقول النفط الإيرانية إلى خفض صادراتها مما رفع الأسعار الفورية لتصبح 19 دولارا للبرميل خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر عام 1978 لذلك زادت السعودية إنتاجها ليصل في ديسمبر من نفس العام إلى 10 ملايين برميل يوميا، وفي اجتماع للأوبك في ديسمبر عام 1978 في أبو ظبي طالب بعض الأعضاء بزيادة قدرها 10%، بينما طالب البعض الآخر بزيادة لا تقل عن 25% لتعويض الدول المنتجة عن الخسائر التي لحقت بها من جراء تجميد الأسعار لمدة عامين في الوقت الذي تدهورت فيه قيمة الدولار واستمرت معدلات التضخم في الارتفاع مما أدى ذلك إلى تآكل 30% من العوائد النفطية، لذلك تم الاتفاق على إدخال زيادات

([1])نواف الرومي، مرجع سبق ذكره ، ص105.

متتالية في الأسعار تصل إلى 14.5%، تبدأ بزيادة قدرها 5% في يناير، ثم زيادة بمقدار 3.89% في إبريل ، ثم في يوليو بمقدار 2.294%، وأخيرا زيادة مقدارها 2.611% في أكتوبر من نفس العام[1].

في مارس عام 1979 بدأت إيران ببيع نفطها في شكل تنفيذ عقود حيث أعلنت أن صادراتها لن تصل لأعلى من 2.8 مليون برميل يوميا خلال عامي 1979 و1980، وخلال اجتماع جنيف قرر المجتمعون إجراء تعديل آخر في الأسعار في الربع الأخير من نفس العام بنسبة 8.7% بحيث يترك لكل عضو حرية إضافة علاوة التسويق، وفي إبريل خفضت السعودية إنتاجها إلى 8.5 مليون برميل في اليوم بعد عودة النفط الإيراني إلى السوق ، وخلال النصف الثاني من عام 1979 بدأت الأسعار في التزايد حتى وصلت إلى 24 دولارا للبرميل.

هذه الفترة تميزت بتصحيح الاختلال الذي ساد العلاقات بين أطراف الصناعة النفطية لفترة امتدت لنصف قرن وقع فيها الكثير من الظلم على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وساعد على ذلك العديد من العوامل التي مهدت مفاوضات الأوبك في اتجاه زيادات الأسعار، أهم هذه العوامل يتمثل في زيادة جانب الطلب وانخفاض جانب العرض بسبب انخفاض صادرات السعودية بسبب توقف خط الأنابيب الممتد من الظهران إلى صيدا حوالي ثمانية أشهر بسبب انفجاره مرتين خلال عامي 1969 و1970، كذلك انخفاض معدلات الإنتاج الليبي بنسبة 22% نتيجة زيادة قوتها التفاوضية في أعقاب إغلاق قناة السويس عام 1967 وانقلاب عام 1969، وانخفاض إنتاج كل من الولايات المتحدة وفنزويلا ونيجيريا، وقد واكب هذا الانخفاض في العرض زيادة في الطلب على النفط في الدول الرئيسية المستهلكة مثل أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ، هذا بالإضافة إلى زيادة استهلاك متصاعدة لمصادر الطاقة والتي يشكل

([1])سيد فتحي أحمد الخولي ، مرجع سبق ذكره ، ص361.

النفط أهمها حيث ارتفعت مساهمته في إجمالي استهلاك الطاقة إلى 45.7% كذلك ارتفاع تكاليف استخراج النفط في كل من ألاسكا وبحر الشمال [1]، هذه الظروف مهدت الطريق لرفع الأسعار إما بالتفاوض أو بالإرادة المنفردة للدول المنتجة، وعلى الرغم من نجاح الأوبك النسبي في مجال الأسعار إلا أنها لم تتمكن من اقتحام بعض المجالات الحيوية في صناعة النفط الخام والمتمثلة في الرقابة على الإنتاج والتكرير وإعادة الاستثمار .

بالتالي فإن فترة السبعينيات مثلت منعطفا مهما في تاريخ صناعة البترول العالمية، فبعدما كانت فترة الأربعينيات والخمسينيات متميزة بالتركز الاحتكاري للشركات الكبرى، بدأ ظهور منظمة الأوبك خلال فترة الستينيات وكذلك الشركات الوطنية المستقلة التي استمرت في محاولاتها لإثبات وجودها مع استمرار سيطرة الشركات الكبرى إلى أن انهارت الروابط التقليدية التي كانت تحكم الدول المنتجة فاستطاعت هذه الدول السيطرة ولو جزئيا على الإنتاج والأسعار، لذلك يمكن القول بأن فترة السبعينيات تميزت بالتالي:

- تراجع سيطرة الشركات الكبرى تدريجيا وبدء سيطرة الدول المنتجة على مرحلة الإنتاج ، مع استمرار سيطرة الشركات على باقي مراحل الصناعة النفطية .
- إقدام بعض الدول المنتجة على إجراء التأميمات الجزئية بنسبة 51% أو إجراء التأميم الكامل بهدف الاستغلال المباشر لهذه الثروة.
- تمكنت الدول المنتجة من رفع معدلات الإتاوة والأسعار وزيادة حجم الإنتاج دون اللجوء إلى التفاوض مع الشركات الكبرى[2].

([1]) مديحة حسن السيد الدغيدي، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل، بيروت 1992، ص256-268.

([2]) مديحة حسن السيد الدغيدي، مرجع سبق ذكره، ص272-275.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الفترة بينت أمورا هامة تتمثل في عدم تمكن أوبك(رغم محاولاتها) من السيطرة الفعلية على سوق النفط العالمية ، وعدم تمكنها من تحديد سعر عادل ومستقر لبرميل النفط الخام وعدم استقرار العائد النفطي للدول المنتجة ، كذلك يظهر واضحا استمرار الخلاف بين أعضاء المنظمة مما أدى إلى ضعف قوة تأثير قراراتها والأهم هو استمرار اقتصار النشاط النفطي لأعضاء المنظمة على الاستخراج فقط مما أضعف قوة تأثيرها في السوق النفطية العالمية[1]، والجدول التالي يوضح التغيرات المتتالية لأسعار النفط الخام العربي الخفيف منذ بداية هذه الفترة وحتى يناير عام 1980[2].

([1]) محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص429.

([2]) سيد فتحي أحمد الخولي ، مرجع سبق ذكره، ص 346.

جدول (3-3)

تطور أسعار النفط الخام العربي الخفيف المعلنة درجة 34 من 1970-1980

السنة	السعر المعلن بالدولار
1970	1.80
1971	2.18
1972(يناير)	2.48
1973(إبريل)	2.59
1973(يونيو)	2.90
1973(سبتمبر)	2.95
1973 (أول أكتوبر)	2.95
1973 (16أكتوبر)	5.12
1973 (ديسمبر)	5.360
1974 (يناير)	11.65
1974 (مايو)	11.65
1974 (ديسمبر)	11.65
1975 (أكتوبر)	12.17
1976	12.38
1977	12.70
1978	12.91
1979(يناير)	13.48
1979(مارس)	14.56
1979(إبريل)	17.08
1979(ديسمبر)	22.74
1980(يناير)	27.17

المصدر :سيد فتحي أحمد الخولي ، اقتصاد النفط ،دار جدة ، الطبعة الخامسة ،1998،ص435 .

2.4.3 أسعار النفط الخام خلال فترة الثمانينيات:

جسدت هذه الفترة من (1980-1985) مرحلة اضطراب في السوق النفطية العالمية وعدم استقرارها وتراجع في دور منظمة الأوبك ومكانتها ومحدودية فعاليتها وذلك لأسباب عديدة منها[1]:

[1] سيد تحي احمد الخولي نفس المرجع السابق ، ص435.

- استمرار حدة التناقض والتضارب في المصالح والأهداف بين الدول المستهلكة (الصناعية) ودول الأوبك من جهة وانقسام أعضاء الأوبك من جهة أخرى في كيفية تحديد السعر وكمية الإنتاج والعائد .
- قيام ثورة إيران عام (1978–1979) وبعدها حرب إيران والعراق عام (1980) وما تبعها من انقطاع الإمدادات النفطية والاختلال بين العرض والطلب في السوق النفطية .
- تحول السوق النفطية إلى سوق للمشترين بعد إن كانت سوقا للبائعين .
- إنشاء وكالة الطاقة الدولية نتيجة ردود الفعل العنيفة التي إثارتها قرارات الأوبك عام 1973 ضد الكيان الصهيوني، مما دعا الولايات المتحدة إلى الدعوة إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة والتي تكونت عام 1974، وكان من أهدافها:
  - توفير الإمدادات النفطية وفقا لشروط عادلة .
  - اتخاذ الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات النفطية .
  - تقليص الاعتماد على النفط الخام المستورد والقيام بدور أكثر فعالية في مجال الصناعة النفطية[1].

حيث تمكنت بلدان الوكالة من بناء مخزون استراتيجي وتجاري ضخم، إضافة إلى ترشيد استهلاك الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص مع إحلال بدائل للنفط، كذلك تمكنت من الحصول على النفط الخام من دول خارج الأوبك مما أمكنها من التأثير الكبير في السوق النفطية العالمية بشكل مناهض للأوبك ومقلص لمكانتها، ولكن على الرغم من ذلك تمكنت الأوبك في مؤتمرها في يونيو عام 1980 من إحداث زيادة في أسعار النفط الخام إلى 32 دولارا للبرميل كحد أقصى مع إضافة قيمة فروقات الموقع الجغرافي ومزايا نوعية النفط الأخرى بحدود

([1]) مديحة حسن السيد الدغيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص287.

قصوى لا تتجاوز 5 دولار للبرميل، وكانت أسعار النفط الخام في السوق الفورية تتراوح بين 40–44 دولارا للبرميل وقد استمر السعر المعلن ساريا لأوبك حتى أواسط عام 1983. استطاعت الدول الصناعية استخدام المخزون النفطي ضد الدول المنتجة منذ نهاية عام 1981 وبداية عام 1982 حيث قامت بسحب كميات من السوق وطرحها بهدف الضغط على الأسعار مما دعا أوبك إلى الاضطرار إلى إجراء تخفيض في الأسعار بمقدار 5 دولارات للبرميل في مارس عام 1983 ليهبط سعر برميل النفط الخام من 34 دولارا إلى 29 دولارا للبرميل، وخلال النصف الثاني من عام 1984 أخذت أسعار النفط الخام في التذبذب والميل إلى الهبوط وقامت كل من النرويج وبريطانيا (وهما خارج الأوبك) بخفض أسعار النفط الخام المنتج في بحر الشمال من 30 إلى 28.5 دولارا للبرميل ، مما أدى إلى توقع حدوث حرب أسعار، وما زاد الأمر سوءا قيام نيجيريا وهي عضو في الأوبك بتخفيض السعر الذي تبيع به نفطها بمقدار دولارين بقرار منفرد [1]، مما دعا أوبك إلى التصرف السريع لاحتواء الأزمة ولتجنب حدوث ما يسمى بحرب الأسعار فقامت في جنيف في أكتوبر عام 1984 بتخفيض سقف الإنتاج من 17.5 إلى 16 مليون برميل يوميا، فأدى ذلك إلى تماسك الأسعار بمعنى عدم حدوث مزيد من الانخفاض فيها، وفي يناير من عام 1985 قررت الأوبك تخفيض أسعار نفط الخام جزئيا لتقليل الفجوة السعرية بين نفطها الخفيف والثقيل بحدود 2 دولار للبرميل لذلك أصبح سعر برميل النفط الخام 27 دولارا للبرميل[2].

ونتيجة لاستمرار الفائض في العرض النفطي واستمرار التنافس والتناقض بين أعضاء الأوبك انخفض سعر برميل النفط الخام انخفاضات متتالية حتى وصل إلى 10 دولارات للبرميل

([1]) كامل بكري ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص213.

([2]) محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 439.

عام 1986، كذلك فإن تغيير إستراتيجية أوبك وتحولها للدفاع عن حصتها في السوق النفطية بزيادتها أدى إلى زيادة المعروض النفطي، وخلال مؤتمر جنيف في يوليو عام 1986 تم البحث في خيارات للمعايير التي تستخدم كأساس لإعادة توزيع الحصص وكانت كل دولة تركز على المعايير التي تخدم مصالحها الخاصة بشكل أكبر وهي الديون الدولية، ومساحة الدولة، ومستويات الإنتاج السابقة، والناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الحصص، وحجم الاستهلاك المحلي، ونسبة السكان، وحجم الاحتياطيات والقدرة الإنتاجية، ومتطلبات التنمية (حجم الإنفاق عليها) وتكاليف ونسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج ، وتم الاتفاق على المعايير السبعة الأخيرة على أن تناقش سبل تحديد الحصة العادلة لأوبك ولأعضائها خلال اجتماع ديسمبر عام 1986 الذي تم فيه الاتفاق على حجم إنتاج لا يتجاوز 15.8 مليون برميل يوميا مستهدفين زيادة السعر إلى 18 دولار كسعر رسمي للمنظمة، واتفق على سريان هذا القرار ابتداءً من يناير عام 1987 على مرحلتين، يخفض الإنتاج في المرحلة الأولى من 1 يناير الي 28 فبراير عام 1987 بنسبة 7.6% من مستوى إنتاج عام 1986، ثم يخفض الإنتاج ثانية من 1إبريل عام 1987 الي 30 يوليو من نفس العام بنسبة 7.1% بحيث يكون التأثير أكبر على المخزون التجاري النفطي لفصل الشتاء وهذا يضمن ارتفاع الأسعار إلى مستوى 18 دولارا للبرميل، بدأت الأسعار بالانتعاش خلال الفترة بين ديسمبر ويونيو عام 1987 نتيجة لقرار أوبك بخفض الإنتاج وعلى الرغم من ذلك استمر وجود فائض عرض في السوق النفطي، وقبل نهاية أكتوبر عام 1987 أعلنت السعودية أنها ترى ضرورة الاستمرار في دعم السعر عند مستوى 18 دولارا للبرميل وذلك حتى عام 1988 بشرط ثبوت زيادة حقيقية في الطلب من شأنه أن يؤدي إلى دعم أوبك ودعم الاستقرار في السوق النفطية العالمية[1].

([1]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص370-383 .

نتيجة لضعف الطلب العالمي وزيادة المخزون النفطي في الدول المستهلكة، بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال شتاء تلك الفترة ، بدأ عام 1988 وأسعار النفط أقل من مستويات ديسمبر عام 1987، لكن في إبريل عام 1988 بدأت الأسعار في الارتفاع قبل الاجتماع الاستشاري لوزراء نفط أوبك في فينا لوضع صيغة مناسبة لاستقرار الأسعار واتفق المجتمعون على استمرار السعر الرسمي للبرميل في أوبك وتحديد سقف الإنتاج عند 15.6 مليون برميل يوميا دون حصة العراق، وبعد انتهاء المؤتمر شهدت السوق العالمية انخفاضا واضحا للأسعار وفي أكتوبر عام 1988 اجتمعت في مدريد لجنتي الأسعار والإستراتيجية طويلة المدى التابعة للأوبك واقترحت إيران فيها مساواة حصة صادراتها بصادرات العراق دون المساواة في حصص الإنتاج الفعلية ونتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق انخفضت الأسعار بصورة واضحة.

في نوفمبر عام 1988 عقدت أوبك مؤتمرا في فينا توصلت فيه إلى سقف إنتاج قدره 18.5 مليون برميل يوميا على أن يتم الالتزام بسعر 18 للبرميل والاتفاق على منح إيران والعراق حصص إنتاج متساوية، كما تم تشكيل لجنة وزارية لمراقبة الأسعار ورسم إستراتيجية طويلة المدى لحصص الإنتاج ودعم الاتصال مع الدول المنتجة خارج الأوبك وتبادل وجهات النظر للحفاظ على استقرار السوق العالمية للنفط الخام ، ومع بداية عام 1989 بدأت أسعار النفط الخام في الارتفاع حيث تجاوز سعر برميل النفط الخام 20 دولارا في فبراير، وتوقع العديد من المهتمين بالشأن النفطي ارتفاع الأسعار خلال فترة التسعينيات ، والجدول التالي يبين التغيرات التي طرأت على الأسعار خلال فترة الثمانينيات بالدولار لكل برميل[1].

([1]) محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص441.

جدول (3-4)

تطور أسعار النفط الخام العربي الخفيف المعلنة من 1982-1990

دولار/ برميل

السنة	السعر المعلن
1982 (يناير)	33.80
1982 (ديسمبر)	33.23
1983 (يناير)	34.00
1983 (فبراير)	30.00
1983 (مارس)	29.00
1985 (فبراير)	28.00
1985 (أكتوبر)	28.00
1985 (ديسمبر)	28.00
1986 (ربع أول)	28.00
1986 (ربع ثاني)	28.00
1986 (ربع ثالث)	28.00
1986 (ربع رابع)	28.00
1987 (ربع أول)	17.67
1987 (ربع ثاني)	17.67
1987 (ربع ثالث)	17.52
1987 (ربع رابع)	17.52
1988 (ربع أول)	17.52
1989 (ربع رابع)	17.52
1989 (ربع أول)	17.52
1989(ربع رابع)	17.52
1990(ربع أول)	17.52

المصدر:سيد فتحي أحمد الخولي،اقتصاد النفط ، دار جدة ،الطبعة الخامسة ،1998،ص380 .

5.3 تطورات أسعار النفط الخام من بداية التسعينيات وحتى نهاية عام 2010:

1.5.3 أسعار النفط الخام خلال فترة التسعينيات:

شهدت هذه الفترة العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي أثرت بشكل مباشر على السوق النفطية عامة، وعلى الأسعار بشكل خاص ومن أهم هذه التطورات:

- انهيار الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية خلال الفترة (1990–1991)، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تفرض سيطرتها على مجريات واتجاه تطور العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وتكنولوجيا، عن طريق ما أطلق عليه اسم العولمة.
- وقوع حرب الخليج الثانية وما أدت إليه من اضطرابات شديدة في السوق النفطية بسبب انقطاع إمدادات النفط العراقية والكويتية وذلك من عام 1991.
- استمرار ظهور دورات انكماش وركود اقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة صناعيا في الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوروبا، وهذا أثر مباشرة على السوق النفطية وعلى السعر النفطي.
- استمرار افتقاد أوبك لوحدة المواقف والانسجام مع أعضائها، مع الضعف والمحدودية في إجراءاتها والتراخي في تنفيذ تلك الإجراءات، وذلك لمعالجة اضطراب السوق النفطية وعدم استقرار السعر النفطي، وعدم توازن الطلب والعرض[1].

هذه التطورات أدت إلى حدوث اضطرابات وتغيرات متسارعة في السوق النفطية من حيث الإنتاج والأسعار، حيث سببت حرب الخليج الثانية فقدان 3.6 مليون برميل يوميا من النفط العراقي والكويتي، حيث انخفض إنتاج العراق من 2.8 مليون برميل يوميا عام 1989 إلى 290 ألف برميل فقط عام 1991 ، كذلك انخفض إنتاج الكويت من 1.3 مليون برميل يوميا عام 1989 ليصبح 190 ألف برميل يوميا فقط عام 1991، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ وحاد حيث قفزت الأسعار من 17 دولار للبرميل عام 1989 إلى أكثر من 28 دولار للبرميل عام 1991، كذلك أثر النمو الاقتصادي الأمريكي واقتصاديات بعض الدول الآسيوية بوضوح على الأسعار التي تراوحت بين 15.5 الي 22.3 للبرميل خلال الفترة

([1]) محمد أحمد الدوري ، نفس المرجع السابق ، ص447–450.

ما بين 1990–1997، وصاحب ذلك النمو ارتفاع استهلاك النفط الخام بنحو 6.2 برميل يوميا واستأثر الطلب الآسيوي على نحو 50% من تلك الزيادة، وقد ساهم ذلك في تحسن الأسعار بعد ذلك والذي استمر إلى ما قبل عام 1997، كما عصفت أزمة النمور الآسيوية بأسعار النفط الخام وهوت بها إلى ما دون الـ 10 دولارات للبرميل ، وساهم قيام دول أوبك برفع حصتها الإنتاجية بنحو 2.5 مليون برميل يوميا لتصل إلى 27.5 مليون برميل اعتبارا من الأول من يناير عام1998 في استفحال الأزمة ومع تدني نمو الاقتصاد الآسيوي من جراء الأزمة، انخفض طلب تلك المنطقة على النفط ولأول مرة منذ عام 1980[1].

خلال الفترة من عام 1998 تبنت الأوبك إستراتيجية لتحقيق التوازن في السوق النفطية، وكان الهدف الرئيسي من الإستراتيجية هو رفع الأسعار بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته نتيجة للأزمة الآسيوية المالية والوصول بها إلى مستويات معقولة تلقى القبول من الدول المنتجة والمصدرة على حد سواء، وعادت بعد ذلك الأسعار إلى الارتفاع إلى حدود 17.5 عام 1999 ثم ارتفعت إلى 27.60 عام 2000.

2.5.3 تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 2000 – 2010:

إن التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام خلال فترة التسعينيات جعلت من تقدير أسعار النفط الخام في الأجلين القصير والطويل مدار جدل كبير في المؤسسات البحثية والوكالات المتخصصة، وذلك لما أصاب الأسعار من انحرافات حادة خلال تلك الفترة، حيث ارتفعت أسعار النفط بدءا من عام 2000 نتيجة الانضباط الكبير الذي مارسته أوبك في الإبقاء على الإنتاج ضمن الحصص المقررة والمتفق عليها، ثم تراجعت الأسعار في النصف الثاني من عام

([1]) عبدالفتاح دندي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد34، العدد125، ربيع 2008، ص17–18.

2001 نتيجة الانخفاض في الطب العالمي على النفط الخام الذي ازداد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مع تراجع حاد في الطلب على وقود الطائرات، ارتفعت الأسعار في النصف الثاني من عام 2002 والذي بلغ أعلى مدى له في نهاية عام 2002 وبداية عام 2003 نتيجة الاضطراب الذي شهدته فنزويلا بالإضافة إلى المخاوف من نقص الإمدادات من نفط الشرق الأوسط تحسبا للحرب في العراق والتي اندلعت فعلا في (20-3-2003)، وقد دفع ذلك أوبك إلى عقد اجتماع استثنائي في يناير عام 2003 قررت بمقتضاه زيادة إنتاج المنظمة بواقع 1.5 مليون برميل يوميا ليصبح السقف الإنتاجي الجديد 24.5 مليون برميل يوميا وذلك ضمن جهود أوبك المستمرة في الحد من الارتفاع المفرط في الأسعار وإبقائها ضمن النطاق المستهدف بين (22-28) دولارا للبرميل [1]، عام 2003 كانت الأسعار قد بلغت 28.2 دولارا للبرميل، ثم ارتفعت لتصل إلى 36 دولارا للبرميل عام 2004 وذلك بسبب تضافر عوامل عديدة ومتنوعة أهمها استمرار التوتر وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، والوضع غير المستقر في العراق الذي نجم عنه تزايد في الهجمات والتفجيرات التي تتعرض لها المنشآت النفطية العراقية، كذلك تأثرت مستويات الأسعار بالزيادة غير المتوقعة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط في الصين وأمريكا والهند ودول أخرى، وهذا شكل فرصة للمضاربين في سوق البورصة، فبقدر ما يكون عدد المضاربين في صفقات الشراء كبيرا بقدر ما ترتفع أسعار العقود الآجلة، كما أن ارتفاع الأسعار قد يحفز عملية تخزين كميات كبيرة من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم بزيادة إضافية في الأسعار وهذا ما جعل المضاربات عاملا

([1]) عطا عبدالوهاب لهب، تطورات أسواق الطاقة في آسيا وأثرها على تجارة نفط الأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 110، صيف 2004، ص ص 91-93.

أساسيا في تذبذب الأسعار ووصولها إلى مستويات قياسية[1]، وفي عام 2005 واصلت الأسعار ارتفاعها ليصل سعر برميل النفط الخام لسلة أوبك إلى 50.6 دولارا للبرميل وارتفع عام 2006 إلى 61 دولارا للبرميل، وساهم هذا الارتفاع في الأسعار في التوسع الملحوظ في نشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطيات جديدة خلال العام مما أدى إلى تحقيق زيادات طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام خلال نهاية عام 2006[2].

شهد عام 2007 زيادات متواصلة في الأسعار نتيجة لحدوث اختناقات في طاقات التكرير، والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط الخام وارتفاع الطلب العالمي عليه [3]، واستمرت الأسعار في الارتفاع عام 2008 خاصة خلال السبع أشهر الأولى منه حيث وصلت الأسعار إلى 131.2 دولارا للبرميل للأسباب المذكورة سابقا، ولكن تأثيرات الأزمة المالية العالمية المباشرة على سوق النفط الخام أدت إلى انخفاض شديد في الأسعار خلال الربع الأخير من العام حيث وصلت إلى 38.6 دولارا للبرميل في ديسمبر 2008، كما تأثرت عائدات الدول النفطية العربية من جراء الأزمة فانخفضت بنسبة 56% خلال الربع الأخير من العام، ولكن قيمة الصادرات لمجمل عام 2008 ارتفعت بنسبة 43% ونتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط الخام استقر معدل الإنتاج العالمي للنفط الخام عند 85.5 مليون برميل يوميا [4]، امتازت الأسعار خلال بداية عام 2009 بأنها متماسكة عند مستوى 40 دولارا للبرميل، لكنها تأثرت بالأوضاع السياسية المتوترة في غزة وقاد هذا التدهور في منطقة الشرق الأوسط إلى دعم بقاء الأسعار بين 35 الي 54 دولارا

([1]) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ، تقرير الأمين العام الحادي والثلاثون، 2004، ص ص 15-16.

([2]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2006، 2007 ص7.

([3]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال 2007 ، 2008 ص6.

([4]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال 2008 ،2009 ص8.

للبرميل، ونتيجة لبداية تجاوب الاقتصاديات مع برامج التحفيز التي قدمتها الحكومات في جميع أنحاء العالم والهادفة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وهذا ما جعل أسعار النفط تقترب من مستويات 81 دولارا للبرميل[1].

جدول (3-5)

تطور أسعار النفط الخام الاسمية لخامات أوبك وبرنت وتكساس 1987-2010

السنوات	خام سلة أوبك	خام برنت	خام غرب تكساس
1987	17.7	18.4	19.2
1988	14.2	14.9	15.9
1989	17.3	18.2	19.6
1990	22.3	23.6	24.5
1991	18.6	20.1	21.6
1992	18.4	19.3	20.6
1993	16.3	17.0	18.5
1994	15.5	15.8	17.2
1995	16.9	17.0	18.4
1996	20.3	20.7	22.2
1997	18.7	19.1	20.6
1998	12.3	12.7	14.4
1999	17.5	17.9	19.3
2000	27.6	28.4	30.4
2001	23.1	24.4	26.0
2002	24.3	25.0	26.1
2003	28.2	27.6	29.3
2004	36.0	38.2	41.4
2005	50.6	54.4	56.5
2006	61.1	65.2	66.0
2007	69.1	72.5	72.3
2008	94.1	97.0	99.6
2009	61.06	61.5	61.4
2010	77.45	79.6	79.4

المصدر:

- عطا عبد الوهاب لهب، تطورات أسواق الطاقة في آسيا وأثرها على تجارة نفط الأقطار الأعضاء،مجلة النفط والتعاون العربي ،المجلد30،العدد 110،صيف2004 ص59.
- عبدالفتاح دندي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء،مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد34 ، العدد125،ربيع 2008 ، ص62.
- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، السنة 37، العدد 10، (2011، ص31).

(1) http:/www.ecqulse.com/panorama/ar.

كما يبين الجدول (3-6) التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام خلال عامي 2007-2008 .

جدول (3-6)

التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام خلال عامي 2007-2008

الشهر / السنة	2007	2008	الفارق	النمو
يناير	50.8	88.4	37.6	74.02
فبراير	45.6	90.6	36	65.93
مارس	58.6	99	40.4	68.94
أبريل	63.5	105	41.7	65.67
مايو	64.5	119.4	54.9	85.12
يونيو	66.9	128.3	61.4	91.78
يوليو	71.9	131.2	59.3	82.47
أغسطس	68.7	112.9	43.7	63.61
سبتمبر	74.2	96.9	22.7	30.59
أكتوبر	79.4	69.2	-10.2	- 12.85
نوفمبر	89	49.8	- 39.2	- 44.04
ديسمبر	87.2	38.6	- 48.6	- 55.73

المصدر: محمد عادل محمد عبدالمجيد، مرحلة البحث عن سعر عادل لبرميل النفط الخام، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد462، السنة 40،2009 ص20-22.

الفصل الرابع

العوامل الأساسية المؤثرة

في تسعير النفط الخام

الفصل الرابع
العوامل الأساسية المؤثرة في تسعير النفط الخام

1.4 مقدمة:

تتأثر أسعار النفط الخام بعوامل عديدة منها عوامل اقتصادية، وسياسية، وبيئية، وفنية، كذلك سياسات الاكتشافات الجديدة والطلب على الطاقة، والعلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة ومتطلبات التنمية للدول المنتجة، وأسعار الطاقة البديلة، وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر بشكل واضح وفعال في مسار العلاقات النفطية وفي تحديد أسعار النفط الخام بشكل خاص، غير أن هناك عوامل أساسية يظهر تأثيرها القوي والمباشر على أسعار النفط الخام ، وعوامل أخرى ثانوية يكون تأثيرها أقل حدة، وسيقتصر هذا الفصل على دراسة العوامل الأساسية المؤثرة في تسعير برميل النفط الخام.

2.4 العامل السياسي:

إن العامل السياسي له أهمية كبيرة وأولوية في المكانة التأثيرية في تحديد سعر النفط الخام، وذلك استنادا لأهمية النفط الخام في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والإستراتيجية، وهذا ما تجسد في موقف الشركات النفطية الكبرى وإجراءاتها في كيفية تحديد كمية وسعر برميل النفط الخام ووفقا للقواعد التي طبقتها أثناء سيطرتها الاحتكارية في الفترات الماضية على السوق النفطية [1]، حيث كانت السوق النفطية قبل سنة 1973 تحت السيطرة المطلقة لهذه الشركات في جميع مراحلها من بداية التنقيب وحتى عملية تحديد كمية الإنتاج والسعر، حيث كان سعر برميل النفط الخام عام 1971 أقل من 2.7 دولار للبرميل

([1]) محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص456.

وكانت منتجاته وضرائب الحكومات الصناعية المتقدمة على هذا البرميل تصل إلى أكثر من 30 دولارا في سوق الاستهلاك، بالتالي فإن هذه المرحلة شهدت سيطرة واضحة من قبل الشركات الكبرى ولم يكن للدول المنتجة للنفط الخام أي دور يذكر في أي مرحلة، وكانت تأخذ حصصا أقل بكثير من حقها المفروض في ثروتها، إلا أنه خلال نهاية فترة الستينيات ظهرت منظمة أوبك نتيجة لزيادة سطوة واحتكار الشركات للثروة النفطية حيث قامت هذه الشركات من جانب واحد بتخفيض سعر النفط الخام من 1.9 إلى1.79 دولارا للبرميل مما أدى إلى تخفيض عائدات هذه الدول، وأصبحت هذه المنظمة وبعدها منظمة أوابك تقوم بسياسات هذه الدول في مجالات الإنتاج والتسعير، ولكن ما حدث في أكتوبر عام 1973 وحتى نهاية عام 1981 أعاد تغيير المعادلة الدولية وموازين القوى حيث تحولت السوق النفطية ولأول مرة في تاريخ الصناعة النفطية إلى سوق للبائعين بعدما كانت سوقا للمشترين، حيث أصبحت الدول المنتجة والممثلة في أوبك تحدد كمية الإنتاج وتتحكم في مستويات الأسعار، مع مراعاة احتياجات السوق العالمية ومتطلبات النمو الاقتصادي العالمي[1]، وخلال هذه الفترة أخذ سعر برميل النفط الخام في التزايد المستمر من نحو 3.2 دولار للبرميل في المتوسط عام 1973 إلى أن بلغ 18.6 دولار للبرميل في المتوسط عام 1979، وعند نشوب حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق عام 1980 كان السعر قد وصل إلى 30 دولارا للبرميل، واستمر يتراوح بين 30–40 دولارا خلال عام 1981 وحتى النصف الثاني من عام 1982 بسبب توقف الإمدادات من النفط العراقي والإيراني، واستمرت الأسعار في التذبذب وعدم الاستقرار نتيجة لسياسات وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت للضغط على الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام، كذلك نتيجة لزيادة عرض النفط من دول

([1]) عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2002، ص ص52–53.

خارج أوبك، بالإضافة إلى الصراعات بين دول أوبك الأعضاء والتضارب في المصالح والرغبة في زيادة حصص الإنتاج ، خلال عام (1990–1991) اندلعت حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت وأدى ذلك إلى حدوث أزمة نفطية حادة بسبب انقطاع الإمدادات من النفط العراقي والكويتي، حيث صدرت عن المسؤولين في أوبك تصريحات في يونيو 1990 عن إمكانية استخدام سلاح النفط الخام من جديد لحل هذه الأزمة مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير، تحركت أوبك بزيادة إنتاجها لاحتواء الأزمة حيث زادت السعودية وحدها إنتاجها إلى نحو 3 مليون برميل يوميا، كذلك ساهمت فنزويلا والإمارات ودول أخرى بزيادة إنتاجها، لقد أكدت هذه الأزمة أن النفط الخام عنصر جوهري في القوة الوطنية وحاسم في العلاقات الدولية[1]، كذلك شهدت هذه الفترة العديد من التطورات السياسية والعسكرية التي أثرت بشكل مباشر على السوق النفطية عامة وعلى الأسعار خصوصا وهي انهيار الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية وهذا أدى إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تفرض سيطرتها على مجريات واتجاه تطور العالم، بالإضافة إلى استمرار افتقاد أوبك الانسجام مع أعضائها، مع الضعف والمحدودية في إجراءاتها والتراخي في تنفيذ تلك الإجراءات لمعالجة الاضطراب في السوق النفطية وعدم توازن العرض والطلب [2]، كذلك ما حدث في سبتمبر 2001 في نيويورك من تفجيرات وأدى إلى حدوث ركود في الاقتصاد الأمريكي وانخفاض في الطلب على النفط الخام وبالتالي انخفاض أسعاره، ثم تلتها بعد ذلك حرب أمريكا على العراق عام 2003 والتي أدت إلى انقطاع إمدادات نفط العراق والذي اضطر أوبك كالعادة إلى علاج هذه الأزمة من

([1]) هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الطاقة والثروة والأزمات، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2006 ، ص ص92–93.

([2]) محمد أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص ص447–448.

خلال زيادة سقف إنتاجها لإعادة التوازن في السوق النفطية [1]، هذه العوامل السياسية أدت إلى حدوث اضطرابات وحالة من عدم اليقين في السوق النفطية بالتالي فإن الوصول إلى النفط قد يبرره اللجوء إلى العنف والحرب ويبرر المراهنات والمجازفات والانفجارات السياسية، وكان واضحا عجز الشركات النفطية عن مواجهة الأزمات النفطية وحدها فاستعانت بالحكومات للاضطلاع بهذا الدور بكل ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة، وطورت حكومات الدول الصناعية أنظمة أمن الطاقة وأهمها المخزون الاستراتيجي في الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان، لتفادي النقص في العرض ومواجهة حالة القلق والذعر نتيجة ذلك النقص، ويتحول النفط بذلك من ظاهرة اقتصادية مجردة إلى ظاهرة سياسية تندمج مع مفهوم الأمن القومي وتعبر عن مقتضيات إستراتيجية شاملة لإعادة تشكيل خريطة النفط في العالم وتقديم دور وأهمية النفط العربي، نجحت الولايات المتحدة في توجهاتها حيث أدى البحث والتنقيب إلى اكتشاف مناطق نفطية جديدة في النرويج وبحر الشمال والإكوادور وألاسكا وكندا واستراليا، وتحول بحر قزوين والدول المجاورة له إلى منطقة صراع للسيطرة على نفطه كبديل مستقبلي للنفط العربي، غير أن الواقع يؤكد يوما بعد يوم ضخامة مخزون الخليج العربي من النفط بحيث أنه يزيد عن ثلثي المخزون العالمي[2].

3.4 التغير في استراتيجيات الدول المستهلكة:

إن سياسات منظمة أوبك تجاه إنتاج وتسعير النفط لم تصبح حقيقة واضحة إلا مع حلول عام 1974، ورغم الصعوبات التي تواجهها المنظمة في الوقت الحاضر إلا أن إنجازاتها خلال تلك الفترة أكدت نسبيا قدرة الدول النامية المصدرة للنفط على العمل كمجموعة متحدة لتأمين

([1]) عبد الوهاب لهب، مرجع سبق ذكره، ص 91.

([2]) هاني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص21.

سيطرتها على مواردها الاقتصادية، ولاستخدام هذه السيطرة في تدعيم برامجها الإنمائية وبغض النظر عن تنوع الأنظمة السياسية واختلاف التصورات حيال الاستراتيجيات والتنمية الاقتصادية والتفاوت في توافر الموارد الأخرى الطبيعية والبشرية في كل دولة،إن نجاح أوبك في هذا المضمار يمثل أهم حجر زاوية على طريق الاستغلال الاقتصادي الحقيقي للدول النامية ككل[1]، وهذا ما دعى الدول الصناعية الكبرى بعد فقدانها للسيطرة على إنتاج وتسعير النفط إلى تغيير استراتيجياتها لمحاولة إعادة السيطرة على كامل مراحل الصناعة من جديد، وذلك من خلال إطلاقها لسلسلة من السياسات الجديدة في الدول المستوردة للنفط والتي يمكن تلخيص أهم أهدافها في النقاط التالية:

1. تخفيض الاعتماد على نفط أوبك قدر المستطاع، لكن مع القيام بكل ما هو ممكن للحصول على هذا النفط الخام وبأدنى سعر ممكن، ولتحقيق هذا الهدف بدأت الدول الرئيسية المستهلكة للنفط الخام بتنسيق سياساتها بالنسبة للطاقة والنفط داخل وخارج وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت لهذا الغرض، وما إن بدأت هذه الاستراتيجيات بالظهور حتى أصبح واضحا إن مخزون النفط الخام الاستراتيجي والتجاري والتقنية والبضائع الإنتاجية وأسواق رأس المال أدوات بالغة القوة عندما تدار وتنسق بصورة صحيحة لتعزيز قوة المساومة لدى الدول المستوردة، والأمر الأساسي لكل أدوات هذه السياسة تمثل في الإبقاء على أسعار النفط الخام مرتفعة نسبيا ومتزايدة في الارتفاع محليا وذلك لتشجيع تقليل استهلاكه والحث على التحول في الطاقة إلى الفحم الحجري بعيدا عن النفط الخام[2].

([1]) الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 14، العدد 52، صيف 1988، ص40.

([2]) علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991 ، ص ص66-67.

2. إعادة تدوير كل ما يتحقق من عوائد صادرات نفط أوبك إلى اقتصاديات هذه الدول المستهلكة، وكانت القناتان الرئيسيتان لعملية إعادة التدوير هما إعادة مجمل قيمة واردات بلدان أوبك عبر زيادة في الأسعار والحجوم واستقراض الأموال الفائضة من هذه البلدان، كما بدا النجاح الرئيسي لسياسة هذه البلدان في إعادة التدوير لم يكن خفضا لسعر نفط أوبك فقط بل كذلك تعزيز قوة المساومة لدى الدول الرئيسية المستهلكة للنفط الخام ومع انتظام سير عملية التدوير ضمنت هذه الدول كمجموعة أن معظم الأموال المحولة إلى بلدان أوبك إن لم يكن كلها ستعود بطريقة أو بأخرى للتدفق في اقتصادياتها.

3. السياسات والإجراءات التي تبنتها الدول الصناعية المستهلكة لترشيد استهلاك الطاقة والتي تمثلت في التوسع في استخدام بدائل النفط الخام وعلى وجه الخصوص الطاقة الذرية، وتحديث صناعة الفحم والطاقة الشمسية والجيوحرارية، وتخفيض كثافة استخدام الطاقة بالنسبة لإنتاج والانتقال إلى تكنولوجي ا أنسب من زاوية نفقات الطاقة بالإضافة إلى الإجراءات التالية:

- التوفير في الطاقة وتقليل هدر الحرارة بما في ذلك تصميم موديلات أكثر كفاءة من السيارات والانتقال إلى السيارات ذات المحركات الكهربية .
- تكثيف أعمال البحث العلمي التي تمولها الدولة بالشركات الخاصة في ميدان الطاقة.
- تنويع مصادر إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي ونقل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة إلى البلدان المنتجة للنفط الخام.
- تنسيق السياسات والجهود في مجال الطاقة وفي مختلف المستويات ومختلف

الأشكال من خلال وكالة الطاقة بين الدول المستهلكة لها[1].

4. استغلال تناقضات فعلية وخلق تناقضات جديدة اقتصادية وسياسية بين أعضاء أوبك، وإنشاء تحالفات وهمية مع البعض الآخر بالإضافة إلى تسريب تصريحات وإحصائيات مضللة عن الاحتياطيات والاكتشافات الجديدة والمستقبلية في مناطق مختلفة من آسيا وإفريقيا وكذلك بالنسبة لتطور التقنية وتطبيقاتها المستقبلية[2].

5. من أهم السياسات التي اتبعتها وكالة الطاقة الدولية هي بناء طاقات تخزينية ضخمة الغرض منها إحباط أي محاولة لرفع أسعار النفط الخام من جانب دول منظمة أوبك، فالدول الصناعية تلجأ للسحب من مخزوناتها الإستراتيجية خلال فترة الشتاء التي يزداد فيها الطلب على النفط الخام عادة فترتفع بالتالي أسعاره مما يؤدي للضغط على حجم الطلب على النفط أوبك وتخفيض مستويات الأسعار، أو في فصل الصيف حيث تنخفض أسعار النفط الخام تقوم الدول الصناعية المستهلكة بشراء النفط الخام لإعادة بناء مخزونها الاستراتيجي، وكانت أهداف بناء هذا المخزون الرئيسية الضغط على أسعار النفط الخام وزيادة العرض، ومجابهة الأزمات الطارئة التي تعوق الإمدادات النفطية العالمية وبالتالي تجنب الآثار السلبية التي نجمت عن الحظر البترولي عام 1973 وتدخل الشركات الصناعية في السوق النفطية بفرض المضاربة والربح عن طريق بيعها جزءا من المخزون النفطي التابع لها[3].

([1]) علي محمد تقي القزويني، نحو إستراتيجية جديدة لاستخدام الثروة النفطية العربية، مجلة الدراسات العليا، العدد 6، السنة 2 ، شتاء 1428، ص97.

([2]) الطاهر الهادي الجهيمي، أزمة النفط ومستقبل منظمة أوبك، منشورات جامعة قاريونس، 1985، ص43.

([3]) ممدوح الخطيب الكسواني، أحمد حبيب وصلاح ، مرجع سبق ذكره، ص8.

وعلى الرغم من كل هذه السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الدول الصناعية المستهلكة، فإن التغييرات في اقتصاديات وهيكل الطاقة لهذه الدول ظلت بطيئة وذلك بسبب سياسات الاستثمار في القطاع الخاص في مجالات الطاقة والتي تقوم على أساس الربح، كذلك صفة الاستمرارية القوية التي يتميز بها استهلاك السكان، فقد ظل المستهلكون يفضلون في أكثر الحالات دفع أسعار أعلى للبنزين على تغيير العادات الجارية، بالإضافة إلى الحصول على النفط الرخيص مجددا ابتداءً من أواسط الثمانينيات بسبب فائض العرض في السوق النفطية، كما أنه عند ارتفاع أسعار النفط الخام خلال فترة السبعينيات كان حل المشاكل يجري ببطء ومع ذلك فإن هذه التغييرات مهما كانت بطيئة فهي حاصلة في المدى البعيد وهي منسجمة مع معدلات نفاذ احتياطيات النفط الخام بحيث أن الدول المستهلكة تكون عندئذ قد هيأت اقتصادياتها للانتقال كليا إلى بدائل النفط الخام، ومن جانب آخر فإن القاعدة العلمية والتطورات الهيكلية العميقة في صناعة هذه الدول والدرجة العالية من النضج التي بلغته أطرها المؤسسية والتنظيمية، كل ذلك كفيل بتحقيق الانتقال إلى بدائل النفط الخام والتكيف مع التطورات في اقتصاديات الطاقة .

4.4 العوامل المتعلقة بالسوق وزيادة الطلب:

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة[1].

وقد اختلفت الآراء حول طبيعة السوق النفطية، ووجد أنها أقرب بأن تكون سوق احتكار القلة، إذ يمتاز هذا السوق بوجود عدد قليل من الشركات الضخمة التي كانت تتحكم في السوق

([1]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص229.

منذ بداية هذا السوق وحتى نهاية العقد الخامس من القرن العشرين، وذلك باحتكار كافة مراحل الصناعة النفطية والتحكم المطلق في تحديد الأسعار وساعدها على ذلك إمكانياتها الضخمة مما أتاح لها فرصة الانفراد باتخاذ قرارات الأسعار بحرية تامة دون اللجوء إلى الدول المنتجة للنفط[1]، وقد مرت السوق النفطية بعدة دورات على مدى نصف قرن شهدت في بعض منها تغيرات أساسية، وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن التغير الدوري مقابل التغير الهيكلي في سوق النفط الخام فخلال الفترة (1950–1970) حدثت تغيرات كانت مرتبطة بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة والانتعاش الاقتصادي في أوروبا واليابان وتحول النفط الخام من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، ثم بدأت بعد عام 1970 فترة الاضطرابات في السوق النفطية والخوف من حدوث خلل في الإمدادات وارتفاع أسعار النفط الخام بنحو عشر أضعاف وتغير ملكية الموارد من الشركات الكبرى إلى الدول المنتجة، أما الفترة من عام 1973 وحتى منتصف الثمانينات فقد تميزت بانهيار الطلب على نفط أوبك وزيادة الإنتاج من دول خارج أوبك وعدم قدرة أوبك على الحفاظ على استقرار الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق، وخلال الفترة من 1985 وحتى عام 2000 لم تكن أسعار النفط الخام مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب على النفط الخام و لا منخفضة بالدرجة التي تحد من الاستثمارات ولكن خلال عام 1986 حدث انهيار في أسعار النفط الخام ثم حصلت الزيادة التدريجية في حصة أوبك في السوق النفطية وشهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها وخلال الفترة (2000–2005) فقد حدث اهتمام متزايد بنمو الطلب على النفط الخام في آسيا خصوصا في الصين وظهور الاختناقات على كامل سلسلة الإمدادات النفطية والعقد القادم سيشهد حسب الدراسات وصول إنتاج النفط الخام من خارج أوبك إلى ذروته ووصول إنتاج أوبك إلى أعلى

([1]) سعدة العقيبي، مرجع سبق ذكره، ص32.

مستوياته[1]، وسيبقى النفط لفترة طويلة قادمة من المؤثرات الأساسية في الاقتصاد العالمي وذلك لمكانته الإستراتيجية في عديد من الصناعات القائمة وتتوقع بعض الدراسات المتعلقة بمستقبل العرض والطلب على النفط الخام حدوث نقص في المعروض النفطي تجاه الطلب العالمي المتزايد عليه ويعتمد حجم النقص على مساهمة أقطار أوبك في الإنتاج وعلى جهودها لزيادة احتياطيها وعلى الحوافز المتاحة لتشجيعها على تقديم هذه المساهمة وتعتمد زيادة الاحتياطي في أقطار أوبك على جهودها لتحسين نسب الاستخراج من حقول النفط المكتشفة واكتشاف حقول نفطية جديدة [2]، والطلب على النفط له علاقة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء بالتالي فإن احتمالات الركود والانتعاش الاقتصادي ستنعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب على النفط الخام ومن ثم على النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة له [3]، وهو طلب مشتق من الطلب على مشتقات النفط الخام ، ويتغير الطلب على النفط الخام وفقا للعوامل المؤثرة فيه وهي سعر النفط الخام وأسعار مصادر الطاقة البديلة وأسعار السلع والخدمات ومستوى الدخل السائد وحجم السكان والمناخ وأنماط استهلاك الطاقة والتوقعات حول مستقبل السوق وعوامل أخرى غير اقتصادية من أهمها العامل السياسي[4]، ومنذ اكتشاف النفط الخام والطلب عليه في تزايد مستمر حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد الكمية المطلوبة من النفط طيلة الفترات الماضية حيث زاد الطلب العالمي على النفط الخام من 39.1 مليون برميل يوميا عام 1970 إلى 52 مليون برميل عام 1979 وساعد على ذلك النمو المستمر في كثير من اقتصاديات العالم ثم تزايد إلى 85.9 مليون برميل يوميا عام

([1]) جيرمان فرانس، أسواق النفط وآلياتها، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد122، صيف2007، ص ص163–165.

([2]) نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص172 .

([3]) جميل طاهر، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية الفرص والتحديات، 1997، ص31.

([4]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

1985 حيث شهد الطلب في هذه الفترة انتعاشا بعد الركود الذي ساد خلال بداية فترة الثمانينيات واستمرت هذه الزيادة إلى أن وصلت إلى 64.8 مليون برميل يوميا عام 1990 على الرغم من بعض التراجعات الطفيفة في معدل الزيادة في الطلب على النفط الخام إثر أزمة الخليج الثانية و حدوث اختلال بين جانبي الطلب والعرض في الأسواق العالمية للنفط الخام بسبب توقف تصدير النفط الخام العراقي والكويتي مما أثر على كمية الإمدادات حيث تم اللجوء إلى السحب من المخزونات للحفاظ على الإمدادات النفطية [1]. واستمر الطلب على النفط في الارتفاع إلى أن وصل عام 1996 إلى 71.7 مليون برميل وأغلب الزيادة في هذا الطلب كانت نتيجة للنمو في المناطق الآسيوية بنحو 7.1 % والجدول التالي جدول (4-1) يبين حجم الطلب في مناطق الاستهلاك الرئيسية خلال الفترة من(1991-1998).

جدول رقم (4-1) حجم الطلب على النفط الخام الليبي في مناطق الاستهلاك الرئيسية خلال الفترة من (1991-1998) مليون ب/ي

الدول	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
أ. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38.2	38.8	39.1	39.9	40.3	41.4	46.7	46.6
أمريكا	18.6	18.9	19.2	19.7	19.9	20.3	22.7	22.9
أوروبا	13.4	13.6	13.6	13.7	13.9	14.3	15.0	15.3
دول المحيط الهادي	6.2	6.3	6.3	6.5	5.6	6.7	8.9	8.4
ب. دول خارج المنظمة	28.7	28.4	28.0	28.3	29.6	30.4	26.7	27.1
الاتحاد السوفييتي (سابقا)	8.3	6.9	5.6	4.8	4.7	4.3	4.3	4.3
أوروبا الشرقية	1.4	1.3	1.3	1.4	1.4	1.2	0.8	0.8
أمريكا اللاتينية	5.4	5.5	5.6	5.7	6.0	6.3	4.4	4.6
آسيا (بما فيها الصين)	8.4	9.1	9.8	10.4	11.3	12.1	10.9	11.0
الدول العربية	2.7	2.9	3.0	3.1	3.2	3.3	3.3	3.4
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	2.5	2.7	2.7	2.9	3.0	3.2	3.0	3.1
مجموع الطلب العالمي (أ+ب)	**66.9**	**67.1**	**67.1**	**68.2**	**69.9**	**71.7**	**73.4**	**73.7**

المصدر : سعدة العقيبي، الصناعة النفطية في ليبيا نشأتها وتطورها والسياسات المتبعة، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد ،جامعة قاريونس 2007، ص39.

---

(1) سعدة العقيبي، مرجع سبق ذكره، ص38.

حيث بين الجدول التزايد المستمر في الطلب على النفط الخام والسبب الرئيسي في هذه الزيادة يعود إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي وهذا يؤدي إلى استمرار زيادة استخدام الدول المختلفة للطاقة رغم ارتفاع الأسعار، وهذا ما ظهر واضحا خلال الأعوام اللاحقة حيث أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إلى حدوث ركود وكساد في الاقتصاد الأمريكي الذي يستهلك أكثر من 25% من الإنتاج النفطي العالمي، مما انعكس سلبا على مستوى الطلب العالمي حيث استقر عند 67.6 مليون برميل يوميا، أما عام 2002 فقد سجل انتعاشا في الاقتصاد الأمريكي أدى إلى زيادة الطلب على النفط الخام بمقدار 200 ألف برميل يوميا ليصبح مستوى الطلب العالمي عند 57.5 مليون برميل يوميا، واستمر الطلب العالمي على النفط الخام في التزايد حيث وصل عام 2003 إلى 77.7 مليون برميل يوميا، ثم إلى 82.2 مليون برميل يوميا عام 2004، ثم إلى 83.3 مليون برميل يوميا عام 2005، وفي عام 2006 وصل الطلب العالمي على النفط الخام إلى 84.3 مليون برميل يوميا، وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر مستهلكي العالم حيث ينمو مستوى الاستهلاك فيها بمعدل 4% سنويا وذلك يرجع لمستوى تقدمها الصناعي والاقتصادي بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية السابقة كثاني أكبر مستورد للنفط الخام، ثم اليابان والدول النامية غير المنتجة للنفط الخام، وكذلك دول غرب أوروبا. بالتالي فإن الطلب على النفط سيظل في تزايد مستمر رغم محاولات الدول الكبرى وضع سياسات لترشيد استهلاك النفط الخام وتقليل الاعتماد عليه كمصدر للطاقة إلا أنها لم تنجح في ذلك. لاشك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الطلب على النفط لفترة معينة خصوصا إذا كانت نسبة الارتفاع كبيرة، ولكن نسبة انكماش الطلب والفترة الزمنية التي يحدث خلالها الانكماش تعتمد على مرونة الطلب على هذه السلعة، والمرونة بدورها تعتمد على طبيعة السلعة من حيث ضرورتها ومدى توافر البدائل لها، وباعتبار النفط سلعة

ضرورية وحيوية للعالم كله ونظرا لأن البدائل غير متوفرة حاليا وذلك لأن التحول إليها يتطلب أموالا استثمارية طائلة أو أن تطويره تكتنفه مشاكل سياسية واجتماعية مثل عامل البيئة، لذلك فإن الطلب على النفط يعتبر غير مرن وكلما انخفض معامل المرونة كلما زاد السعر وزادت الإيرادات تبعا لذلك[1].

5.4 المضاربة:

1.5.4 الأسعار الفورية:

تعتبر الأسعار الفورية مؤشرا جيدا لأوضاع سوق النفط العالمي كما أنها تستخدم في الأوقات التي تشتد فيها حدة تجارة النفط الخام كمؤشر للأسعار الآجلة، ولهذا يمكن من خلالها التنبؤ بإيرادات النفط الخام كما يمكن استخدام الأسعار الفورية كمؤشر لتخطيط صناعة النفط وصناعة البتروكيماويات، حيث تستند قرارات وجدوى إنتاج المنتجات على تكاليف الإنتاج والأسعار الفورية وتستخدم الأسعار الفورية كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط الخام[2].

2.5.4 الأسعار الآجلة (المستقبلية):

حتى نهاية الستينيات كان تسعير النفط الخام مرتبط بالحركة الفعلية والملموسة للنفط الخام وكان يتم بيع النفط في الأسواق من خلال الأسعار التي تحددها للبرميل عند ميناء التصدير، وفي السبعينيات تركز نظام التسعير حول سياسات أوبك التسعيرية وكان نفط القياس هو الخام السعودي بدرجة 34، وعام 1981 زاد التفكير في تبني عقود تأخذ في اعتبارها السعر وإمكانية الربح بصورة أكبر ولهذا اتجهت سوق نيويورك لتبادل السلع إلى تطوير أسواق آجلة للتبادل التجاري للنفط الخام، وتتحرك الأسعار في الأسواق الآجلة في نفس اتجاه الأسواق الفورية ولكن

([1]) الطاهر الهادي الجهيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-287.

([2]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-287 .

بتقلبات أكثر حدة، وتتيح الأسواق الآجلة للمضاربين الفرصة لتحقيق الأرباح حيث يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر أما إذا ارتفعت الأسعار فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات أكبر، في الأسعار فبقدر ما يكون عدد المضاربين لصفقات الشراء كبيرا بقدر ما ترتفع أسعار العقود الآجلة، لكن ارتفاع الأسعار بدوره قد يحفز عملية تخزين كميات من النفط الخام لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم بزيادة إضافية في الأسعار وهذا ما جعل المضاربات عاملا أساسيا ليس فقط في وصول الأسعار إلى تلك المستويات القياسية بل إلى زيادة درجة تذبذبها [1]. فالعقود الآجلة هي أحد أكثر الأساليب التي يعمل وراءها المضاربون ومديرو صناديق الاستثمار وتتيح لهم التعامل مع أسعار النفط خاصة بشرائهم العقود الآجلة فيدفعون بالأسعار إلى مزيد من الارتفاعات التي تشجع بدورها مستهلكي النفط الخام على شرائه مما يعني المزيد من الزيادة حاليا [2]. فقد كانت المضاربة في السنوات القليلة الماضية السبب الرئيسي في التأثير على مستويات الأسعار حيث إن شراء كميات ضخمة من العقود الآجلة من قبل المضاربين تؤثر وتصنع طلبا إضافيا للنفط يدفع الأسعار المستقبلية إلى الارتفاع بنحو 21–25 دولارا للبرميل كقيمة مضافة لدور المضاربين على الأسعار عندما كانت الأسعار تتراوح بين 60–70 دولارا للبرميل خلال عام 2006 أي ما يعادل نسبة 40%، في حين أن القيمة الإضافية لدور المضاربين خلال عام 2008 كانت حوالي 60%، وهي نسبة عالية جدا على عكس ما يردده الكثيرون بأن دور المضاربة محدود في الأسعار، كذلك فإن لنظام الأدوات الاستثمارية المتوفرة للمتعاملين في سوق النفط التأثير في توجه السوق النفطية صعودا وهبوطا بصورة لا تعكس ولا تتناسب مع الواقع

([1]) منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوابك، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثون، 2004، ص6.

([2])www.alqubas.com

الحقيقي لعامل العرض والطلب من خلال استعمال السعر الفوري كوسيلة استثمارية بشراء كميات ضخمة من العقود الآجلة ثم التأثير على الأسعار الفورية بدفع ذلك المؤشر إلى أعلى لمنطقة تسمح بالتخلص من تلك العقود بأسعار عالية بالتالي تحقيق أرباحا ضخمة[1].

6.4 عامل التكلفة:

تحتل تكاليف صناعة النفط الخام أهمية كبيرة وخاصة في حسابات اقتصاديات الموارد فهي تختلف عن تكاليف أي صناعة أخرى إذ أن معرفة حجم العوائد النفطية الصافية يقتضي معرفة حجم التكاليف الحقيقة المنفقة، كذلك فهي ضرورية عندما يتعلق الأمر بأرباح الشركات لتحديد الضرائب المستحقة عليها أو لمعرفة حقوق الدولة المنتجة، لذلك فإن دراسة التكاليف النفطية تعد من أهم الجوانب التي ينبغي الاهتمام بها [2]. وتصنف التكاليف حسب مراحل إنتاج النفط الخام إلى ثلاثة مراحل أساسية[3]:

المرحلة الأولى: تكاليف الكشف أو التنقيب وتسمى نفقات إيجاد النفط الخام، ويقصد بها مقدار ما أنفق فعلا لاكتشاف كمية معينة من النفط الخام كنفقات الأعمال الجيولوجية والحفر وحقوق الامتياز.

المرحلة الثانية: تكاليف تجهيز إنتاج النفط الخام وتوسعة نطاقه لهذا تسمى هذه التكاليف بنفقات التنمية، وتشمل المعدات الخاصة بالآبار المنتجة مثل أنابيب ضخ النفط الخام و وسائل تخزينه وتحديد الحقل...الخ .

المرحلة الثالثة: تكاليف استخراج النفط الخام ورفعه من قاع البئر إلى السطح وهي ترتبط بحجم الإنتاج وتغيراته، وتشمل المصروفات الجارية لاستخراج النفط الخام بما في ذلك تكاليف

([1])www.alriyadh.com

([2]) عبدالسلام الرويني، مرجع سبق ذكره، ص68 .

([3]) فادي محمد نوري المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص ص65-66 .

الضخ أو الرفع أو التكاليف الخاصة بالحفاظ على استمرار إنتاج الحقل كتغيير الأنابيب والمضخات القائمة بخلاف التكاليف الرأسمالية المتعلقة بالمرحلة الثانية.

كما تصنف التكاليف من الناحية التحليلية الاقتصادية إلى:

1. **التكاليف الثابتة** : وهي جميع النفقات التي تنفق قبل أن يتدفق البترول من الحقل أهمها نفقات البحث والتنمية والاستثمارات أو المعدات الرأسمالية التي تلزم إقامتها لرفع النفط من باطن الأرض ومعالجته بفصل الشوائب عنه وتخزينه، وتمثل هذه التكاليف الجانب الأكبر من الإنفاق وهي متناقصة مع زيادة الإنتاج وتشمل كل من المرحلة الأولى والثانية من مراحل الإنتاج.
2. **التكاليف المتغيرة:** وهي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات التي تبدأ برفع النفط من الحقل وتنتهي بشحنه والتي يدخل فيها بالطبع استهلاك المعدات لأنها تعتبر نفقة ثابتة، وفي المراحل الأولى للإنتاج النفطي عندما يكون التدفق تلقائيا للنفط تكون هذه النفقة ثابتة ولكن مع انخفاض الضغط في داخل الحقل النفطي تأخذ هذه التكاليف شكلا متغيرا مع تغير الإنتاج حيث ترتفع نتيجة لاستعمال آلات الرفع .
3. **تكلفة الفاقد:** إن الاستغلال الرشيد لأي حقل نفطي يقتضي ألا يزيد معدل الإنتاج فيه للوحدة الزمنية عن قدر معين وإلا تأثر معدل الاستخلاص النهائي بالانخفاض وضاع في باطن الأرض جزء من الاحتياطي القابل للاستخلاص ويتوقف حجمه على مدى سوء الاستغلال ومدى تجاوز الحد الأنسب، كما أن هذا النوع من التكاليف مع التكاليف المتغيرة يمثل المرحلة الثالثة من مراحل الإنتاج.

تعتبر تكاليف الإنتاج في صناعة النفط الخام عاملا هاما في تحديد السياسة النفطية والقدرة التفاوضية والقدرة على الاستمرار في الإنتاج عند انخفاض الأسعار والاحتياطيات

بالإضافة إلى تحديد الكميات المعروضة، ويلاحظ تميز نفط الشرق الأوسط بانخفاض التكاليف بالرغم من أن الإنفاق الاستثماري في مرحلتي البحث والتنقيب يعتبر مرتفعا نتيجة الطبيعة الجغرافية للمنطقة وضرورة استخدام الخبرات الفنية والآلات من الخارج وضآلة أو انعدام هياكل البنية السفلية والعلوية مثل الطرق ووسائل الاتصالات والمدارس والمستشفيات والمساكن في مناطق استخراج النفط الخام [1]. إلا أن ضخامة الكميات المنتجة والاحتياطيات تؤدي إلى انخفاض متوسط التكاليف الثابتة، بالإضافة إلى أن معظم الاستثمارات الثابتة قد اكتملت منذ سنوات طويلة نتيجة لضخامة حجم النفقات الثابتة في الصناعة النفطية. بشكل عام فإن منتجي النفط يستطيعون وضع سياسات تسعيرية لمنع دخول منتجين جدد للصناعة النفطية وبالتالي الحفاظ على طلب نفطهم وتحقيق قدر كاف من الأرباح وتسعير النفط بطريقة تمنع دخول المنتجين الجدد (سواء منتجي النفط أو بدائل النفط)، أي تحديد السعر عند مستويات تقل عن الأسعار التي تحقق أقصى قدر من الأرباح في الأجل القصير، ولكن إتباع السياسات التسعيرية لمنع الدخول تتباين بين الدول المنتجة وفقا لتباين حجم الاحتياطيات، فكلما كبر حجم الاحتياطيات كان الحافز أقوى لمنع دخول منتجين جدد حتى تتمكن الدول صاحبة الاحتياطيات الكبيرة من تحقيق أرباح لفترة أطول. ورغم أنه لسنوات عديدة مضت سادت فكرة أن تكلفة إنتاج النفط خارج دول أوبك مرتفعة إلا أن الفرق بين تكلفة الإنتاج داخل أوبك وخارجها أصبح ضئيلا. فقد أدت زيادة تكلفة التشغيل الناتجة عن زيادة الأجور وتطبيق الإجراءات البيئية في دول أوبك من جهة، وخفض التكاليف الناتجة عن استخدام التقنيات الحديثة واستراتيجيات الاستكشاف والتطوير خارج أوبك من جهة أخرى أدت إلى تساوي التكلفة تقريبا بين الجهتين فإن لم يكن ذلك

([1]) سيد فتحي أحمد الخولي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-178.

تحقق حتى الآن فإنه في طريقه إلى ذلك [1]. ولكن يجب عند وضع السياسة التسعيرية لهذا المورد مراعاة أنه مورد ناضب ومحدود وأنه (حتى الآن) ليس هناك بديل متوفر له وبالتالي يجب الحفاظ عليه واستغلاله استغلالا أمثلا من أجل حفظ حق الدول المنتجة في ثروتها وكذلك الأجيال القادمة من جهة، واستمرار تواجد هذا المورد للاستهلاك العالمي من أخرى.

7.4 منظمة أوبك وآلية تسعير النفط الخام:

إن وجود منظمة أوبك على الساحة العالمية كان له دور بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي فهي تختص بدراسة خصوصيات الوضع العالمي والإمكانيات المتوافرة لدى أعضائها ولدى دول العالم الأخرى لمواجهة الاحتكارات الغربية النفط وبذلك يمكنها المحافظة على العلاقة بين أسعار النفط ومستوى أسعار السلع المصنعة كما أنها تعمل على استخدام الموارد المالية المتاحة لدول الأوبك في بناء اقتصاديات وطنية متكاملة من خلال الاختيار الرشيد والصحيح لإستراتيجية التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء ومواجهة الصعوبات المختلفة مثل تخلف البنية التحتية ومشكلة ضيق السوق وانخفاض الإنتاجية وغيرها[2]، وانطلاقا من حقيقة أن منظمة أوبك وأعضائها الإثنى عشر مسؤولة عن توفير نحو 42% من الإنتاج العالمي، وأن ثلثي هذا الإنتاج تقدمه الدول العربية السبعة (السعودية، الإمارات، العراق، ليبيا، الكويت، قطر، الجزائر) فإن أي مواقف تتخذها هذه الدول سواء في تحديد حجم الإنتاج أو مستوى الأسعار ستمثل الاتجاه الذي تتحرك في إطاره كثير من الدول الأخرى المنتجة ومن ثم السوق النفطية العالمية، ولكن هذه الحقيقة لا تعكس حرية مطلقة لهذه الدول العربية في التأثير على السوق النفطية بقدر ما تعبر عن تأثير عكسي لأوضاع السوق والعلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية في اتجاهات

([1]) جان فرانسو جياسيني، خفض التكاليف في نشاطات الاستكشاف والإنتاج، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 24، العدد87، 1998، ص ص 9-10.

([2]) منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ،w w w.Google com 2010، ص1.

وقرارات دول المنظمة[1].

وقد قامت منظمة أوبك بمحاولات عديدة لاستطلاع إمكانيات السيطرة على الإنتاج والأسعار وإعطاء القيمة الحقيقية للنفط الخام المنتج من قبل الدول الأعضاء إلا أن محاولاتها لم تفلح في وضع سياسة فعالة للسيطرة على الإنتاج ولم تفلح في إعطاء القيمة الحقيقية للنفط المباع عالميا كما أنها لم تستطع ضمان عدم تآكل قيمة العوائد النفطية الناجم عن التضخم العالمي وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، والسبب في ذلك هو عدم أخذ كمية الإنتاج في الاعتبار لتعيين سعر النفط الخام بالتالي تحديد قيمته الحقيقية على ضوء المتغيرات التي تحدث في العملة المستلمة مقابل هذا النفط وهذا إذ أن قابلية التحكم في الكمية المنتجة تتضمن قابلية احتكارية لهذا النفط وهذا هو الواقع بالنسبة لمجموعة من الدول تنتج النسبة الكبرى من مجموع الطلب العالمي كما هو الحال بالنسبة لدول أوبك بصورة عامة وأوابك بصورة خاصة، بالتالي فإن هذه القابلية الاحتكارية تمكن المنتج من فرض أسعاره وفرض نوعية العملة التي يبيع بها نفطه، فعدم السيطرة على الإنتاج تعني تبذيرا للثروة النفطية وعدو الاحتفاظ باحتياطي ملائم للفترة الزمنية المطلوبة لسد متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان حقوق الأجيال القادمة من هذه الثروة[2].

استطاعت أوبك المحافظة على مستويات الأسعار خلال فترة الستينيات وحققت نجاحات نسبية خلال فترة السبعينيات لكن الضغوطات التي تعرضت لها المنظمة والمحاولات التي تبنتها وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى أدت إلى حدوث حالات من الارتباك

([1]) عبدالخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج،مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، القاهرة، 2002، ص52.

([2]) حميد القيسي، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1، السنة 7، 1989 ص13.

والفوضى في السوق النفطية، وباستمرار هذه الحالة واستمرار امتناع كثير من المستوردين عن استلام إمداداتهم النفطية المتفق عليها من موانئ الدول المنتجة انهارت الأسعار بشكل سريع خلال النصف الثاني من الثمانينيات وهذا ساعد على تفاقم حالات عدم التنسيق والتعاون بين الدول المنتجة للنفط واستمرار عدم الالتزام بمستوى الإنتاج الذي حددته الأوبك وبالحصص الإنتاجية لكل دولة، ونتيجة لذلك تدهورت مستويات أسعار النفط الخام. ولكي تثبت أوبك للعالم بأنها ما تزال قوة لا يستهان بها في السوق العالمية للنفط قامت بفرض سقف إنتاجي محدد نهاية عام 1986 تضمن حصصا إنتاجية فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء، فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987، وعندما بدأت دول الأوبك تتجاوز الحصص المقررة لها انهارت الأسعار مرة أخرى عام 1988، ثم عادت وارتفعت عام 1989[1]. وهكذا استمرت الأسعار في التذبذب بين التحسن تارة والاستقرار تارة والتدهور الشديد خلال التسعينيات تارة أخرى، وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية التي حدثت خلال تلك الفترات ودفعت منظمة الأوبك إلى بذل الجهود والمحاولات للحفاظ على استقرار السوق النفطية العالمية ومن ثم استقرار عوائدها وذلك من خلال خفض أو زيادة الإنتاج، وكانت هذه هي سياسة أوبك المتبعة خلال مختلف الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العالم وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السوق النفطية، حيث توالت الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عصفت باقتصاديات العالم والدول النفطية بشكل خاص من عام 1998 وحتى (2007–2008) وهي فترة الأزمة المالية العالمية والتي لا تزال آثارها السلبية على العالم مستمرة حتى يومنا هذا، لذلك عقدت منظمة أوبك خلال عام 2008 ست اجتماعات، منها خمس اجتماعات غير عادية وكانت هذه الاجتماعات في النمسا قامت المنظمة فيها

([1]) نورالدين هرمز، وآخرون، تغيرات أسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد29 ، العدد1 ، 2007، ص1–2.

وتحديدا في الاجتماع الثالث في فينا في سبتمبر بتخفيض الإنتاج بنحو 250 ألف برميل يوميا، ومع استمرار التدهور في الأسعار خفضت الإنتاج بنحو 1.5 مليون برميل يوميا في أكتوبر بالنمسا، كما عقدت اجتماعا تشاوريا في القاهرة في نهاية أكتوبر لم تتخذ فيه أي قرارات، وجاء الاجتماع الأخير في وهران في ديسمبر بتخفيض الإنتاج بنحو 2.2 مليون برميل يوميا [1]. ونتيجة لهذه الإجراءات التي اتبعتها المنظمة بدأت الأسعار في الانتعاش خلال النصف الأول من عام 2009 .

وليبيا كدولة نفطية وعضو فاعل في المنظمة كانت ولا تزال سياساتها الإنتاجية والتسعيرية للنفط منسجمة مع توجهات وقرارات وسياسات المنظمة، حيث أن أي قرارات نتيجة لأي تغيرات في السوق النفطية الدولية سوف تتأثر بها ليبيا كغيرها من الدول النفطية سلبا أو إيجابا، ومن جانب ليبيا فإن أي قرارات منفردة سوف تؤثر على بقية الأعضاء في أوبك وكذلك خارجها، لذلك فإنه يجب أن يكون هناك انسجام وتكامل وتنسيق مستمر بين أعضاء المنظمة (أوبك) داخليا وبين المنظمة والدول الأخرى خارجها (أوابك) لكي يتم الحفاظ على استقرار السوق العالمية النفطية لضمان المحافظة على المورد الناضب وضمان استدامته أطول فترة زمنية ممكنة من أجل النهوض باقتصاديات الدول العربية النامية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، بالتالي فإنه على أوبك والدول العربية خاصة وضع إستراتيجية نفطية واضحة المعالم تبنى على أسس علمية واقعية هي أن تتحقق لأوبك نسبة أكثر عدلا في سوق النفط العالمية حيث تمتلك الدول العربية 63% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط بينما لا تنتج سوى 38.2% من الإنتاج العالمي منه، كما يجب تبني الاقتراح القائل بأن تتحول أوبك من منظمة الدول المصدرة للنفط إلى منظمة الدول المنتجة للنفط، لتوسيع قاعدة عضويتها ودعم فاعليتها في الاقتصاد العالمي،

([1]) مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد461 ، السنة40 ، فبراير 2009، ص10 .

كذلك ينبغي انضمام كافة الدول العربية المنتجة للنفط إلى المنظمة العربية للبترول (أوابك) والتي يجب أن يكون لها دور سياسي ودور اقتصادي وتمويلي في زيادة احتياطيات النفط وزيادة طاقات تكرير النفط العربية التي لم تتجاوز 605 ألف ب|ي عام 1995 وتطوير صناعة البتروكيماويات في الدول العربية كما يجب الربط بين ديناميكية الاحتياطيات البترولية العربية ومعدلات إنتاج النفط.

جدول رقم (4–2)

تواريخ بدء الإنتاج النفطي للدول العربية السبعة الأعضاء في أوبك للفترة المحصورة بين (1928–1962) مليون برميل.

الأقطار / السنة	العراق	السعودية	الكويت	قطر	الجزائر	ليبيا	الإمارات	المجموع
1928 (1)	2.7	–	–	–	–	–	–	2.7
1938 (2)	91.5	1.4	–	–	–	–	–	92.9
1946 (3)	101.8	164.2	16.2	–	–	–	–	282.2
1949 (4)	90.6	476.4	246.5	2.0	–	–	–	815.8
1950	139.7	546.7	344.4	33.6	–	–	–	1064.4
1951	180.8	761.5	559.9	49.3	–	–	–	1551.5
1952	389.0	824.8	749.1	69.2	–	–	–	2032.1
1953	581.4	844.6	861.9	85.0	–	–	–	2372.9
1954	636.2	961.8	959.7	99.9	–	–	–	2657.6
1955	697.0	976.6	1103.6	115.0	–	–	–	2892.2
1956	641.0	1002.7	1108.5	124.2	–	–	–	2876.4
1957	449.5	1030.8	1171.6	138.5	–	–	–	2790.4
1958 (5)	731.3	1058.5	1435.8	175.1	8.8	–	–	3409.5
1959	856.9	1152.7	1441.1	170.4	25.6	–	–	3646.7
1960	972.2	1313.5	1691.8	174.6	181.1	–	–	4333.2
1961 (6)	1007.1	1480.1	1735.0	177.2	330.9	18.2	–	4748.5
1962 (7)	1009.2	1642.9	1957.8	176.2	436.9	182.3	14.2	5429.5

المصدر : نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،2000 ، ص 303.

الملاحظات:

(1) بدء الإنتاج النفطي في العراق.
(2) بدء الإنتاج النفطي في السعودية.
(3) بدء الإنتاج النفطي في الكويت.
(4) بدء الإنتاج النفطي في قطر.
(5) بدء الإنتاج النفطي في الجزائر.
(6) بدء الإنتاج النفطي في ليبيا.
(7) بدء الإنتاج النفطي في الإمارات.

8.4 عوامل أخرى:

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المؤثرة في تسعير النفط الخام فإن هناك عوامل أخرى ثانوية وغير اقتصادية قد تؤثر في تسعير النفط الخام إلا أن تأثيرها أقل حدة من العوامل الأساسية المذكورة سابقا ومن هذه العوامل:

1.8.4 العلاقات الدولية:

فنتيجة لتداخل العلاقات الدولية وتعارضها في كثير من الأحيان فإن سعر النفط الخام لابد أن يراعي مصالح الدول المنتجة والمستهلكة والشركات النفطية الدولية، فسعر النفط الخام يرتبط بسياسات الدول المختلفة والمتعلقة بالسلع والموارد الأخرى، والسياسات المالية والنقدية، وحجم التبادل التجاري ومدى العجز أو الفائض في موازين التجارة، ومعدلات التضخم، وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وسياسات الطاقة وتطوير بدائل مختلفة لها[1].

2.8.4 المناخ:

حيث هو أحد العوامل غير الأساسية في تأثيره على سعر النفط الخام ويتحدد تأثيره بتغير درجات الحرارة فانخفاض درجات الحرارة وخاصة البرودة في فصل الشتاء وفي مختلف مناطق العالم تؤدي إلى ازدياد الطلب على النفط الخام وبالتالي يزداد سعره[2].

([1]) سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 306.

([2]) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 475-477.

3.8.4 تلوث البيئة وقوانين المحافظة عليها:

اعتبرت السلعة النفطية إحدى ألعناصر الملوثة للبيئة، لذلك اتخذت إجراءات صارمة للحد من التلوث البيئي تجسدت في قوانين وتعليمات تنظم كيفية المحافظة على البيئة من التلوث والتي تسببها أنواع من الغازات السامة التي تسبب الاحتباس الحراري حسب اتفاقية (كيوتو 1997)، وهي غازات أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين، وجميع تلك الغازات ناجمة عن النفط الخام. كما فرضت ضرائب وغرامات ورسوم للحد من الاستهلاك غير العقلاني للمصادر الملوثة للبيئة منها ضريبة الكربون على استهلاك المنتجات النفطية، وهذه الضريبة تؤثر على استهلاك هذه المنتجات النفطية وهذا يؤثر على خفض الطلب على الخام وخفض أسعاره في السوق العالمية.

4.8.4 التطور والتقدم التكنلوجي:

هذا العامل قد يكون تأثيره إيجابيا مساعدا على رفع السعر النفطي أو سلبيا يؤدي إلى تدني وتخفيض السعر النفطي، فالحالة الإيجابية وهي الغالبة في أثر التطور والتقدم التكنلوجي على تعزيز القوة التنافسية للنفط الخام إزاء المصادر البديلة عنه، أي باستمرار اتجاه تزايد وارتفاع النفط الخام مقارنة مع أسعار مصادر الطاقة البديلة عنه وذلك لكون التطوير والتحسين التكنلوجي لأدوات ومعدات وأساليب استغلال النفط الخام إنتاجا وعرضا وطلبا بزيادة ارتفاع كفاءة استغلاله بصورة أكبر مما تتم عليه للمصادر المنافسة.

5.8.4 التضخم العالمي وأزمة الدولار:

إن استقرار القوة الشرائية لأسعار النفط الخام له أهمية كبيرة وذلك بهدف وضع سياسة إنتاجية من أجل بقاء السعر عند المستوى المطلوب، فطالما أن السعر يقاس بوحدة نقدية معينة لذا فإنه من الضروري أن يحتفظ السعر بقيمته الحقيقية أي يكون مقدرا بالسلع الصناعية المختلفة

التي تستوردها الدول النفطية، وهذه المسألة تعتبر هامة جدا بالنسبة للدول المنتجة للنفط الخام حيث إن القوة الشرائية لعوائدها النفطية تنخفض باستمرار إما بسبب التضخم الذي تزداد حدته في الدول الصناعية أو بسبب المشاكل التي تواجهها الوحدة النقدية للتسعير وهي الدولار مقابل العملات النقدية الأخرى، لذلك لابد من وضع حد للتضخم وإيجاد حلول لمواجهة انخفاض الدولار الذي يستخدم كعملة وحيد لتحديد سعر النفط الخام[1].

([1]) إبراهيم صالح الرفادي، مرجع سبق ذكره، ص ص12-13.

الفصل الخامس

سياسة ليبيا السعرية ووضع

إستراتيجية نفطية لاستدامة النفط

الفصل الخامس
سياسة ليبيا السعرية ووضع
إستراتيجية نفطية لاستدامة النفط

1.5 المقدمة:

يمثل النفط الثروة الأساسية والمصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية للدول المنتجة، وعليه فإن أي إستراتيجية للسياسة النفطية يجب أن تنطلق من جملة التناقضات الدولية ومتغيرات البيئة المحيطة التي تؤثر في السياسة النفطية وتتأثر بها على المستويين المحلي والدولي، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستفادة من عامل الوقت على أساس أن النفط ثروة ناضبة.

سيتم في هذا الفصل دراسة السياسة السعرية النفطية القائمة ومحاولة إيجاد سعر أمثل لبرميل النفط الخام، وذلك من خلال عرض مختصر لنظرية هارولد هوتلنك للموارد الناضبة، ثم سيتم عرض تطور تسعير النفط الخام الليبي، كذلك سيتم عرض مفهوم الاستدامة وعلاقته بالنفط الخام ، ثم سيتم اقتراح لبعض الأسس الهامة التي يجب مراعاتها عند تسعير النفط الخام، ثم نختتم هذا الفصل برؤية استشرافية لأهم عناصر الإستراتيجية النفطية بهدف استدامة هذا المورد الناضب.

2.5 نظرية هارولد هوتلنك

لان النفط الخام والغاز الطبيعي من الموارد الناضبة غير المتجددة والتي تستهلك مرة واحدة وبالتالي لا يمكن تعويضها ، لذا ظهرت النظريات الاقتصادية لتؤكد على ضرورة الاستخدام الأمثل لهذه الموارد كونها تمثل ثروة ليست فقط للجيل الحالي بل إنها للأجيال القادمة،ومن ابرز تلك النظريات نظرية هارولد هوتلنك والتي نشرها عام 1931 ، وخلاصة تلك

النظرية (إن سعر المورد الناضب يجب أن ينمو بمعدل مساوي لمعدل سعر الفائدة إلي جانب كل من نمط استخراج كفؤ، وعند توازن صناعة المورد التنافسية ، إما في ظل سوق الاحتكار فإن إيراد الحدي هو الذي يجب أن ينمو بمعدل سعر الفائدة وليس سعر المورد ، وهو يقصد السعر الصافي (net price) الذي هو الريع (rent) بالنسبة للمنتج بعد طرح تكاليف الاستخراج والإيراد الحدي بالنسبة للمحتكر هو الذي يجب أن ينمو بمعدل نمو بسعر الفائدة الحقيقي في السوق) ، وقد اعتبرت هذه النظرية شرطا كافيا لتحقيق الاستخراج الأمثل للموارد الناضبة ومنها النفط الخام على ضوء النظرية الاقتصادية[1]

3.5 تطور تسعير النفط الخام الليبي:

منذ أن اكتشف النفط الخام الليبي كان لابد من سعر لهذا النفط تتحدد على أساسه أمور كثيرة أهمها الإتاوة ، وبالنسبة إلى ليبيا فقد كانت الفترة من (1961–1965) هي بداية تحقيق إيراد لم يسبق له مثيل، فمع الوصول إلى مرحلة التصدير تحقق الدخل وهو في الواقع يعتمد على الإنتاج والتسعير، ولجعل ليبيا في وضع مماثل للوضع السائد في دول الشرق الوسط الأخرى حدث تعديل في قانون النفط الليبي إلا أن إصرار الشركات جعل من التعديل غير ذي معنى خصوصا بعد صدور اللائحة رقم (6)، فالقانون المعدل نص في مادته الثالثة عشر نهاية الفقرة (5) على أن تحسب قيمة النفط الخام لفرض الإتاوة على أساس السعر المعلن والذي يسميه القانون السعر السائد، وذلك كما ورد تعريفه في الفقرة (5) من المادة الرابعة عشر من القانون، ونصت هذه الفقرة على أن المقصود بالأسعار المعلنة هو (الأسعار للبترول الخام الليبي من الصنف والثقل النوعي المختصين على ظهر السفينة في نقطة انتهاء بحرية يتوصل إليها بالرجوع إلى أسعار السوق الحرة للمبيعات التجارية الفردية بشحنات كاملة وبالكيفية التي يتفق

([1]) عبدالستار عبد الجبار موسى، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد2010/85 ، ص296 و 297 .

عليها بين اللجنة وصاحب عقد الامتياز، وفي حالة عدم الاتفاق فبالتحكيم على أن تؤخذ في الاعتبار أسعار البترول الخام من صنف وثقل نوعي مماثلين في أسواق حرة أخرى مع إجراء التعديلات اللازمة في أجور الشحن والتأمين)[1].

إلا أن الظروف الاحتكارية لصناعة النفط أدت إلى عدم وجود سوق حرة للنفط الخام تتحدد فيها أسعاره وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب، فمن المعروف أن عددا قليلا من الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى كانت تسيطر على الجزء الأكبر من هذه الصناعة في مختلف مراحلها لفترة طويلة إلى أن ظهرت منظمة أوبك (1960) وأصبحت تلعب دورا هاما في الإنتاج والتسعير[2].

في البداية كان قانون النفط الليبي رقم (**25**) لعام (1955) قد عين السعر المتحقق لا السعر المعلن، وجعله أساسا لحساب المدفوعات المستحقة للحكومة على النفط إذا تم إنتاجه وقد وصفت هذا السعر (بأنه متوسط السعر التنافسي الحر) وكانت الأسعار المتحققة في أوائل عام 1961 منخفضة بالقياس إلى الأسعار المعلنة، وقد حمل هذا الحكومة إلى تغيير رأيها في الأساس المتخذ لحساب الضرائب، فصدر مرسوم ملكي في يوليه 1961 أصبح بموجبه السعر المعلن هو الأساس لتقدير الدخل الخاضع للضريبة وتقدير الإتاوة.

كانت شركة إسو قد أعلنت سعرا للنفط الخام الليبي 2.21 دولارا للبرميل الذي له كثافة 39 درجة وذلك بموجب معهد البترول الأمريكي للنفط الخام API ، مع تخفيض قدره 2 سنتا للبرميل عن كل درجة كثافة أقل من 39، وقد جعلت سقفا يبلغ 2.23 دولارا للنفط الخام ذي كثافة 40 درجة بموجب معهد البترول الأمريكي أو الذي كان أعلى درجة، وقد توصلت شركة إسو إلى هذا

([1]) شكري غانم، مرجع سبق ذكره، ص 203.

([2]) مختار أبو زيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 226–227 .

الرقم الذي اشتمل على 40 سنتا للبرميل [1]. وهي تمثل علاوة عن أجور الشحن للنفط الخام الليبي وذلك بأخذ المتوسط للأسعار المعلنة للنفط الخام لثلاثة بلدان في الشرق الأوسط هي السعودية وإيران والعراق[2]. كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول رقم (5-1)

طريقة شركة إسو في الوصول إلي السعر المعلن للنفط الخام الليبي

بالدولار

السعر المعلن	السعودية		إيران	العراق
	رأس تنورة	صيدا	جزيرة الخرج	بانياس
في ميناء الشحن	1.80	2.17	1.73	2.21
أجرة النقل إلى روتردام	0.58	0.26	0.69	0.26
السعر واصلا روتردام – تكاليف	2.38	2.43	2.42	2.47
النقل من مرسى البريقة إلى روتردام	0.22	0.22	0.22	0.22
السعر الموازي في مرسى البريقة	2.16	2.21	2.20	2.25
متوسط السعر في مرسى البريقة =	$\frac{2.25+2.20+2.21+2.16}{4}$ = 2.205			

المصدر:.Shukri . m.Ghanem.The PRICING OF LIB YAN CRUDE OIL .1975 Page 68

احتجت الحكومة بشدة على ما أعلنته شركة أسو واعتبرته سعرا منخفضا جدا بما يعادل 30-40 سنتا على أقل تقدير، وبينت بأن السعر لم يأخذ في الحسبان خفة الخامات الليبية التي تدر لهذا السبب من البنزين والكيروسين أكثر مما تدره الخامات الأثقل منها، كذلك أن المحتوى المنخفض من الكبريت في النفط الليبي قد تم تجاهله. وردت إسو بأن قيمة الانخفاض في محتوى الكبريت ليست كبيرة وأن هذه الميزة لهذا النوع من النفط الخام الليبي في حقولها النفطية كان يقابل بمحتواه العالي من الشمع. وأخيرا أكدت الحكومة أن إسو لم تستخدم التعديل الصحيح

(1) Frank.C.Waddams, The Libyan Oil Industry, Croom Helm London ,1980 p119

(2) جوديت غورني، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط،،ترجمة فتحي بو سدرة ومحمد عزيز،منشورات جامعة قاريونس ،بنغازي ،2003، ص ص 189-190 .

لمسألة تكاليف الشحن في حساباتها لأنها بنت تلك الحسابات على تكاليف السوق الفورية لرحلات بحرية منفردة وليس على أساس تقديرات متوسط معدل أجور الشحن الذي تعينه هيئة مستقلة.

اتبعت الشركات الأخرى إعلان إسو لسعر الخام الليبي ما عدا شركة ماراثون التي أعلنت سعرا قدره 2.15 دولارا للبرميل في ميناء السدرة للنفط ذي كثافة API 36، وظلت الشركات الأخرى تتبع إسو في احتساب الإتاوة حتى عام 1965 وتأخذ في الحسبان نفقات التسويق والحسومات التي يسمح بها وفقا للائحة رقم (6) حيث حددت نفقات التسويق (بأنها مجموع الخصوم من السعر السائد يمنحها صاحب عقد الامتياز لغرض مواجهة المنافسة بقصد بيع الخام الليبي إلى العملاء المرتبطين به أو غير المرتبطين ويجوز مطالبة صاحب عقد الامتياز من وقت لآخر أن يثبت للجنة بأن هذه الخصوم عادلة)، وقد تضمنت هذه اللائحة العديد من جوانب تطبيق القانون وخصوصا فيما يخص الحسابات المالية أهمها الضرائب المباشرة والأسعار المعلنة ونفقات التسويق[1].

وخلال هذه الفترة بتنسيق سياساتها وفقا لسياسات أوبك والتي انضمت إليها عام 1962 حيث استطاعت ليبيا عام 1965، وبمساندة من المنظمة ، إجبار الشركات النفطية العاملة لديها القبول بمبدأ تنفيق الإتاوة وتحديد نفقات التسويق بمقدار (0.5) سنتا، وبذلك بدأ تطبيق مبدأ الأسعار المعلنة في ليبيا حيث كانت عند مستوى 2.23 دولارا للبرميل ذي كثافة AP 40 مع تعديل لسعر النفط الذي تزداد أو تقل كثافته عن 40 درجة وذلك بزيادة أو تخفيض بمقدار

([1]) سعدة العقيبي، الصناعة النفطية في ليبيا ،نشأتها تطورها والسياسات المتبعة، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد ،جامعة قارص 77.

2 سنتا من سعر البرميل لكل درجة كاملة، وبعد هذا التعديل لم يحدث أي تطور في الأسعار حتى عام 1970 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5-2)

الأسعار المعلنة للنفط الخام الليبي(1955-1971)

السنة	العربي الخفيف دولار/برميل	تعيين إسو للخام الليبي دولار/برميل
1955	1.93	
1956	1.93	
1957	2.08	
1958	2.08	
1959	1.90	
1960	1.76	
1961	1.80	2.21 (API39)
1962	1.80	2.21
1963	1.80	2.21
1964	1.80	2.21
1965	1.80	2.21
1966	1.80	2.21
1967	1.80	2.21
1968	1.80	2.23 (API 40)
1969	1.80	2.23
1970	1.80	2.23
1971	2.29	2.23

المصدر: جوديت، غورني، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط ،ترجمة فتحي بوسدرة ومحمد عزيز،منشورات جامعة قاريونس ،بنغازي 2003 ، ص192.

وفي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وتحديدا عام 1968 أنشئت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا ، وتم الاتفاق مع الشركات العاملة على تعجيل دفع المستحقات الحكومية من الإتاوة وضرائب الدخل، وصدرت اللائحة الخاصة باحتياطيات الأمان والمحافظة على الثروة النفطية والتي عرفت باللائحة رقم (8)، بالإضافة إلى تبني عقود المشاركة كنمط من أنماط العلاقة التعاقدية بين الدول والشركات العاملة عام 1968، وبما أن الدخل يتحدد على أساس

الأسعار المعلنة فإن ليبيا أبدت اهتماما أكبر بقضية تعديل أو تصحيح الأسعار المعلنة [1].

وتمت عدة مفاوضات انتهت بإبرام اتفاقية سبتمبر عام 1970، وتلخصت الاتفاقية فيما يلي:

- تصحيح السعر المعلن بحيث أصبح سعر برميل النفط ذي كثافة 40 درجة 2.53 دولارا للبرميل بدلا من 2.23 دولارا اعتبارا من أول سبتمبر 1970.
- زيادة 2 سنتا لكل درجة كثافة فوق 40 درجة مع تخفيض بواقع 1.5 سنتا بدلا من 2 سنت لكل درج كثافة أقل .
- العمل بالسعر الجديد ابتداءً من عام 1965 على أن يسدد الفارق على شكل زيادة في نسبة ضرائب الدولة.

وقد نجم عن زيادة الأسعار الليبية ردود فعل متعددة لدى الدول المنتجة ، ورغبة في تنسيق المواقف عقدت منظمة أوبك عدة اتفاقيات مالية هي اتفاقيات طهران وطرابلس وجنيف الأولى والثانية [2]. والتي تضمنت بعض الأسس المتعلقة بعلاوة الكبريت وعلاوة الشحن وعلاوة التضخم وعلاوة قناة السويس، وبموجب اتفاقية طرابلس أصبحت الأسعار المعلنة الليبية كما يلي:

([1]) سعدة العقيبي، مرجع سبق ذكره، ص 79

([2]) عبدالرازق المرتضى ، مرجع سبق ذكره، ص463.

جدول رقم (5-3)

سعر النفط الخام الليبي 40 API أبريل 1971

دولار/ برميل

السعر المعلن قبل اتفاقية طرابلس	2.550
زيادة اتفاقية طهران	2.350
علاوة انخفاض المحتوى الكبريتي	0.100
أجور الشحن الإضافية	0.70 0.50 الأجور الثابتة +0.20 زيادة 1971/4/20
السعر المعلن الأساسي	3.070
علاوة التضخم	0.127
السعر المعلن +علاوة التضخم	3.197
علاوة قناة السويس	0.120
علاوة الشحن	0.130
السعر المعلن في 1971/3/20.	3.447

المصدر : سعدة العقيبي، الصناعة النفطية في ليبيا نشأتها تطورها والسياسات المتبعة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس،2007، ص80 .

وفي اتفاقية جنيف الأولى رفع السعر المعلن الليبي بنسبة (8.49%) بحيث تحسب الزيادة على السعر الأساسي وعلاوة قناة السويس وعلاوة الشحن كلا على حدة وسميت بعلاوة التضخم والتي تخضع للتعديل كل ثلاثة أشهر حسب المتغيرات الحاصلة في أسعار صرف الدولار مقارنة بسلة العملات، ونتيجة لهذه التغيرات عقدت اتفاقية جنيف الثانية التي تم فيها رفع السعر المعلن الليبي ذي كثافة 40 درجة إلى (4.043) دولارات تغير عدة مرات ما بين الزيادة والنقصان، ونظرا لاستمرار الارتفاع في معدلات التضخم في الدول الصناعية دعيت الشركات للتفاوض مع المنظمة لغرض تعديل الأسعار، ولكن المفاوضات باءت بالفشل الأمر الذي دفع دول الخليج الأعضاء في المنظمة إلى اتخاذ قرار رفع الأسعار بمعزل عن الشركات.

وعلى المستوى المحلي قامت ليبيا برفع أسعارها المعلنة للخام ذي كثافة (40 API) إلى 11.65 دولارا للبرميل، بمقدار 4.11 دولارات، تضمنت علاوة النقل والمزايا النوعية الأخرى بما فيها انخفاض المحتوى الكبريتي وذلك في مطلع عام 1974، حيث وصل سعر النفط الخام إلى 16.20 دولار للبرميل.

كان سعر النفط الخام الليبي مرتفعا جدا من بداية عام 1974 وأصرت الحكومة الليبية على استمرار الحظر الذي فرضته مع دول عربية أخرى خلال حرب أكتوبر عام 1973 على صادرات النفط الخام العربي للولايات المتحدة الأمريكية. لقد تجاهلت الحكومة أهمية النفط الليبي ذو النسبة المنخفضة من المحتوى الكبريتي للسوق الأمريكي وأن أعضاء آخرين يستفيدون من الحظر الذي رفعوه مبكرا في ذلك العام، كما تجاهلت الحكومة الليبية الانهيار في معدلات النقل الفورية والطاقة الزائدة من معامل إزالة الكبريت كذلك التراخي في القوانين واللوائح المنظمة لنسبة الكبريت في عدة دول، ونتيجة لذلك انخفض نصيب ليبيا في السوق [1] ضمن الدول غير الشيوعية المنتجة للنفط من 4.7% بداية 1973 إلى 2.8% نهاية عام 1974. ولم تستطع ليبيا بيع خاماتها بالأسعار التي حددتها فانخفض بذلك إنتاجها كما هو واضح في الجدول التالي:

([1]) جوديت، غورني، مرجع سبق ذكره، ص ص 219–221.

جدول رقم(5-4)

إنتاج وأسعار النفط الخام الليبي(1974-1976)

السنة	الربع	الإنتاج بآلاف البراميل /اليوم	سعر البيع الرسمي لنفط السدرة بالدولار
1974	الربع الأول	1879	16.00
1974	الربع الثاني	1761	14.60
1974	الربع الثالث	1374	13.20
1974	الربع الرابع	1032	12.50
1975	الربع الأول	960	11.86 -11.70
1975	الربع الثاني	1277	11.40
1975	الربع الثالث	1996	11.10
1975	الربع الرابع	1793	12.21
1976	الربع الأول	1793	12.21
1976	الربع الثاني	1931	12.21
1976	الربع الثالث	1954	12.40

المصدر: جوديت غورني، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط، ترجمة فتحي بو سدرة و محمد عزيز ،منشورات جامعة قاريونس،بنغازي،2003 ،ص 220

ثم بدأت الحكومة بعد ذلك في تعديل أسعارها مع مدى تدهور الإنتاج حيث أجرت عدة تخفيضات ورغم ذلك استمر الإنتاج في الانخفاض ولم توجد مبيعات بسبب عدم كفاية التخفيضات التي أجريت لاستعادة الفروقات السعرية حيث انخفض الإنتاج الليبي إلى النصف بداية عام 1975 رفعت ليبيا الحظر على المبيعات للولايات المتحدة وخفضت الأسعار من جديد وتغيرت الأحوال لصالحها في منتصف عام 1975 .

خلال النصف الثاني من السبعينيات بدأت الأسعار في الارتفاع في ظل بيئة تسمح بذلك فقد ارتفعت الأسعار المعلنة للنفط الخام الليبي ذي كثافة 40 درجة بفعل التفاعلات الدولية من 16.06 إلى 16.35 دولار للبرميل اعتبارا من النصف الثاني من عام 1976، أما فيما يخص السعر المحقق للنفط الخام الليبي بكثافة 40 درجة فقد ارتفعت بمقدار 30 سنتا للبرميل خلال

عام 1976 حيث بلغ 12.26 دولارا للبرميل، كما سجل خام السدرة ارتفاعا إلى 15.26 دولارا للبرميل وبلغ عام 1979 مستوى 20.98 دولارا للبرميل، واستمر السعر في الارتفاع خلال بداية عقد الثمانينيات حتى وصل خام السدرة إلى أعلى مستوى له عام 1981 محققا ارتفاعا قدره 40.78 دولارا للبرميل وكذلك الحال لباقي الخامات[1].

ونتيجة لجملة من الظروف أهمها حرب الخليج الأولى وما أدت إليه من نقص شديد في المعروض النفطي (العراقي والإيراني) أدى إلى ارتفاع الأسعار في مطلع هذا العقد وزيادة العائدات، إلا أن عام 1983 كان بداية تحول الأسعار بالتراجع نتيجة لعدة عوامل منها سياسات الدول الصناعية في ترشيد استهلاك الطاقة حيث استطاعت هذه الدول تخفيض استهلاكها من النفط في أقل من ثلاث سنوات، بالإضافة إلى بناء مخزونها الاستراتيجي بكميات كبيرة والعمل على تطوير بدائل الطاقة مع التوسع في عمليات البحث والتنقيب عن النفط في مناطق خارج أوبك، وكذلك أسباب تتعلق بالمنظمة ذاتها كالخلافات السياسية والأيدلوجية، أدى كل ذلك إلى انخفاض الطلب على نفط الأوبك حيث استمرت الأسعار في الانخفاض حتى وصلت عام 1986 إلى 10 دولارات للبرميل وبالتالي انخفضت العائدات النفطية مما أدى إلى مشاكل اقتصادية لعديد من الدول الأعضاء في أوبك، وهذه الأحداث تزامنت على المستوى المحلي مع خروج الشركات النفطية الأمريكية من ليبيا بداية عام 1986، فانخفضت أسعار الخامات الليبية حيث لم تتخطى حاجز 18 دولارا للبرميل عام 1987.

وللحفاظ على استقرار السوق وعن طريق الإجراءات المنسقة والموحدة من منظمة الأوبك ومحاولتها الموازنة بين العرض والطلب استطاعت المنظمة أن تحد من مشكلة تدهور الأسعار حيث حددت مستوى 18 دولارا للبرميل من خام القياس بأنه السعر الأمثل للنفط مع مراعاة

([1]) سعدة العقيبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص82-83.

الفروقات بين الخامات باعتباره يمثل متوسط أسعار سبعة أنواع من النفط الخام، وهي ما عرفت فيما بعد بسلة أوبك، وقد تمثلت في الخامات التالية:

(فاتح دبي ، بوني زيت خفيف نيجيريا، الزيت الخفيف السعودية، ميناس أندونيسيا، بتاجوانا لايت فنزويلا، مزيج شهران الجزائر، و أسمس المكسيك الذي لا يتبع أوبك) ومع الحفاظ على هذا المستوى من الأسعار وتحديد الإنتاج عند مستوى 17.5 مليون برميل يوميا استطاعت أوبك أن تحافظ على استقرار السعر إلى أن تحسن عام 1990 فوصل سعر الخام العربي الخفيف إلى 20 دولارا للبرميل مع تحسن نصيب المنظمة في السوق العالمية إلى 42.8 % بمستوى إنتاج قدره 22.8 في نفس العام

وخلال عقد التسعينيات وتحديدا عام 1991 أدت حرب الخليج الثانية مرة أخرى إلى انقطاع إمدادات النفط (العراقي والكويتي) ونقص العرض وبالتالي ارتفعت الأسعار فوصل متوسط أسعار سلة أوبك إلى 32.68 دولارا للبرميل، كما انخفض المعروض النفطي خارج أوبك مما دفع ذلك بالمنظمة إلى زيادة الإنتاج وتعليق الحصص المعمول بها خلال نفس العام، وقامت الولايات المتحدة بطرح 5 ملايين برميل من مخزونها الاستراتيجي مما أدي إلى انخفاض الأسعار إلى 18 دولار، وبذلك استأنفت المنظمة نظام الحصص من جديد عام 1992.

تأثر النفط الليبي بما جرى على المستوى الدولي فوصلت الأسعار إلى مستويات متدنية حيث بلغت حدود (13–14) دولارا للبرميل عام 1991، وتمشيا مع الأوضاع العالمية للسوق النفطية تحسنت الأسعار في العام التالي نتيجة لسياسات المنظمة لكونها عنصرا مؤثرا في السوق الدولية، وبالتالي خضعت سياسات ليبيا في الإنتاج والأسعار لسياسات المنظمة على اعتبارها عضوا فيها وهكذا تذبذبت الأسعار محليا ودوليا بين ارتفاع وانخفاض، والجدول التالي يبين متوسط أسعار النفط الخام الليبي خلال الفترة (1994–1998).

جدول رقم (5-5)

متوسط أسعار النفط الخام الليبي للفترة (1994-1998)

دولار/برميل

نوع الخام	1994	1995	1996	1997	1998	مقدار التغير 1998-1997	معدل التغير % 1998-1997
البريقة	15.33	17.23	21.05	19.43	12.92	6.51-	33.5-
الزويتينة	15.76	17.23	21.05	19.35	12.67	6.68-	34.5-
سيرتكا	15.29	17.05	20.76	19.09	12.56	6.53-	34.2-
السدرة	15.4	17.05	20.72	18.97	12.51	6.46-	34.1-
أبو الطفل	15.47	16.57	20.27	18.81	12.47	6.34-	33.7-
السرير	14.89	16.48	20.18	18.54	12.05	6.49-	35.0-
آمنة	14.70	16.43	20.13	18.50	12.15	6.35-	34.3-
البوري	-	15.71	18.93	16.99	10.61	6.38-	37.6-

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الأربعون، 1996، ص 49 .
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، 1998، ص 41 .

أظهرت أسعار النفط الخام الليبي خلال عام 1999 تحسنا ملموسا، حيث بلغ متوسط أسعار الخام نحو 17.52 دولار للبرميل، ويعود ذلك إلى الجهود التي بذلتها الدول المنتجة التابعة لأوبك وبعض الدول النفطية الأخرى للوصول إلى اتفاق يخفض الإنتاج بما يزيد عن مليوني برميل يوميا اعتبارا من أول أبريل عام 1999، وكذلك بسبب انتعاش الطلب العالمي على النفط خاصة في دول شرق آسيا وانخفاض مستوى المخزون العالمي [1].

وخلال عام 2001 ارتفعت أسعار النفط الخام الليبي إلى 23.75 دولارا للبرميل وواصلت ارتفاعها حيث بلغت 24.21 دولارا عام 2002، ووصلت إلى مستوى 28.16 دولارا عام 2003، أما عام 2004 فقد وصلت الأسعار إلى 37.3 دولار، وإلى 52.7 دولار للبرميل عام 2005،

(1) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والأربعون، 1999، ص50 .

والجدول التالي يبين متوسط أسعار الخام الليبي خلال الفترة (2001–2009) حيث يوضح التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الليبي التي تأثرت بالأحداث الدولية السياسية والاقتصادية والتي من أهمها أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وحرب العراق عام 2003، بالإضافة إلى أزمة الرهن العقاري عام 2008–2009 والتي امتدت من الولايات المتحدة لتؤثر على الاقتصاد العالمي بإحداث خسائر مالية جسيمة.

جدول رقم (5–6)

متوسط أسعار النفط الخام الليبي خلال الفترة (2001–2009)

دولار /برميل

نوع الخام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البريقة	24.69	24.63	28.53	39.13	54.15	65.02	72.89	97.74	60.57	79.13
الزويتينة	24.34	24.59	28.69	33.48	53.35	64.32	72.32	97.02	61.57	79.62
سيرتكا	24.20	25.13	28.40	37.93	52.68	64.07	71.72	96.47	54.56	79.37
السدرة	23.92	24.00	28.21	37.03	52.17	63.72	71.83	96.27	60.13	78.28
أبو الطفل	23.97	24.22	28.33	38.53	53.40	64.74	73.18	97.87	60.88	79.97
السرير	23.37	24.21	28.08	37.23	52.12	63.03	70.22	94.59	60.03	78.60
آمنة	23.56	23.77	28.26	38.03	52.80	63.71	71.41	95.94	60.44	79.34
البوري	21.99	23.16	25.85	35.17	49.29	–	–	–	–	–

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي،التقرير السنوي السابع والأربعون، 2003، ص56.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التاسع والأربعون، 2005، ص55 .
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد48، الربع الرابع 2008.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد49، الربع الثالث 2009.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع 2010، جدول رقم (41).

مما سبق نستنتج أنه ليست هناك سياسة ثابتة لتسعير النفط الخام ، وذلك لأنه ليس سلعة عادية وإنما هو سلعة اقتصادية استراتيجية تتأثر بعدة عوامل أهمها العامل السياسي ، الذي كان له دور رئيسي في عدم استقرار أسعار النفط الخام خلال فترة الدراسة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى سبق ذكرها (الفصل الرابع)،وبالنسبة لليبيا فقد كان لها دور

واضح في تحديد الأسعار ومحاولة الحفاظ على استقرارها عند مستويات مقبولة بالنسبة لمزايا النفط الخام الليبي، (في ظل منظمة الأوبك)،وكان ذلك واضحا خلل فترة السبعينيات إلا أن سيطرة الدول المتقدمة على مختلف مراحل الصناعة النفطية حالت دون ذلك ، ولكن يجب على ليبيا بالتنسيق مع أوبك أن تحافظ على ثروتها النفطية أطول فترة زمنية ممكنة عن طريق التحكم في كمية الإنتاج بترشيد الاستهلاك والحفاظ على الاحتياطي حفظا لحقوق الأجيال القادمة من خلال تطبيق معايير الاستدامة على هذا المورد الناضب.

4.5 الاستدامة و علاقتها بالنفط الخام:

يصعب بشكل عام إيجاد نص محدد لتعريف الاستدامة، فهو يختلف تبعا لما يراد من هذا التعريف ، و لكن بناءا على هذه الدراسة و التي تهتم بالعلاقة بين التنمية الاقتصادية المستدامة و الحفاظ على موارد البيئة و خاصة الناضبة منها .

عليه بدأت فكرة التنمية المستدامة بالانتشار منذ تقرير (Brundtland) عام 1987 ، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون أن تساوم على قدرة الأجيال القادمة أو تزاحمها على تلبية احتياجاتها الخاصة ، ويشير هذر التعريف إلى ثلاث نقاط رئيسة و هي (التنمية –الاحتياجات –الأجيال القادمة)وهي مرتبطة بالنمو من بعد فيزيائي وكمي، إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،أما بالنسبة للاحتياجات التي ذكرها التقرير فهي ذات جانب أخلاقي يتعلق بإعادة توزيع المصادر والذي يأخذ عدة أشكال تتضمن الموارد المالية والتقنية والحفاظ على البيئة وعلى أهم الموارد (الأرض) بما فيها من مصادر غير متجددة وغابات ومزروعات بحيث يتم المحافظة عليها وعدم استنفاذها للأجيال الحالية

والمستقبلية ، كما أنه على الأجيال الحالية ألا تعقد ديونا وتحملها للأجيال القادمة فالأرض والموارد يجب أن إلى كل جيل لوحده بعيدا عن الأعباء والديون والآثار المتراكمة[1].

وتعد مفاهيم ومعايير الاستدامة من أكثر القضايا تداولا على كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في الوقت الراهن ويختص قطاع الطاقة بالجزء الأكثر أهمية على مستوى تحديد أولويات الاستدامة وتحقيق النتائج المرجوة ، والملاحظ أن الحاجة إلى تطبيق معايير الاستدامة تزداد كلما شهدت قطاعات الطاقة ارتفاعات على مستوى نشاطات الإنتاج والاستهلاك ومسار الأسعار السائد في السوق العالمية ، وكلما حدث انحراف يضر بالبيئة والإنسان وجودة المخرجات[2]، وهنا يجب تطبيق معايير الاستدامة للحفاظ على النفط الخام كمورد غر متجدد لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال تحديد كمية الإنتاج ورفع الأسعار مع انتهاج الدولة سياسة لترشيد استهلاك الطاقة لحفظ حقوق الأجيال القادمة.

5.5 تحديد السعر الأمثل لبرميل النفط الخام:

خضعت أسعار النفط الخام إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشافه وحتى يومنا هذا نتيجة لعدة عوامل متداخلة (سبق ذكرها) وهذا يؤثر بشكل خاص ومباشر على اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد أساسا على النفط كمصدر وحيد للدخل والتي من بينها ليبيا وغالبية الدول النفطية الأخرى، حيث يشكل النفط لهذه البلدان المصدر الوحيد لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه البلدان وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه وإدخال التقنيات والتكنولوجيا الحديثة له بهدف توسيع طاقاته الإنتاجية لتواكب متطلبات التنمية

([1]) محمد عمر حافظ ادريخ،استراتيجيات و سياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدامات الاراضي و المواصلات في مدينة نابلس ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نابلس ، فلسطين 2005 ،ص21 .

([2]) بيان صحفي ، تقرير نفط الهلال 30.11.2013 www.google.com.

فضلا عن توفير التمويل اللازم للاستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج النفطي كالتكرير والنقل والتوزيع[1].

بالتالي فلا بد من العمل على تحقيق استقرار أسعار النفط الخام لضمان استقرار عوائد هذه الدول واستقرار السوق النفطية ومحاولة إيجاد سعر أمثل لبرميل النفط الخام وهو السعر الذي يوازن بين احتياجات المنتجين والمستهلكين على كل من المدى القصير والطويل والذي يحافظ على استدامة النفط الخام أطول فترة زمنية ممكنة، وعليه فإن هناك كمية وسعرا للنفط الخام تعتبر وسطى أي مثلى من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية ومورد النفط الخام ذاته على اعتبار أنه مورد ناضب، وبناءا على ذلك فإن وضع إستراتيجية نفطية متكاملة يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية، حيث يستخدم النفط الخام كوسيلة لإحداث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي تسمح بنمو الاقتصاد بوتائر ثابتة وعالية لتنمية قطاعات أخرى تعوض عن مورد النفط وتضمن استمرار عملية التنمية دون الاعتماد على النفط الخام ، وبذلك يكون النفط الخام وسيلة لمعالجة الاختناقات وعدم التوازن في شتى قطاعات الاقتصاد المحلي.

ومن خلال ارتباط هذه السلعة بالاقتصاد الدولي فإن أي إستراتيجية نفطية يجب أن تنطلق من جملة الظروف والتناقضات الدولية وتأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من عامل الوقت في التعامل مع هذا المورد الناضب، ومن خلال منظمة أوبك حاولت الدول المنتجة تنسيق سياساتها الإنتاجية من خلال برمجة الإنتاج باعتباره وسيلة للحفاظ على مستوى الأسعار والحد من سياسات الاستنزاف التي كانت تنتهجها الشركات الأجنبية في سبيل تحقيق أكبر قدر من

([1]) نور الدين هرمز، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 1.

الأرباح، كما استهدفت المنظمة ضبط عوائد التنمية الاقتصادية للدول المنتجة ضمن متطلبات التنمية لكل منها[1]:

1.5.5 سياسة الإنتاج المثلى للنفط الخام:

إن سياسة الإنتاج المثلى للنفط الخام ترتبط بعدة عوامل منها معدل الاستنزاف، والاحتياجات المحلية لكل دولة، والاحتياطيات النفطية لها، وحجم صادراتها[2].

- إن التفاعل بين السعر والتنمية والاستنزاف (أي مستوى الإنتاج) هو المحور الحقيقي لسياسات الدول المنتجة.
- إن الأسعار المنخفضة للمنتجات النفطية تؤدي إلى النمو السريع للاستهلاك محليا وبهذا النمو في المدى المتوسط والبعيد فإن الطلب المحلي على النفط سيبدأ بالتنافس مع الصادرات على الإنتاج الكلي، لذلك يجب أن ينظر إلى هذه المشكلة عند انتهاج السياسات المحلية للإنتاج، وأن ترتبط عملية تسعير المنتجات محليا مع أسعار المنتجات المثيلة عند التصدير.

حيث إن هدف المنتج النفطي هو استخراج النفط بأكبر كميات ممكنة من باطن الأرض، إلا أن تحقيق هذا الهدف يرتبط بعدة عوامل تحول دون ذلك، فهناك معدلات إنتاجية متعددة في أنواعها ومختلفة فيما بينها وبشكل خاص مرتبط بالعامل المحدد أو المؤثر عليها لذلك نجد معدل الإنتاج النفطي المرتبط بالعامل الطبيعي والذي يسمى بمعدل الإنتاج الرشيد أو الكفء أو الأقصى أو المعدل الإنتاج المرتبط بالعامل الاقتصادي وهو معدل السماح الإنتاجي الأعلى أو المعدل المرتبط بالعامل السياسي مثل معدل الإنتاج المقنن.

([1]) سعدة العقيبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص87-89.

([2]) عدنان الجنابي، فاضل الجلبي، سياسات الإنتاج والتسعير المثلى للنفط ، مجلة المستقبل العربي ،تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ،السنة الثانية ،العدد العاشر، نوفمبر، 1979، ص 39-41.

فمعدل الإنتاج الرشيد يعني استخراج أعلى معدل يومي ممكن لحقل نفطي ما والاستمرار في إنتاجه لمدة ستة أشهر دون الإضرار على المستوى الأعلى النهائي لمعامل الاستخلاص من ذلك الحقل النفطي، ومعامل الاستخلاص يقصد به مؤشر معياري أو قياسي للنسب المئوية الممكن استخراجها من مجموع النفط الخام المستخرج من مجموع النفط الخام المكتشف والمحدد في منطقة أو حقل معين، وهذا يعني أن معدل الإنتاج الرشيد يعتمد على هذا المعامل هل هو مرتفع أو منخفض، ولا يمكن تجاوز ذلك المستوى لأن له آثار سلبية على كفاءة الاستخراج النفطي لكامل الثروة النفطية المكتشف في حقل ما، كما أن معمل الاستخلاص بدوره يتأثر بعوامل أخرى طبيعية وجيولوجية وفنية وكذلك سياسية وهذا التأثير قد يكون إيجابيا برفع مستوى معامل الاستخلاص أو سلبيا بأن يؤدي إلى الهدر والتبديد النفطي وتعذر استخراج الكميات النفطية المكتشفة بصورة اقتصادية في المدى المتوسط والطويل .

في حين أن معدل السماح الأعلى الإنتاجي يعني متوسط أكبر كميات مستخرجة من النفط الخام يوميا وبصورة مستمرة لمدة ستة أشهر وبالتناسب مع معامل الاستخراج.

أما معدل الإنتاج المقنن أو المشترك فيقصد به متوسط الكميات النفطية المنتجة وفقا لما يتفق عليه بين الأطراف المعنية بالإنتاج وخلال زمن محدد قد يكون لفترة زمنية قصيرة أو متوسطة (الإنتاج المقنن) أو يكون لفترة زمنية طويلة (معدل الإنتاج المشترك) للمناطق الحدودية النفطية بين الأطراف المعنية بذلك الاستغلال دون التأثير على مستوى كفاءة الاستغلال الاقتصادي لتلك الحقول.

إن كميات ونسب النفط الخام المستخرج وفق معدلات الإنتاج المختلفة في مجموعها تشكل نسبة معينة من الاحتياطي النفطي الثابت أو المؤكد وقد تكون تلك النسب لمعدلات الإنتاج متفاوتة إلا أنها على أي حال لا يجب أن تتجاوز حدوداً معينة كأن تكون متراوحة بين

3-5-8% من كمية الاحتياطي الثابت لأن رفع معدلات الإنتاج عن الحدود المقررة يؤدي إلى آثار اقتصادية وفنية سلبية عديدة منها:

1. عدم الرشد في استخراج النفط الخام.
2. إبقاء كميات نفطية كبيرة يتعذر استخراجها بوسائل وفنيات الإنتاج السائدة في عمليات الاستخراج.
3. التبديد والإهدار للثروة النفطية المكتشفة الكامنة في باطن الأرض.
4. زيادة ورفع للإنفاق الاستثماري اللازم لاستغلال النفط الخام في تلك الحقول والمناطق المعلومة بالتالي زيادة تكلفة استخراج الوحدة النفطية.
5. تقصير العمر الزمني لاستغلال النفط الخام في الحقل النفطي.

كما يجب الإشارة إلى أن العمر الزمني للنفط الخام يعتمد على عدة عوامل أهمها مقدار الاحتياطي النفطي صغيرة أو متوسطة أو كبيرة أو ثابتة أو متزايدة أو متناقصة، كذلك معدلات الإنتاج، ومستوى أو معامل الاستخلاص مرتفع أو منخفض، ومدى المراعاة والالتزام في السياسة الإنتاجية الاستخراجية بمعامل الاستخلاص النفطي في الحقل النفطي أي مستوى الكفاءة الاستخراجية للنفط الخام هل هي رشيدة أم غير رشيدة[1].

عليه فقد سعى صناع السياسة إلى برمجة وتخطيط الإنتاج النفطي بما يوفر المعين اللازم لبرامج التنمية ووفقا لمعدلات الإنتاج الفنية وزيادة الأسعار بما يتناسب مع الميزات النسبية للنفط الخام الليبي وتكثيف نشاطات الاستكشاف والتنقيب عن النفط الخام لزيادة كميات الاحتياطي بما يكفل الاستفادة من الثروة النفطية لأطول فترة ممكنة كذلك وفي ظل أوضاع السوق النفطية الدولية باعتبارها المتحكم الرئيسي في كميات الإنتاج ومستوى الأسعار. هذا الارتباط مع تطورات

([1]) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-94.

السوق وضمن هذه الأسس يساعد ليبيا وبقية الدول المنتجة على الحصول على القيمة الحقيقية للنفط الخام، ومنها يمكن القول أن رسم إستراتيجية نفطية متكاملة يكون فيها النفط الخام وسيلة لأحداث تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الليبي يجب أن يأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات منها ما قد يكون عائقا يضع قيودا على تطبيق السياسة النفطية فيما يخص الاقتصاد الليبي منها ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي مع تزايد الإنفاق على الميزانية التسييرية وصغر حجم الاستهلاك المحلي الذي لم يرتفع إلا في السنوات الأولى من الألفية الثانية، بالإضافة إلى تقادم عمر بعض الآبار وبلوغها مرحلة منتصف العمر وخاصة في ظل صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة، كل ذلك يحتم على واضع السياسة النفطية العمل على تطوير الصناعات اللاحقة للصناعة النفطية (تكرير وبتروكيماويات) بشكل يضمن إقامة صناعة مخططة متناسقة ومتكاملة ومرتبطة بالأساس مع حاجات تطور الاقتصاد الليبي مع التركيز على دمج الصناعة النفطية الليبية بباقي الصناعات الأخرى، وإعطاء أهمية نسبية للقطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة، فمستوى الإنتاج يجب أن يكون مقبولا اقتصاديا حسب متطلبات التنمية، ومقبولا فنيا حسب إمكانات الحقول النفطية ووفقا للمعايير والأسس التي تقتضيها سلوكيات المكامن النفطية، وبمستوى أسعار يكفل ارتفاع عوائد الدولة النفطية، هذا بالإضافة إلى ضرورة دراسة التوجه الاستثماري الخارجي والداخلي واستخدام العوائد النفطية لتمويل الخطط التنموية بعد أن كانت تعتمد على التمويل الخارجي ومع بداية سبعينيات القرن العشرين اتجهت ليبيا إلى إنشاء الصناعات اللاحقة وذلك بإنشاء مصافي تكرير لتأمين احتياجات السوق وضمان استمرارية تلك الإمدادات في مختلف الظروف.

2.5.5 العناصر المكونة للسعر العادل لبرميل النفط الخام:

يمكن إجمال أهم العناصر المكونة للسعر العادل لبرميل النفط الخام في النقاط التالية:

- يجب أن يشتمل السعر العادل لبرميل النفط الخام على عنصر التكلفة حيث إن متوسط التكلفة للبرميل يشتمل على حصة كل برميل من التكاليف الثابتة الناجمة عن اكتشاف وتطوير حقول النفط الخام إلى حين بدء تدفقه إضافة إلى تكلفة الإنتاج الحالية وتكون التكلفة الحدية مضللة إذا أخذناها هي وليس متوسط التكلفة إذ أنها تغطي فقط كلفة البرميل الحدية.
- أن الصفات المتفوقة للنفط الخام والمدى الواسع لاستخداماته يبرر كذلك إدخال عنصر إضافي لقاء هذه الصفات إذا ما قورن النفط بمصادر الطاقة البديلة حتى لو كانت الأسس الأخرى للمقارنة متساوية نوعا ما، حيث لا يمكن تسعير وحدة نفط الخام لتساوي ما يعادل وحدة فقط من مصدر آخر للطاقة أو ما يسمى (وحدة نفط مكافئ) مع تجاهل تعدد استخدامات النفط الخام كوقود أو كمدخل ولقيم صناعيين ومن شأن تضمين السعر عنصرا إضافيا لهذا لقاء تفوق النفط الخام التقني وسهولة استعماله واتساع مداها وعدم إمكانية استخدام مصادر الطاقة الأخرى في هذه الاستخدامات بشكل متساو.
- يشكل التعويض عن التضخم وتقلبات العملة اعتباراً آخر لتكوين السعر العادل لبرميل النفط الخام، ويرى المحللون الاقتصاديون أن الزيادات في أسعار النفط الخام هدفت جزئيا إلى تعويض المنتجين عن التضخم المستورد من البلدان الصناعية المستوردة وأنهم لم يكونوا سببا رئيسيا لذلك التضخم حيث تهتم الدول المنتجة للنفط الخام بأن تحافظ على عائداتها النفطية الدولار على قوتها الشرائية على الأقل، أي تظل شروط التجارة بين وحدة واحدة من صادراتها وارداتها متساوية.
- يتطلب التسعير العادل أن يؤمن سعر النفط الخام العائدات التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية وأن يوضع هدف لتحقيق التنمية ضمن أفق زمني معقول خلال مدى حياة

الموارد النفطية، ويعني ذلك أن تكون الأسعار بما فيه الكفاية ضمن حدود أو سقف أسعار مصادر الطاقة البديلة للنفط الخام ذات الاحتمال الفعلي للسماح بتراكم حجم العائدات المطلوب وذلك نظرا لطول الفترة الزمنية للعملية التنموية ومحدودية عمر الموارد النفطية.

- يجب الأخذ في الاعتبار أن النفط الخام مادة غير متجددة، فالنفط له قيمة ذاتية متأتية من كونه مادة ناضبة (غير متجددة) وبالتالي يتوجب دفع تعويض لقاء استنزاف هذا المورد وهي ما تسمى بكلفة الاستنزاف والتي يمكن احتسابها من خلال أخذ الفرق بين سعر النفط وبين سعر توفر بديل عنه[1].
- من الأسس الهامة لتحديد السعر العادل لبرميل النفط الخام في المدى الطويل عوامل متعلقة بالتأثير على الطلب العالمي لنفط الخام منظمة أوبك حيث أنه تبين أن لا علاقة مباشرة بين سعر النفط الخام والطلب عليه وإنما يتأثر الطلب على النفط الخام بأسعار المنتجات في أسواق الدول المستهلكة، فلا يعتقد أنه توجد آثار سلبية على الطلب لارتفاع أسعار النفط الخام وذلك للأسباب التالية:

1. إن الطلب على النفط الخام وحتى توفر بديل عنه غير مرن لأن الزيادات الفجائية والحادة في أسعار النفط الخام قد أزالت الاستهلاك التبذيري للنفط الخام ولو بشكل محدود.
2. عدم توقع أي تغيرات فجائية في العادات الاستهلاكية التقليدية للدول المستهلكة لأن هذه التغيرات في العادات وفي أنماط الاستهلاك تتطلب أجيالا لتحقيقها، لذا فإن أي زيادة في السعر لن يكون لها أي تأثير سلبي من هذه الناحية خاصة وأن الدول

([1]) محمد نصير، دراسات مختارة في الصناعة النفطية، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 1979، ص ص336-339.

المستهلكة بإمكانها أن تنجح في محاولاتها أو سياساتها المتعلقة بتخفيض الطلب.

3. إن أي أسلوب لتسعير النفط الخام يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة استبدال الدولار الأمريكي بوحدة أخرى (وحدة حقوق السحب الخاصة) تتمتع باستقرار نسبي في قيمتها مقابل العملات الأخرى ويتأتى ذلك عن طريق ربط أسعار النفط الخام بأسعار السلع المصنعة ووضع حد للتضخم العالمي وهذا شرط هام من شروط التبادل المتكافئ بين العالم المتقدم والبلدان النامية ومنها البلدان المصدرة للنفط الخام كما لابد من إيجاد الحلول لمواجهة انخفاض الدولار الذي يستخدم كعملة وحيدة لتحديد سعر النفط الخام[1].

3.5.5 مرونة الطلب على النفط الخام:

من المؤكد أنه مهما اختلفت الاتجاهات السياسية للبلدان المنتجة للنفط الخام إلا أن هناك اتفاق عام على ضرورة برمجة إنتاج هذا المورد الطبيعي وذلك حفاظا على المصلحة المشتركة لهذه البلدان من أجل تحقيق إيرادات نفطية مستقرة يمكن الاعتماد عليها عند وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية ومن خلال معرفة وتحديد مرونة الطلب على النفط الخام يمكننا ولو بصورة تقريبية تحديد حجم الطلب المتوقع عليه.

وعندما تذكر مرونة الطلب وبصورة عامة وكما تحددها النظرية الاقتصادية فإنه يقصد بها إحدى المرونات التالية:

1.3.5.5 المرونة السعرية للطلب على النفط الخام :

التغير النسبي في الطلب العالمي على النفط الخام نسبة إلى التغير النسبي في سعره أي مدى تغير الكمية المطلوبة منه نتيجة للتغيرات في سعره.

([1]) إبراهيم صالح الرفادي، مرجع سبق ذكره، ص13.

2.3.5.5 المرونة الدخلية للطلب على النفط الخام:

التغير النسبي في الطلب العالمي على النفط الخام نسبة إلى التغير في الدخل أي مدى تغير الكمية المطلوبة من النفط الخام نتيجة للتغير في الدخل.

3.3.5.5 المرونة التبادلية للطلب على النفط الخام :

وهي تمثل العلاقة النسبية بين نسبة التغير في الطلب على النفط الخام ونسبة التغير في تكلفة الحصول على الطاقة من المصادر الأخرى البديلة للطاقة[1].

4.3.5.5 الآثار المترتبة على انخفاض مرونة الطلب على السلعة النفطية:

إن مرونة طلب السلعة النفطية على تعدد أنواعها تعد منخفضة جدا في المدى القصير سواءً منها السعرية أو الدخلية أو التبادلية، أما في المدى المتوسط عامة والبعيد بشكل خاص تعد مرنة أو عالية في درجاتها باستثناء المرونة الداخلية والتي تكون عكس ذلك حيث تأخذ بالانخفاض التدريجي في المدى البعيد، وهناك آثار مترتبة على قلة أو انخفاض مرونة الطلب النفطية وهي في مجملها اقتصادية، ومن أبرزها:

- إمكانية كبيرة لحصول تغيرات حادة في سعر السلعة النفطية سواءً أكان في الارتفاع أو الانخفاض بسبب انخفاض مرونة الطلب من ناحية ومرونة العرض من ناحية أخرى كما حصل في فترات زمنية مختلفة مثل الانخفاض السعري الحاد في أعوام (1958–1959) لأسعار النفط العراقي أو خلال الفترة (1985–1986 للسعر العالمي للنفط أو فترة (1987–1988) أو فترة (1997–1998) أو خلال فترة الأزمة المالية العالمية في 2008، أما في حالة التزايد السعري الحاد خلال الفترة 1972–1973

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 17–18.

أو فترة 1979–1980 أو فترة 1980–1982 أو فترة 1989–1990 أو فترة 1995–1996 كما تم توضيحها في الفصل الثالث.

- تساعد وتدعم اتجاهات السيطرة الاحتكارية على مجمل النشاط الاقتصادي النفطي وسوقه النفطية لأن دعم السيطرة الاحتكارية في حالة انخفاض الأسعار يقلل من الخسائر والأضرار التي يتعرض لها منتجوا النفط الخام سواءً بتوزيعها على الأطراف العارضة أو بتوزيعها على المراحل الصناعية النفطية أو بتوزيعها جغرافيا بين المناطق النفطية أما في حالة زيادة الأسعار فإن ذلك يؤدي إلى تعظيم الأرباح المراد الحصول عليها.
- غطاء لفرض الضرائب والرسوم حيث إن انخفاض مرونة الطلب النفطي تساعد وتسهل فرض ضرائب ورسوم على السلعة النفطية بصورتها الخام أو كمنتجات نفطية فعلى سبيل المثال تقدر نسبة ما يفرض من ضرائب ورسوم على السلعة النفطية في غالبية البلدان في العالم بحدود 30–75 % من السعر النهائي للمستهلك[1].

مما سبق يمكن القول أنه يجب النظر إلى أسعار النفط الخام من جانب الدول المصدرة باعتبار أنها تمثل البديل الحقيقي الذي تحصل عليه كعوض عن استنزافها للموارد الطبيعية المحدودة فهي تحقق أقصى حد من المكاسب عندما يتاح لها أقصى ما يمكن من الثروة الحقيقية والتي تمثله بالنسبة لهذه الدول أعلى مستوى من النمو الاقتصادي وذلك مقابل أقل حد ممكن من استنزاف الموارد النفطية وهذا يعني في الأمد البعيد أن سياسات الإنتاج والاستنزاف تكون كفؤة بالقدر الذي تنجح فيه بالوصول باقتصاد البلد المنتج إلى أعلى مستوى ممكن من التنمية الاقتصادية القادرة على الاستمرار الذاتي دونما الحاجة إلى الإيرادات النفطية بعد نضوبها ،وبما أن الأسعار لها تأثير مباشر على مستويات الإنتاج فإن تخطيط الأسعار يجب أن يتم بوعي

([1]) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 299.

كامل لتأثيرات الأسعار على الطلب على النفط الخام، فمرونة الطلب السعرية للنفط الخام منخفضة في المدى القصير ولكن أي زيادات مفاجئة وكبيرة في الأسعار في المديين المتوسط والطويل ستؤدي في النهاية إلى ارتفاع مرونة الطلب وهذا التأثير لا يكون فقط نتيجة لقرارات الاستهلاك الفردية للمستهلكين النهائيين ولكن أيضا من خلال ردود أفعال الدول المستهلكة المعبر عنها بسياسات تلك الدول والتي تكون أكثر أهمية بالنسبة للطلب الكلي على الطاقة وعلى عملية التعويض والإبدال عن النفط بموارد أخرى، إن زيادات كبيرة في الأسعار سوف يكون لها تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي للدول المستهلكة بينما الزيادات التدريجية تكون أسهل من حيث استيعابها من قبل الاقتصاد العالمي من حيث تطبيقها دون ردود فعل سلبية للمستهلكين ولا يمكن لعملية تخطيط الأسعار وسياساتها المتبعة من قبل الدول المنتجة أن تتجاهل مشاكل النضوب والاستنزاف من ناحية والموازنة بين استفادة الأجيال القادمة من المورد الطبيعي من ناحية أخرى فالأسعار هي الوسيلة الرئيسية المتوفرة بيد الدول المنتجة والمصدرة للتأثير على الإنتاج في المستقبل البعيد فيجب أن تطبق بوعي تام للتأثير على مستويات الإنتاج ومهما كان المفهوم الذي تستند إليه عملية تحديد الأسعار فإن أي سعر يؤدي إلى شيء من الطلب المبذر وإلى نضوب مبكر للمورد لا يعكس التخطيط الناجح لذلك لابد لإستراتيجية التسعير البعيدة المدى من أن تكون صيغة لخطة إنتاج بعيدة المدى ومن الطبيعي أن يكون هناك تعديل في عنصري السعر والإنتاج بمرور الزمن إلا أنه في جميع الأحوال فإن التسعير هو في نفس الوقت تخطيط بعيد المدى للإنتاج[1].

([1]) فاضل الجلبي، والجنابي، عدنان، سياسات الإنتاج والتسعير المثلى للنفط الخام، مجلة المستقبل العربي، العدد العاشر، 1979، ص ص 41-43.

6.5 رؤية استشرافية لأهم عناصر الإستراتيجية النفطية:

هناك حاجة لاستخدام النفط الخام وسيلة لإجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد الليبي بحيث تسمح هذه التغييرات بنمو الاقتصاد بوتائر عالية من أجل إيجاد ركائز اقتصادية متنوعة تعوض عن مورد النفط الخام وتضمن استمراريته وديموميته كمورد للأجيال القادمة.

يتعين على كل إستراتيجية نفطية جذرية أن تأخذ في الاعتبار الواقع الموضوعي والإمكانيات الفعلية، كما يجب أن تنطلق من نظرة شاملة تضع على رأس أهدافها تعزيز الاستقلال الاقتصادي، والعمل على جعل النفط الخام أداة للتحولات الاقتصادية الموجهة لمصلحة أفراد المجتمع، وطريقا لتحقيق الأمن السياسي والغذائي للوطن، ووسيلة لمعالجة الاختناقات وعدم التوازن في شتى القطاعات الاقتصادية

يجب أن تنطلق النظرة الإستراتيجية المقبلة لسياسة النفط الخام في ليبيا من جملة الظروف والتناقضات الدولية، وأن تأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من عامل الوقت على أساس أن النفط الخام ثروة ناضبة تتطلب انتهاج سبيل التخطيط الطويل لتحقيق المهام الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

يجب أيضاً على التخطيط العلمي أن يضع أهدافا واضحة للاستكشاف والإنتاج ، والتسويق تعتمد على مهام تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وحماية الثروة النفطية، ودمجها بالاقتصاد الوطني، على عكس السياسات التي تنتهجها بعض الأجهزة التي تخضع سياسة الاستكشاف والإنتاج والتسويق النفطي لمصلحة تطور السوق العالمي والاحتكارات النفطية.

على ليبيا بالتنسيق مع الدول المنتجة الأخرى من خلال منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، رسم سياسة علمية لبرمجة إنتاج النفط الخام تتواءم مع مصالح الاقتصاد الليبي ومع متطلبات المحافظة على المكامن الرئيسية، أي أن برمجة الإنتاج في ليبيا يجب أن تتم في

إطار تأكيد أن الحد الأقصى للإنتاج يجب أن يرتبط بالأساس بحاجات التنمية، وبشكل يضمن عدم هجرة العوائد النفطية إلى البلدان الأخرى، كما يضمن زيادة معامل الاستخراج للمكامن الكبرى والمتوسطة وديمومة هذه المكامن لفترة تاريخية طويلة نسبياً. إن برمجة الإنتاج ضمن هذه الأسس، وبالارتباط مع تطورات الطلب العالمي على النفط الخام باتجاه خلق موازنة علمية بين العرض والطلب، سيساعد في خلق شروط التبادل المتكافئ مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، وحصول البلد على القيمة الحقيقية للنفط.

تقتضي الإستراتيجية النفطية الاتجاه للسيطرة الوطنية الكاملة والمباشرة على موارد النفط الخام عن طريق ربطها بعملية الاستثمار الوطني المباشر للثروات النفطية، ولابد من مواجهة مسؤولية تطوير الصناعة النفطية الاستخراجية بكل مراحلها: الاستكشاف، والتطوير، والنقل، والتسويق، والأعمال الهندسية وغيرها، وقد ثبت بالتجربة نجاح عملية الاستثمار الوطني المباشر الذي يخلق فرصا واسعة لبناء كوادر نفطية وطنية متمرسة، ويضمن التخلص من هيمنة الاحتكار النفطي العالمي على النفط الخام الليبي، وهناك آراء تدافع عن سياسة إبقاء الشركات الاحتكارية العالمية في البلدان المنتجة مستندة إلى حجة الاستفادة من تجربة وإمكانيات ونفوذ شركات الكارتل الدولي للنفط الخام .

لكن الوقائع تبين أن شركات التكتل الدولي للنفط الخام ، التي تقوم في بعض البلدان النفطية بدور الشريك الأقوى، تعرقل أي تطور وتنمية جدية مستغلة نفوذها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية على البلدان النفطية ، وبالعكس فإن الاستثمار الوطني المباشر يضمن حدوث تطور نوعي في البلدان التي تنجز هذه المهمة بنجاح، ويسمح لصناعة النفط الخام الوطنية، ممثلة بشركات النفط الوطنية، من القيام بسياسة إنتاج مخططة وعلمية تنطلق باتجاه ربط القطاع النفطي مع القطاعات الإنتاجية الداخلية الأخرى، وإن الأضرار التي قد تلحق بالدول المنتجة

للنفط نتيجة قرارات الاستثمار المباشر هي أضرار مؤقتة، كما حدث لتأميم النفط الخام الليبي، حيث عملت الشركات الاحتكارية للنفط الخام على مقاطعة النفط الخام المؤمم وخلق صعوبات اقتصادية وسياسية عديدة. إن نجاح ليبيا في ميدان الاستثمار الوطني المباشر يقتضي التوجه إلى إقامة علاقات مباشرة مع حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية وأن يتم تبني توجه تدريجي لتقليص الاعتماد على صادرات النفط الخام كما يلزم تحديد دور شركات التكتل الدولي النفطية والقضاء على دورها وسيطا بين المنتجين والمستهلكين[1].

يتطلب النجاح في ميدان الاستثمار الوطني المباشر الارتفاع إلى مستوى التعاون مع الدول الأخرى في الميدان النفطي سواء داخل منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام أو خارجها، كما لابد من إيجاد تعاون وتنسيق بين أجهزة شركات النفط الوطنية في ميدان الإنتاج والنقل والتسويق بشكل يهدف إلى دراسة تطورات وضع النفط والطاقة في العالم باستمرار ودراسة أحوال السوق العالمي للنفط الخام وأسعاره، ويمكن عبر سياسة تعاون دولي واسع في الميدان النفطي للاستفادة من نقل التقنية النفطية مقابل مقايضة النفط الخام من البلدان الرأسمالية وكذلك تنشيط التعاون والمساعدات المتبادلة في الحقل النفطي مع الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها وإمكانياتها خاصة في مجال إعداد الكوادر النفطية ووضع الخطط العلمية وصيانة المكامن النفطية.

لابد أن تهدف الإستراتيجية النفطية لإحداث تصحيح جذري لأسعار النفط الخام يضمن الحصول على القيمة الحقيقية للنفط الخام ، وفي هذا المجال لابد من التأكيد على أهمية وحدة

([1]) ابراهيم صالح الرفادي ، استراتيجية النفطية و التنمية الاقتصادية في ليبيا، مجلة الثقافة العربية ، 1984 ص6.

بلدان الأوبك، وبرمجة الإنتاج النفطي، والالتزام بالقوانين الاقتصادية التي تحدد سعر النفط الخام في السوق العالمية، وهي قوانين عديدة أهمها:

أ. قانون القيمة، الذي يحدد سعر النفط الخام حسب شروط الإنتاج في أصعب الظروف الطبيعية والإنتاجية والجغرافية ،لأكثر بدائل النفط كلفة.

ب. احتساب عوامل التضخم للمحافظة على هيكل أسعار النفط الخام ، ولابد من ربط أسعار النفط الخام بالتضخم المستورد للبلدان المنتجة، كما أنه لابد من مواجهة جدية لمشكلة التخفيض المستمر للدولار عن طريق التعامل بوحدة نقدية لا تخضع للتذبذب الذي تخلقه بعض الدول الرأسمالية المتقدمة.

ج. قوانين العرض والطلب، وهذا يتطلب تكوين أجهزة علمية تدرس تطورات السوق النفطي العالمي، والتوجه لتخطيط الإنتاج النفطي وفق مواجهة علمية بين العرض والطلب العالمي للنفط الخام.

الفصل السادس

الخاتمة

الفصل السادس
الخاتمة

1.6 المقدمة:

لم يشهد التحليل الاقتصادي لسعر أي سلعة ما شهده تحليل حركة الأسعار لسلعة النفط الخام من تحليل ودراسة وتوقعات مستمرة وذلك يرجع إلى أسباب عديدة ومتداخلة في الوقت نفسه منها ارتباط سلعة النفط الخام بالمصالح الحيوية للعالم والتي تتأثر وتؤثر في النمو الاقتصادي للدول، وبشكل خاص يحتل تسعير النفط الخام موقعا مركزيا بين السياسات النفطية لأنه ذو علاقة مباشرة وقوية بالإنتاج والعائدات والتي تتميز بدورها بعلاقة قوية بالاحتياطيات والاستنفاذ والحفاظ والبحث والتنقيب عن النفط ومصادر الطاقة البديلة. وقد تم في هذا البحث دراسة التطورات التاريخية لأسعار النفط الخام منذ اكتشافه وحتى عام 2009، ودراسة العوامل الرئيسية المؤثرة فيها، كذلك تم دراسة تطور تسعير النفط الخام الليبي، وتحليل دور الأوبك في السوق النفطية، وأخيرا تم عرض كيفية تحديد سعر أمثل لبرميل النفط الخام بناءا على كونه موردا ناضبا من أجل استدامته أطول وقت ممكن، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

2.6 النتائج:

- استمرار النفط الخام كمصدر وحيد للدخل لليبيا وأغلب،إن لم يكن جميع الدول النفطية الأخرى، واعتماد الدولة بشكل رئيسي على عائدات النفط والتمويل النفطي لجميع القطاعات الاقتصادية في الدولة في نطاق استهلاكي واستيرادي بحت بعيدا عن الإنتاج والإنتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- استمرار الانفصال بين قطاع النفط وبقية القطاعات الاقتصادية (ظاهرة الاقتصاد المزدوج) إلا من خلال العائدات المالية بصورة رئيسية واندماج هذا القطاع باقتصاديات الدول الصناعية المستهلكة ورغم تحقق بعض التطور في مواقف الدول المستهلكة وشركاتها بالدول المصدرة للنفط في بداية السبعينيات (أزمة الطاقة) التي تلت ارتفاع أسعار النفط الخام تمثل في تسارع الدول المستهلكة إلى تحقيق الربط الوظيفي بين الاقتصاد الرأسمالي المتقدم واقتصاديات الدول المنتجة للنفط[1].
- أن تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها لليبيا وللدول النفطية الأخرى يرتبط بشكل مباشر بإيراداتها التي يشكل النفط المصدر الوحيد لها وهذه الإيرادات ترتبط بالأسعار، وعدم استقرار الأسعار، والذي كان واضحا من خلال هذه الدراسة، يؤدي إلى تعطيل مراحل التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- كان لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) منذ نشأتها دور واضح وفعال في الحفاظ على استقرار السوق النفطية وتوازن قوى العرض والطلب وخاصة خلال فترة السبعينيات وما بعدها ولكن يتضح وجود عدم التنسيق والتكامل بين أعضائها وانفراد البعض بقرارات دون الرجوع إلى المنظمة.
- ستظل الدول الأعضاء في الأوبك الدعامة الرئيسية لتأمين الاحتياجات العالمية للنفط الذي يعد المصدر المهم للتنمية نتيجة للعجز المنتظر للإنتاج الإجمالي من خارج أوبك عن تلبية الارتفاع المتوقع للطلب على النفط في الوقت الذي تكون فيه الحاجة ماسة لحدوث زيادة ملموسة في مستويات إنتاج الأوبك[2].

([1]) علي محمد تقي، القزويني، نحو إستراتيجية جديدة لاستخدام الثروة النفطية العربية،مجلة الدراسات العليا، العدد6 ، السنة2، ص107.

([2])w w w Google com.

- إن النفط الخام ليس سلعة عادية يتساوى سعرها في ظروف المنافسة التامة مع التكلفة الحدية للإنتاج، وهو أصل معرض للنفاذ، وأن عرضه محدود في العالم، وبدائله محدودة على الأقل في المدى القصير والمتوسط ، وعلى ذلك فإن هذا الوضع الفريد للنفط يجعل من سعره مرتفعا لأن السعر يتضمن (ريع الندرة) وأن هذا الريع يرتفع بمرور الوقت نظرا لازدياد ندرة النفط كلما زاد معدل استخراجه[1].
- يشير الاتجاه العام لتطور أسعار وإنتاج خامات النفط إلى أن الطلب العالمي على النفط في حالة تزايد مستمر وأن الأسعار إلى ارتفاع مستمر رغم كل الضغوطات التي تمارسها الاحتكارات النفطية والحكومات في الدول الصناعية.
- أن النفط كسلعة إستراتيجية لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية البحتة وإنما هناك العامل السياسي الذي كان له دور كبير في عدم استقرر السوق النفطية وبالتالي عدم استقرار الأسعار والعائدات للدول النفطية المنتجة والمصدرة للنفط .
- إن تحديد السعر الأمثل للنفط الخام واستقرار هذا السعر يتحقق من خلال التحكم في حجم الإنتاج وتحديد سقف معين للإنتاج لا يتم تجاوزه يمكن للمنتجين والمستهلكين على حد سواء من استغلال هذا المورد الناضب بطريقة مثلى لضمان استدامته.

3.6 التوصيات:

- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب وقيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها.

([1]) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، الإسكندرية، 1988، ص ص 91-92.

- ضرورة قيام الدول المصدرة للنفط بوضع سياسات تسهم في تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل الاعتماد على النفط والاستفادة من العوائد النفطية بالشكل الأمثل حيث أن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي سيعني حتما أن عهدها النفطي –حتى ولو استمر فترة زمنية طويلة– سوف تتبعه فترة من الفقر المتنامي .
- تحسين مستوى شفافية السوق النفطية والتقليل من حالة الغموض من خلال تحسين مستوى إعداد تقارير بيانات الطلب والمخزون بدقة.
- إقامة قاعدة صناعية ذاتية تؤمن أقصى فاعلية ممكنة في استخدام الثروة النفطية من خلال توفير موارد اقتصادية بما في ذلك مصادر للطاقة بديلة عن النفط الخام ومتجددة تصبح أساسا للتنمية بعد نضوب النفط والانتقال إلى بدائله على المستوى العالمي وهي ضرورية كذلك إلى جانب النفط (كمكمل) تدعيما للاقتصاد الوطني وتدعيما للثروة النفطية ذاتها خاصة في ظل الأوضاع المتذبذبة للسوق النفطية.
- ترشيد استهلاك الطاقة للمحافظة على مصادرها باتباع سياسات ترشيدية سعرية وغير سعرية تتناسب مع المرحلة التي تمر بها الدولة والأخذ في الاعتبار رفع المستوى المعيشي والكفاءة الإنتاجية لتنمية القطاعات الاقتصادية التي تعتمد أساسا على الطاقة .
- برمجة الإنتاج النفطي لمواجهة إستراتيجية الدول الرأسمالية المتقدمة من جهة وضمان بقاء النفط الخام لأطول فترة ممكنة وإيقاف سياسة تبديد الثروة النفطية من جهة أخرى.
- دمج الصناعة النفطية بالاقتصاد الوطني وهذا يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة وتقليل دور النفط تدريجيا، فلابد من الاستفادة من موارد النفط الخام في خلق اقتصاد وطني متكامل ومواجهة التوجه غير السليم بتصدير موارد النفط الخام إلى الدول الصناعية المستهلكة.

- إن الأنماط الراهنة لنقل التكنولوجيا يجب أن تعدل جذريا لأنها مسؤولة بشكل مباشر عن الاختلالات الرئيسية التي تعرقل التنمية المنسقة في مجال تطوير القطاع النفطي الأقل نموا حيث يجب ربط سد احتياجات الدول الصناعية المستهلكة للنفط بضرورة قيامها بالمساعدة في تقديم التكنولوجيا وتمويل زيادة حجم قاعدة الموارد المتاحة في منظمة أوبك عبر توسيع نشاطات التنقيب ووسائل استخلاص وتطوير احتياطيات الغاز إذا تطلب الأمر ذلك .
- إن وضع أي سياسة تسعيرية أو إنتاجية للنفط الخام لا بد من أن تأخذ في الحسبان أن النفط مورد ناضب وحيوي ولا يتوفر له بديل على الأقل في الوقت الحالي .
-
- تحتاج سياسة التصدير إلى بعض التعديل بمعنى أنه بدلا من تصدير النفط الخام دونما قيد أو شرط ترتب اتفاقيات تصدير النفط الخام مع البلدان الصناعية المستوردة بحيث تتعهد هذه البلدان بتطوير الانتفاع من مصادر الطاقة البديلة في ليبيا والدول النفطية الأخرى بما في ذلك تزويد البلاد بمحطات توليد الطاقة من مصادرها البديلة وذلك سدادا لبعض ثمن ما استوردته من نفط خام .

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. ايان اسكيت، **منظمة اوبك خمس و عشرون سنة من الاسعار و السياسات** ، ترجمة الهادي بو لقمه و محمد عزيز و محمد زاهي المغيربي، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1991.
2. الطاهر الهادي الجهيمي، **أزمة النفط ومستقبل منظمة الأوبك**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1985.
3. جوديت غورني، **ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط** ، ترجمة فتحي أبو سدرة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2003.
4. جون رايت، **تاريخ ليبيا منذ اقدم العصور** ، ترجمة عبدالحفيظ الميار و احمد الباروني، دار الفرجاني ، الطبعه الاولى ، طرابلس ليبيا ،1972.
5. دافيد إيدنز، **النفط والتنمية في الشرق الأوسط** ، ترجمة فتحي أبو سدرة ومحمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988.
6. سام شوم و هولمان بول ، **نفط الشرق الأوسط والعالم العربي، الآمال والمشكلات**، ترجمة راشد البراوي وأحمد عز الدين هلال، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1987.
7. سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، دار جدة، الطبعة الخامسة، 1988.
8. شكري غانم، **النفط الليبي**، وزارة النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1980.
9. شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت،1985.
10. عبدالرازق المرتضى سليمان، **العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبك)**، المنشأة العامة للنشر والإعلان، طرابلس،1991.

11. عبدالخالق فاروق، **النفط والأموال العربية في الخارج،** مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2002.

12. عبدالمنعم عبدالوهاب، **النفط بين السياسة والاقتصاد، دراسة جغرافية اقتصادية سياسية ،** الكويت، 1974.

13. علي أحمد بن اعتيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط ، المخاطر والفرص** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1991.

14. علي أحمد بن اعتيقة، **النفط والمصالح العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،** الكويت،1987.

15. كامل بكري، وآخرون، **الموارد واقتصادياتها** ، دار النهضة لعربية للطباعة والنشربيروت1991.

16. مديحة حسن السيد الدغيدي، **اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف العالم العربي منها** ، دار الجيل، بيروت، 1992.

17. محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار الشموع للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية، 2003.

18. محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط** ، جامعة الموصل، الطبعة الأولى،1979.

19. محمد المبروك المهدوي، **جغرافية ليبيا البشرية** ، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، بنغازي، 1989.

20. محمد إسماعيل عمر، **صناعة وتكرير البترول،** دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.

21. محمد عبدالله المنتصر، ود. ر. جارج ، **إستراتيجية التخطيط في مجال الطاقة، أمانة النفط** ، اللجنة الوطنية للطاقة (مستقبل الطاقة في ليبيا في العقود القادمة) طرابلس، 1981.

22. محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، الإسكندرية، 1988.

23. محمد نصير، **دراسات مختارة في الصناعة النفطية** ، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 1979.

24. نواف الرومي، منظمة **الأوبك وأسعار النفط الخام العربي** ، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، مصراتة، 2000.

25. هاني حبيب، **النفط استراتيجيا وأمنيا وتنمويا مصدر الطاقة والثروة والأزمات** ، شركة المطبوعات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

26. يوسف صايغ، **سياسات النفط العربية في السبعينيات، فرصة ومسؤولية** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

ثانياً: النشرات والتقارير:

أ. **الإصدارات الدولية:**

1. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2006-2007 .

2. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2007-2008 .

3. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2008-2009 .

4. بيان صحفي ، **تقرير نفط الهلال** www.google.com

5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي والثلاثين، 2004**.

ب. الإصدارات المحلية:

1. **مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الأربعين**، إدارة البحوث والإحصاء، 1996.
2. **مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي التاسع والأربعين** ، إدارة البحوث والإحصاء، 2005.
3. **مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثالث والأربعين** ، إدارة البحوث والإحصاء، 1999.
4. **مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثاني والأربعين** ، إدارة البحوث والإحصاء، 1998.
5. **مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي السابع والأربعين** ، إدارة البحوث والإحصاء، 2003.
6. **مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية**، المجلد 48، الربع الرابع، 2008.
7. **مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية**، المجلد49، الربع الثالث، 2009.
8. **مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية**، الربع الرابع، 2010.

ثالثاً: الدوريات:

1. إبراهيم صالح الرفادي، **الإستراتيجية النفطية والتنمية الاقتصادية في ليبيا** ، الثقافة العربية، بنغازي، 1984، ص ص33.

2. **أخبار النفط والصناعة**، العدد461، السنة40، 2009.

3. **الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول، النفط والتعاون العربي** ، المجلد 14، العدد52، 1988، ص ص40،52.

4. **تطور صناعة البترول الليبي، النفط العربي**، السنة الأولى، العدد الأول، 1964، ص18.

5. جان فرانسوا جياسيني، **خفض التكاليف في نشاطات الاستكشاف والإنتاج**، النفط والتعاون العربي، المجلد 24، العدد87، 1998 ، ص ص9.

6. جميل طاهر، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات** ، النفط والتعاون العربي، المجلد، العدد ، 1997، ص ص31.

7. جيرمان فرانس، **أسواق النفط وآلياتها**، النفط والتعاون العربي، المجلد 33، العدد 122، 2007، ص ص163.

8. حميد القبيسي، **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة** ، العلوم الاجتماعية، العدد الأول، السنة السابعة، 1989، ص ص12.

9. عبدالفتاح دندي، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**، النفط والتعاون العربي، المجلد34، العدد125، 2005، ص ص،17.

10. عطا عبدالوهاب لهب، **تطور سوق الطاقة في آسيا وأثرها على تجارة نفط الأقطار الأعضاء**، النفط والتعاون العربي، المجلد30، العدد110 ،2004، ص ص91.

11. فاضل الجلبي، وعدنان الجنابي، **سياسات الإنتاج والتسعير المثلى للنفط الخام**، المستقبل العربي، العدد العاشر، 1979، ص،41.

12. محمد تقي القزويني، **نحو إستراتيجية جديدة لاستخدام الثروة النفطية العربية** ، الدراسات العليا، العدد السادس، السنة الثانية، 2006، ص ص97.

13. محمد عادل أحمد، عبدالمجيد، **رحلة البحث عن سعر عادل لبرميل النفط ال** خام، أخبار النفط والصناعة، المجلد40، العدد264، 2009، ص ص20.

14. محمود محمد الداغر، **إمكانية التجنيب وضرورة التنويع في الاقتصاد الليبي** ، بحث قدم في الندوة العلمية للاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط ، رؤية مستقبلية، خلال الفترة 29-30 إبريل2002.

15. ممدوح الخطيب الكسواني، وصلاح أحمد حبيب، **مرونات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي** ، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 1994، ص8، ص27.

16. نورالدين هرمز، وآخرون، **تغيرات أسعار النفط وعوائده**، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد الأول،2007، ص ص1.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. أسامة نجم، **الطلب على الصادرات الليبية من النفط الخام**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2003.

2. سعدة العقيبي، **الصناعة النفطية في ليبيا نشأتها تطورها والسياسات المتبعة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2006 .

3. عبدالسلام الرويني، **مستقبل عقود المشاركة النفطية ومقاسمة الإنتاج في الاقتصاد الليبي في ظل التطورات النفطية المعاصرة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2006.

4. فادي محمد المغيربي، **تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا دراسة حالتي الإنتاج والأسعار**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2003.

5. محمد عمر حافظ ادريخ ، **استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدامات الارضي و المواصلات في مدينة بابلس** ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نابلس ، فلسطين، 2005.

خامساً: المراجع الأجنبية:

1. Frank .C. Waddams, The Libyan Oil Endastry, Croom Helm London, 1980.
2. Mahmud, Mustafa Bakar and Alex Russll ,Evidence that the terms of petroleum contracts in finance the rate of development **of oil** fields , OPEC, Review Energy economic and related issues,VoI,XXVI,No.1.
3. Shukri .M. Ghanem, The PRICING OF LIBYAN CRUDE OiL ,1975.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية:

1. المركز الدولي للضرائب و الاستثمار ،ضرائب النفط في ليبيا www.google.com 2007.
2. سلطان مهنا المهنا، علاقة أسعار النفط بأسعار الفائدة، w w w .Google . com إبريل 2010.
3. محمد الشحاتي، اقتصاديات سعر النفط وصناديق الثروة السيادية، w w w .Google. com إبريل 2010.

Abstract

The study aims to set general outlines of the Libya's oil price policy, which must be accompanied with rationalization of production and increase crude oil reserves. The purposes of that price policy is to preserve the country's petroleum wealth for the longest possible period. The study aims also to find out the extent to which Libya has been successful in using price policy in achieving that goal.

In order to achieve the dissertation goals a descriptive analytical method has been used. Progress of crude oil prices since discovers until 2010 have been reviewed then descriptive analytical method has been applied to analysis the statistical data.

This study finds out that there is need to use crude oil as an instrument of make radical changes in the Libyan economy, which will allow economy to grow faster and helps to find alternative resources and ensure its sustainability for future generations.

Each radical oil strategy must take into account objective reality, actual possibilities and should also set at the top of its goals strengthen economics independency and use oil as a tool for radical changes that can benefit individuals in society. Moreover, time element should also be taken into account because oil is non-renewable resource that requires long run planning to achieve goals.

University of Benghazi

Faculty of Economics

Department of Economics

Evaluation of the pricing policies of Libyan crude oil

"An analytical study from the perspective of sustainability" During the period 1958-2010

by:

Amina E.A. Mohammed

Supervisor

Dr . Ibrahim S. Elrifadi

A Dissertation Submitted to the Department of Economics at the University of Benghazi as a Partial fulfillment of Requirement for the Master`s Degree in Economics

Autumn 2013